

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (370)





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	31
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	43
حقوق الانسان في العالم	129



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

القحطاني: الشورى درس مقترحا بعدم تطبيق حكما لقتل تعزيراً إلاّ

بموافقة جميع قضاة المحكمة العليا

وفد من البرلمان الدنماركي يزور جمعية حقوق الإنسان

المصدر: جريدة المدينة السبت 17 محرم 1434 هـ - 1 ديسمبر 2012م

<http://www.al-madina.com/node/416899>

سلوى حمدي - الرياض

قال رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني إن الآلية القانونية في المملكة تقوم على أحكام الشريعة الإسلامية، وما يصدر من أنظمة وتشريعات، مؤكداً أن أيّ حكم تتضمنه الشريعة الإسلامية، ويكون قطعي الدلالة والثبوت غير خاضع للنقاش، وواجب التطبيق والقصاص من هذه الأحكام. وأشار إلى أن الأحكام تخضع لإجراءات قضائية متعددة قبل صدوره؛ مما يوفر للمتهم ضمانات المحاكمة العادلة. وأكد أن القتل تعزيراً لا يُطبّق إلاّ في القضايا الكبيرة، مشيراً إلى أنه كان هناك تعديل مؤخراً تم تدارسه في مجلس الشورى، يهدف إلى عدم تطبيق عقوبة القتل تعزيراً إلاّ إذا وافق على ذلك جميع قضاة المحكمة العليا. وكان وفد من لجنة السياسة الخارجية بالبرلمان الدنماركي برئاسة عضو البرلمان بيبي كوفود يرافقه سفير مملكة الدنمارك لدى المملكة السيد كريستيان كونكسفلت زار الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان. وكان في استقبالهم رئيس الجمعية وعدد من أعضاء الجمعية، وفي بداية اللقاء قدم رئيس الجمعية شرحاً عن الجمعية، وآلية عملها، وأنشطتها، ومساهماتها في نشر الثقافة الحقوقية، وقد طرح الوفد الزائر العديد من الموضوعات منها التقدم في مجال حقوق المرأة في المجتمع السعودي، وموضوع عقوبة الإعدام. وقد شكر الوفد الزائر رئاسة الجمعية وأعضائها على حسن الاستقبال، وقد حضر الاجتماع من طرف الجمعية: المشرف على فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية د. عبدالجليل بن علي السيف، ورئيس لجنة الثقافة والنشر بالجمعية الدكتور محمد بن خالد الفاضل، وعضو لجنة الرصد والمتابعة د. إبراهيم السليمان، والمشرف العام على الشؤون الإدارية والمالية خالد بن عبدالرحمن الفاخري.

إجماع شرعي على حرمة الأولى.. وخلاف فقهي حول الثانية (الحلقة الثالثة)

محسوبيات الوظائف وتكافؤ النسب“ تتصدران مشهد العصبية

المصدر: جريدة الشرق السبت 17 محرم 1434 هـ - 1 ديسمبر 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/12/01/603928>

جدة – نعيم تميم الحكيم
تتصدر قضيتنا «تكافؤ النسب» و«المجاملات في التوظيف» الصور الظاهرة للعصبية والعنصريات الموجودة في المجتمع السعودي. وتُظهر الصحف بين الفينة والأخرى قصصاً عن قيام المحاكم في المملكة بالتفريق بين الأزواج لعدم تكافؤ النسب، وفي المقابل لا تصل أخبار التوظيف بناء على العلاقات بين أفراد القبيلة أو العائلة أو المنطقة في كثير من الدوائر الحكومية لوسائل الإعلام، وتبقى أحاديث متداولة في المجالس الخاصة والعامة. ولئن كانت قضية تكافؤ النسب واضحة للعيان وهي نتيجة وجود عصبية وعنصريات، فإن قضية المجاملات والوسائط في التوظيف بحاجة لدليل ملموس يؤكد أنها إحدى صور تنامي العصبية والعنصريات في المجتمع.

تميز عنصري
وكشف رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، عن وصولهم بعض التظلمات من قبل بعض المواطنين تعرضوا لتمييز عنصري أثناء التوظيف والعمل، مبيناً أن الجمعية تأكدت من شكاوهم وعملت على حلها بالتعاون مع الجهات المعنية، مشيراً إلى أن الشكوى إذا لم تستند على قاعدة فإنها لا تُقبل. مؤكداً حرص الجمعية على إعادة الحقوق لأصحابها في كل تصرف عنصري لا يستند لقاعدة شرعية ونظامية من قبل أي مسؤول كان. وشدد القحطاني على حرص الجمعية على أن يتمتع كل مواطن بحقوقه، فالجميع سواسية في الحصول على الخدمات الأساسية، وأن الجمعية تعمل على مبدأ المساواة ونبذ الظلم والعنف والتعسف واستبعاد الآخرين بسبب العنصرية أو غيرها. تكافؤ النسب

ولفت القحطاني إلى أن من العنصريات ما يرد الجمعية من بعض حالات عدم تكافؤ النسب، التي تتسبب في تشييت الأسر وضياع الأبناء، مؤكداً أن الجمعية تقف بجانب العوائل المتضررة وتمنع أن يكون لهذه العنصرية أثر في تفرقة هذه الأسر، مشيراً إلى أن الجمعية سبق وتلقّت شكاوى حول سبع قضايا رفعت في المحاكم تطالب بالتفريق بين الأزواج لعدم تكافؤ النسب عقب حكم سابق صدر عام 2009م بالتفريق بين فاطمة ومنصور، التي شغلت الرأي العام لمدة ثلاث سنوات قبل أن تبطل محكمة التمييز هذا الحكم وتعيد الزوجين من جديد. ويشدد القحطاني على أن الجمعية حريصة على تحقيق العدالة في المجتمع من خلال المساواة في التوظيف والزواج وفق الشريعة الإسلامية.

إجماع شرعي
وأجمع الشرعيون على حرمة الواسطات والمحسوبيات والمجاملات في الوظائف لأسباب قبلية وعنصرية، واختلفوا حيال الحكم الشرعي في قضية تكافؤ النسب. ويفتي عميد كلية الشريعة الأسبق في جامعة الإمام محمد بن سعود الفقيه الدكتور سعود الفنينسان، بحرمة المحسوبيات في الوظائف والترقيات لأسباب عنصرية وقبلية على حساب الكفاءة العلمية، مؤكداً أن هذه أفعال جاهلية ويخشى من حرمة المال الذي يتقاضه. ويصور الداعية والمستشار الشرعي الدكتور علي المالكي، المحسوبيات في التوظيف والترقيات بسبب العصبية القبلية والمناطقية بأنها إحدى صور الفساد، مطالباً بتشديد العقوبات على فاعليها.

تتقيف المجتمع

ويوضح المحامي والمستشار القانوني سلطان بن زاحم، أن الدائرة الإدارية في ديوان المظالم تتصدى للمحسوبيات في الوظائف والترقيات القائمة على العصبية الإقليمية والإقليمية، مشيراً إلى أن المحكمة ألغت كثيراً من الوظائف التي كان بعضها على مناصب عليا بسببها.

وأبان بن زاحم أن ديوان المظالم الذي يعرف في الوقت الحالي بالمحكمة الإدارية، ينظر في هذه القضايا بشرط تقدم المتظلم للمحكمة، التي بدورها تستدعي جميع الأطراف وتطلعه على أرواقهم وتشرف على الاختبارات، مؤكداً إبطالها كثيراً من الوظائف والترقيات لأسباب قائمة على العصبية والعنصرية القبلية والمناطقية، داعياً لضرورة تثقيف المجتمع بكيفية التصدي لمثل هذه الأمور التي تشق الصف وتثير الحساسيات والأحقاد بين أبناء الوطن الواحد.

خلاف فقهي

وختلف الفقهاء حيال المظهر الثاني من مظاهر العنصرية والعصبية في المجتمع وهو «تكافؤ النسب»، وفصل أبو فيصل البدراني المسألة في كتابه «القبيلة في ميزان الشرع وحقيقة تكافؤ النسب في الزواج»، بقوله «هناك ثلاثة أقوال للعلماء في اعتبار الكفاءة في النسب، حيث ينص القول الأول على أنه لا اعتبار بالنسب، وهو قول الإمام مالك رحمه الله ومن وافقه، وهو أن المعتبر في الكفاءة الدين، وأنه لا يثبت في اعتبار الكفاءة بالنسب حديث «وجعلوا المسلمين متكافئين لا فرق بين عربيهم وعجميهم»، وقوله تعالى (إن أكرمكم عند الله أتقاكم)، ولقوله تعالى: (إنما المؤمنون إخوة)، ولقوله صلى الله عليه وسلم «لا فضل لعربي على عجمي، ولا لعجمي على عربي، ولا لأبيض على أسود إلا بالتقوى، الناس من آدم، وادم من تراب».

وأضاف البدراني «أما القول الثاني فهو أن الكفاءة في النسب شرط لصحة النكاح، وهي إحدى الروايتين عن أحمد، وهذا القول من مفردات مذهب الحنابلة. فمنهم من جعل الأعجمي (غير العربي) ليس كفواً للعربية، لأن العرب يعتدون بالكفاءة في النسب، ويأنفون من نكاح الموالي، ويرون ذلك نقصاً وعاراً، ويؤيده الحديث في صحيح مسلم: (إن الله اصطفى كنانة من ولد إسماعيل، واصطفى من كنانة قريشاً، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم)، ولأن العرب فضّلوا على الأمم برسول الله صلى الله عليه وسلم».

وأشار البدراني إلى أن القول الثالث: هو قول وسط بين القولين السابقين، وهو الأقرب للصواب، أن الكفاءة حق للزوجة والأولياء، فإذا أسقطوه فلهم ذلك والنكاح صحيح، وهذا مذهب جمهور الفقهاء ومنهم الحنفية والشافعية، وهو المعتمد عند الحنابلة.

وخلص البدراني إلى القول أنه «إذا أراد الأولياء فسخ النكاح درءاً للمشكلات فلا بأس، وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم (لا ضرر ولا ضرار)؛ لكن لا يجب فسخه ولا ينبغي تهديد الزوجين بفسخ النكاح خاصة إذا أراد الزوجان التمسك ببعض ورضي كل واحد منهما بالآخر».

مراعاة المصلحة

ويوضح عضو هيئة كبار العلماء الدكتور قيس المبارك، قضية التأصيل الشرعي لتكافؤ النسب بقوله «إن صلاح الأسرة من أسمى مقاصد الإسلام، ولذا فقد راعى ديننا في تشريع عقد الزوجية انتظاماً أمر الأسرة، وجعل من مُمَيَّات تقوية أسرة الأسرة، سلامة الزوجين من أن يكون بأحدهما ما يُنْقِرُ الآخرَ منه، وهي ما يسميه الفقهاء الكفاءة، وهي المماثلة والمقاربة، وتكون في الدين والنسب والحسب والمال، فكلما كان الزوجان متقاربين كانت الرابطة الزوجية بينهما أشدَّ وأقوى».

وأضاف المبارك «الشرع الشريف قد نَدَبَ إلى مراعاة أسباب المودة والألفة، ومن أجلها حضَّ على نظر الزوجين إلى بعضهما قبل الزواج، وهو ما أشار إليه الحديث الشريف (فإنه أحرى أن يُؤَدَمَ بَيْنَكُمَا) أي أن يكون سبباً لدوام المودة والألفة، ثم لكلا الزوجين أن يقبل بمن يشاؤه زوجاً له، فسلامة أحد الزوجين من العيوب حق للرجل وحق للمرأة، فإن رَضِيَتِ المرأةُ بزواج أقلَّ منها كفاءةً فلها ذلك، فلها أن ترضى بزواج دونها في القدر أو في المال أو في الصحة، فلها أن تقبل بزواج به عيبٌ من عَمَى أو برص أو غير ذلك».

كفاءة الدين

واستدرك عضو هيئة كبار العلماء «أما الدين فقد اتفق الفقهاء على اعتبار شرط الكفاءة فيه، لأن الحق هنا لله وحده، فلا تزوج المرأة كافراً، ولا يزوج الرجل كافرة، باستثناء زواج الرجل من كتابية بشروط وضوابط معروفة، وأما الكفاءة في النسب، فلم يعتبرها الإمام مالك رحمه الله وغيره، لكن بعض الفقهاء رأى أن الحق مشترك بين الزوجة وأوليائها، فلو تقدّم رجل ياباني أو تاييلندي صالحٌ وتقِي، لامرأة عربية ورضيَّت به، فإن من الفقهاء من يرى أن رضاها لا يكفي، إذ لأوليائها

حق في القبول أو الرد، حتى لا يلحقهم العارُ بمخالفة أعراف بلدهم، ورأوا أن اشتراط الكفاءة قد يكون مانعاً لما قد يُفضي إليه هذا الزواج من خصومة وقطيعة رحم».

صمت «العدل»

وأمام جدل الفقهاء فضلت وزارة العدل التزام الصمت حيال تسلم المحاكم قضايا «تكافؤ النسب»، بالرغم من وجود تسريبات عن تلقي المحاكم تعميماً يمنعها من قبول مثل هذه القضايا. وكانت وزارة العدل قد أعلنت في وقت سابق عزمها على عمل دراسة لتحديد موقف الشريعة الإسلامية من قضايا عدم تكافؤ النسب، وتوضيح ذلك للرأي العام، حيث تهدف الدراسة للمقاربة في الأحكام الشرعية الصادرة فيما يتعلق بزيجات «عدم تكافؤ النسب». وأعلنت عن لجنة تضم علماء شريعة وقانونيين تعد هذه الدراسة. وأشارت بعض المصادر القضائية إلى أن بعض القضاة الذين قاموا بفسخ مثل هذا النوع من الزيجات في الفترة الماضية ينطلقون من مبدأ منع أضرار يمكن أن تلحق بأحد الطرفين كقتل المرأة مثلاً.

مقاضاة المتسببين

ويؤكد المحامي سلطان بن زاحم أن من حق المرأة التي تمت محاولة التفريق بينها وبين زوجها في قضية عدم تكافؤ النسب، أن تقاضي من تسببوا في الإضرار بها وبزوجها وأبنائها بهذه الحجة الواهية، مؤكداً أن للزوجة الحق في إقامة دعوى قضائية ضد من تسبب في محاولة التفريق بينها وبين زوجها، نظير ما عاشته من سنوات الضياع الأسري والشذات الاجتماعي وعدم الاستقرار النفسي، مبيناً أن صدور حكم قضائي ضد المتسببين سيكون بمثابة ردع خاص لهم وردع عام لمن يفكر في القيام بإجراء مماثل للتفريق بين زوجين في مجتمعنا. واستدرك بن زاحم «إن القاضي عندما يقبل النظر في قضايا تكافؤ النسب فهو يراعي تقاليد المجتمع، وهو أمر منصوص عليه في كتب الفقهاء، لذلك سمي بقاضي البلدة»، مؤكداً على أن العبرة ليست بقناعة القاضي بقدر قناعة المجتمع.

تأجيل العنصرية

ويرى القاضي في المحكمة العامة الشيخ حمد الرزين، أن مثل هذه القضايا توجع العنصرية القبلية، مؤكداً ورود قضايا عديدة للمحاكم بسبب انتشار العنصرية، منها حالات عدم تكافؤ النسب، مشيراً إلى أن القاضي يأخذ بعين الاعتبار أن الكفاءة في الدين وليست في النسب. وأبان الرزين في حديث سابق أن هناك قضايا أخرى فيها عنصرية بسبب تنازعات بين القبائل حول آبار وأودية ومزارع وأرض تدخل من خلالها قضايا إثارة النعرات، ولفت الرزين إلى أن كثيراً من قضايا القتل والثأر تكون بسبب الانتقاص من الآخرين وسبهم وشتمهم بشكل عنصري مقبت، مبيناً أن بعض هذه القضايا تتحول لصراعات بين القبائل عندما يكون في القضية تقليل من شأنها أو التشكيك في أصولها. وأفاد الرزين بأن بعض القضايا تنشأ من حفلات الشعر والقصائد والسجلات الشعرية التي تحوي تفاخر القبائل على حساب الأخرى، ودعا الرزين الجهات ذات العلاقة بضرورة المشاركة بغرس الانتماء الوطني على حساب العنصرية، ومحاربة التعصبات وإغلاق كل القنوات الداعية لذلك.

آثار نفسية

ويشير استشاري الصحة النفسية الدكتور أيمن العرقسوسي للآثار النفسية والاجتماعية التي تتركها بعض صور العصبية والعنصرية القبلية في قضايا التوظيف والترقيات وكذلك «تكافؤ النسب»، من انتشار الحزازيات والحسد والرغبة في الثأر والانتقام، إضافة لما تخلفه من آثار نفسية على الزوجة والأولاد في حال التفريق بين الزوجين بشكل قسري لعدم التكافؤ.

داعياً لضرورة اتباع منهج الرسول صلى الله عليه وسلم عندما زوّج بلال رضي الله عنه وهو مولى، أخت عبد الرحمن بن عوف، وهو من قريش، وتزوج زيد بن حارثة وهو مولى، زينب بنت جحش، وهي مخزومية. ودعا العرقسوسي الجهات القانونية والقضائية بضرورة تجريم العنصرية لخطورتها الكبيرة على وحدة الوطن، والآثار النفسية والاجتماعية التي تتركها في النفوس.

د. اللعيد: نبهنا رجال الأمن إلى عدم «فزع» أبناء القبيلة عند المخالفات

أكد مدير التوجيه والتوعية في وزارة الداخلية الدكتور سعد اللعيد لـ «الشرق» وضع برامج توعية شاملة، تشارك فيها كل الجهات، للتحذير من خطورة إثارة النعرات والعصبية القبلية والمناطقية والإقليمية والطائفية والفكرية التي تهدد وحدة الوطن.

وأبان اللعيد، أن إثارة النعرات والعصبية ليست وليدة اليوم، فهي موجودة منذ عصر الجاهلية، وجاء الرسول الكريم ليحذر منها عبر النصوص القرآنية والأحاديث النبوية، مشيراً إلى أن الرسول الكريم قدم القدوة عندما زوّج زيد بن حارثة من زينب بنت جحش، وطالب بتحرير الرقيق بغية وأد هذه العصبية التي كانت متفشية في العصر الجاهلي.

واستدرك اللعيد: «عندما ضعفت الدولة الإسلامية، وقل الوازع الديني، عادت العصبية من جديد، حتى جاء المغفور له الملك عبدالعزيز، الذي وحد أركان الجزيرة، والجميع تحت سماء المملكة، وألغى التمييز القائم على القبلية والمناطية، وأكد أن الجميع سواسية أمام الدولة، وذلك بهدف القضاء على هذه العنصريات والعصبيات». وبيّن اللعيد أنه عند ضعف الوازع الديني والإيماني، خرجت الأمور التي تعين على إحياء النعرات القبلية والعنصرية والمناطية والطائفية، وظهرت جلية عبر مزاين الإبل، وبعض الفضائيات الشعبية، والرموز التي توضع على السيارات، إضافة إلى ظهور المحسوبيات في الوظائف، وعدد من حالات تكافؤ النسب. وطالب اللعيد، إدارة التوعية والتوجيه في وزارة الداخلية، بالعمل على التوعية، وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية كوزارة الشؤون الإسلامية، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة الثقافة والإعلام، وباقي الجهات، للحد من تنامي العصبيات في المجتمع. ولفت اللعيد، إلى أن إدارة التوجيه في الوزارة نبهت رجال الأمن إلى عدم «الفرعة» لأبناء قبيلتهم وعائلاتهم ومنطقتهم في بعض القضايا والمخالفات التي تحدث، مؤكدة أن الجميع سواسية أمام القانون، ولا يجوز شرعا ولا نظاما «الفرعة» لأبناء القبيلة أو المنطقة على حساب القانون والنظام. وشدد اللعيد، على وجود تواصل دائم مع باقي الجهات الإعلامية والتربوية والشرعية للحد من تنامي هذه العصبيات بكل الوسائل التوعوية المتاحة. ولفت مدير التوجيه إلى مفارقة غريبة في المجتمع وهي رفض زواج القبلي من الخضيرية، والموافقة على زواجه من أجنبية من إحدى الجنسيات الآسيوية. مطالباً كل الجهات بالتعاون للقضاء على هذه العصبيات التي تشكل خطراً على وحدة وأمن الوطن.



99 حالة عنف في مستشفيات الرياض خلال عام

المصدر: جريدة عكاظ السبت 17 محرم 1434 هـ - 1 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121201/Con20121201552002.htm>

سعاد الشمراني (الرياض) استقبلت فرق الحماية من العنف بمستشفيات منطقة الرياض 99 حالة عنف تعرضت له 99 امرأة، وذلك خلال العام 1432 هـ، منهن 88 مواطنة و 11 مقيمة. وأوضح رئيس فريق الحماية من العنف بصحة الرياض الدكتور مشهور الودعاني أن فرق الحماية في المستشفيات ينتهي دورها بتقديم العلاج اللازم وفتح ملف للحالة لإعداد تقرير مفصل حولها من قبل الأخصائيين النفسيين يوضح ما حدث وحجم العنف الذي تعرضت له، ومن ثم إحالة المعنفة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية باعتبارها الجهة المعنية بالتعامل مع تلك الحالات. واعتبر الدكتور الودعاني أثناء افتتاحه البارحة الأولى معرض العنف ضد المرأة بمناسبة اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة والذي نظمته الشؤون الاجتماعية بالمنطقة في مركز حياة مول بوابة رقم 2، ويستمر لمدة 3 أيام للنساء، أن المعرض يهدف إلى تنمية الوعي بمخاطر العنف ضد النساء على كافة المستويات الصحية والاجتماعية لتعزيز إسهامات المجتمع في علاج المشكلة وعدم تعريض المرأة لأي شكل من أشكال العنف، وتقديم الدعم للمعنفات، وإبراز جهود المملكة في التصدي لمثل تلك السلوكيات من خلال الأنظمة ذات العلاقة، لافتاً إلى أن الحفل يأتي ضمن فعاليات الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة العنف ضد المرأة والذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة وحددت له يوم 25 نوفمبر من كل عام.

وضم المعرض عدداً من الأركان منها ركن إدارة الحماية الاجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والشرطة بمنطقة الرياض، إلى جانب أركان عدد من الهيئات والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة بقضايا العنف ضد المرأة. من جانبها، أكدت الدكتورة سهيلة زين العابدين عضو جمعية حقوق الإنسان أن المفاهيم المغلوطة

للنصوص الدينية ساهمت بشكل أساسي في زيادة معدلات العنف ضد المرأة وممارسة التمييز ضدها، وأضافت: «المرأة قادرة على تحديد مصيرها متى ما أعطيت الفرصة في وضع قوانينها دون تدخل الرجل الذي يفرض عليها الوصاية المطلقة في تحديد مصيرها وحقوقها».



عُرض فيه عدد من القصص المأساوية

صحة الرياض تنظم معرضاً توعوياً بمخاطر العنف ضد المرأة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 15 محرم 1434 هـ - 29 نوفمبر 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/11/29/article788290.print>

الرياض/ نايف ال زاحم

وسط حضور نسائي كبير دشّن الدكتور مشهور بن هليل الوقداني رئيس فريق الحماية من العنف والإيذاء بصحة الرياض بحضور الدكتورة سهيلة زين العابدين عضو جمعية حقوق الانسان ومدير ادارة العلاقات العامة والاعلام الصحي الاستاذ سعد القحطاني وعدد من المهتمين في مجال حماية المرأة مساء امس الاربعاء المعرض التوعوي للتعريف بمخاطر العنف ضد المرأة وآثاره على الصحة النفسية والجسدية للنساء من ضحايا العنف والذي تنظمه المديرية العامة للشؤون الصحية بمنطقة الرياض لمدة يومين بمركز الحياة مول بالرياض.

أوضح ذلك الدكتور مشهور بن هليل الوقداني رئيس فريق الحماية من العنف والإيذاء بصحة الرياض مشيراً إلى أن معرض "العنف ضد المرأة" يأتي ضمن فعاليات الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة العنف ضد المرأة والذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة وحددت له يوم 25 نوفمبر من كل عام. وأضاف الدكتور الوقداني، أن المعرض يهدف إلى تنمية الوعي بمخاطر العنف ضد النساء على كافة المستويات الصحية والاجتماعية وتعزيز اسهامات المجتمع في علاج هذه المشكلة وعدم تعريض المرأة لأي شكل من أشكال العنف وإبراز جهود المملكة في التصدي لمثل هذه السلوكيات من خلال الأنظمة ذات العلاقة أو تقديم الدعم للنساء المعنفات. وأشار رئيس فريق الحماية من العنف والإيذاء بصحة الرياض الى أن المعرض يضم عدداً من الأركان منها ركن لإدارة الحماية الاجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية وركن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وركن لشرطة منطقة الرياض وأركان عدد من الهيئات والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة بقضايا العنف ضد المرأة والتي تعرض عددا من المطبوعات والإصدارات التوعوية والصور الفوتوغرافية للتعريف بأشكال العنف التي تتعرض لها المرأة وما ينتج عنها من مخاطر صحية ونفسية واجتماعية.

وعبر الدكتور الوقداني عن شكره لسعادة مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة الرياض الدكتور عدنان العبدالكريم لاهتمامه ودعمه لفريق الحماية من العنف والإيذاء بصحة الرياض وتوجيهاته بضرورة تكثيف الأنشطة التوعوية بهذه المشكلة والتي - والله الحمد- لا تمثل ظاهرة في المجتمع السعودي عامة حيث أن عدد حالات العنف التي تم تسجيلها خلال عام 1432هـ لم تتجاوز 99 حالة منها 88 حالة ضد مواطنات و 11 حالة بين المقيمين في المملكة. ومن جانبها اكدت الدكتورة سهيلة زين العابدين عضو جمعية حقوق الإنسان أن

المفاهيم المغلوطة للنصوص الدينية ساهمت بشكل أساسي في زيادة معدلات العنف ضد المرأة وممارسة التمييز ضدها

وأضافت الدكتورة سهيلة أن المرأة قادرة على تحديد مصيرها متى اعطيت الفرصة في وضع قوانينها دون تدخل الرجل الذي يفرض عليها الوصاية المطلقة في تحديد مصيرها وحقوقها والحصول على المناصب القيادية.

.. خلال معرض صحة الرياض

النساء يطالبن بسن قوانين صارمة للتصدي للعنف ضدهن وحمايتهن

المصدر: جريدة الرياض السبت 17 محرم 1434 هـ - 1 ديسمبر 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/12/01/article788888.html>

الرياض - نايف آل زاحم

شهد المعرض التوعوي للتعريف بمخاطر العنف ضد المرأة وأثاره على الصحة النفسية والجسدية للنساء من ضحايا العنف والذي نظّمته المديرية العامة للشؤون الصحية بمنطقة الرياض على مدى ثلاثة أيام بمركز الحياة مول بالرياض تفاعل كبير وسط حضور نسائي حيث طالبن بسن قوانين صارمة للتصدي للعنف ضد المرأة وحمايتها. ويأتي معرض " العنف ضد المرأة " ضمن فعاليات الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة العنف ضد المرأة والذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة وحددت له يوم 25 نوفمبر من كل عام والذي يهدف إلى تنمية الوعي بمخاطر العنف ضد النساء على كافة المستويات الصحية والاجتماعية وتعزيز اسهامات المجتمع في علاج هذه المشكلة وعدم تعريض المرأة لأي شكل من أشكال العنف وإبراز جهود المملكة في التصدي لمثل هذه السلوكيات من خلال الأنظمة ذات العلاقة أو تقديم الدعم للنساء المعنفات. وضم المعرض عدداً من الأركان منها ركن لإدارة الحماية الاجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية وركن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وركن لشرطة منطقة الرياض وأركان عدد من الهيئات والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة بقضايا العنف ضد المرأة والتي تعرض عدداً من المطبوعات والإصدارات التوعوية والصور الفوتوغرافية للتعريف بأشكال العنف التي تتعرض لها المرأة وما ينتج عنها من مخاطر صحية ونفسية واجتماعية.

الحياة

المعيقل: حافز يستفيد من زيادة كلفة العمالة... وخصوصيتنا تقلل فرص عمل المرأة

المصدر: جريدة الحياة الجمعة 16 محرم 1434 هـ - 30 نوفمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/457573>

الرياض - أبكر الشريف

أكد مدير صندوق الموارد البشرية إبراهيم المعيقل، أن برنامج «حافز» مثل غيره من برامج دعم توظيف السعوديين يستفيد من زيادة رسوم كلفة العامل الوافد 200 ريال، لافتاً إلى أن البرنامج لا يستطيع توفير التدريب والعمل لكل متقدمي البرنامج، الذين معظمهم من النساء، ما يتعارض مع خصوصية المجتمع السعودي. وقال المعيقل في تصريح لـ«الحياة»: «رجال الأعمال لهم وجهة نظر في ما صدر أخيراً حول رفع كلفة العامل الوافد، وهذا هو قرار مجلس الوزراء الذي صدر في 25 ذي الحجة 1432 هـ، وكان جزءاً من القرار الذي صدر بموجبه تنظيم

حافز، ونص الأمر الملكي على أن يتم رفع كلفة العامل الوافد، ويستفاد من هذه القيمة في دعم برامج المعلمين والمعلمات، وهذه القيمة التي تُحصل لمصلحة الصندوق يتم الاستفادة منها في دعم التوظيف في أي نشاط، وليس لحافز فقط». وأضاف: «حافز كلفت الدولة في سنتها الأولى 27 بليون ريال، ذهبت مباشرة لحسابات مستفيدي حافز، وهذا أكثر بكثير حتى مما يتوقع أن يُحصل عليه من رفع الكلفة، وجميع ما يتم تحصيله لمصلحة صندوق تنمية الموارد البشرية وجميع الموارد المالية وتخصيصها تذهب لتقديم خدمات هذا الصندوق للمواطنين والمواطنات، ومن ضمنها الخدمات الهائلة التي يقدمها الصندوق للمنشآت، والمتمثلة في دعم من تقوم بتوظيفهم بـ50 في المئة، وحتى إلى خمسة أعوام». وعن توظيف مستفيدي «حافز»، قال: «نحن لم ندع في أي لحظة من اللحظات أننا نستطيع تدبير وظيفة على جميع من تقدم إلى حافز، وأرقامهم وصلت إلى مليون و400 ألف مستفيد، ولا يمكن لأحد أن يتوقع أن يقوم صندوق تنمية الموارد البشرية أو وزارة العمل بتوفير مليون و400 ألف وظيفة في سنة واحدة، وهذه الوظائف يجب أن تكون مناسبة للأشخاص وظيفياً أو جغرافياً».

وزاد: «85 في المئة من المستفيدين نساء، وهم يشكلون نحو مليون و200 ألف امرأة من كل المستفيدين، فكيف يقوم صندوق الموارد البشرية بتدريب وتوظيف هذا الرقم الكبير، ولا بد أن تكون الوظائف تناسبهم في مذهبهم وقراهم، وأكبر التحديات لنا في المجتمع الاقتصادي، هو توفير وظائف تناسب النساء، وتتناسب مع خصوصية المرأة، وتتناسب مع تقاليدنا وأعرافنا ومتطلبات مجتمعنا وديننا الحنيف، وهذا لا يتم في سنة». وعن الكشوفات المالية لـ«هدف»، قال: «نحن خاضعون لديوان المراقبة العامة، ونكشفها في تقريرنا السنوي الذي يذهب إلى مجلس الشورى وجميع الأجهزة الحكومية، ولا يوجد لدينا ما نخفيه، ونحن مصادرنا ومصارفنا المالية معروفة، ونخضع لمراقبة الأجهزة الرقابية المعتادة الحكومية، ولدينا مجلس الإدارة يحكمها وهم من القطاعين الحكومي والخاص، ونرسل تقاريرنا لهيئة مكافحة الفساد وجمعية حقوق الإنسان، وكل أوراقنا مكشوفة».



مدعى عليه لم يسلم منه الأموات ووصف العلماء بطائر الزقراق الادعاء العام يصف المتهمين بإشاعة الفوضى والمراوغة والتناقض

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 18 محرم 1434 هـ - 2 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121202/Con20121202552232.htm>

منصور الشهري (الرياض)

وصف المدعي العام المتهمين «ع، ح» و«م، ق» اللذين سعيا لإشاعة الفوضى والإخلال بالأمن عبر التجمعات في الميادين وإنشاء جمعية لمناهضة سياسة الدولة ونشر الفرقة بأنهما مراوغان ومتناقضان وذلك بعد إنكارهما صحة البيان الذي أصدره ويحمل طعنا في أمانة أعضاء هيئة كبار العلماء، فضلا عن دأبهما التشكيك والسب والذم حيث المتتبع لما يكتبه ويدونه المتهمان ويدعوان إليه لا يجد فيه ذكر حسنة واحدة. وشهدت الجلسة السابعة والتي عقدت أمس في المحكمة الجزائية بالرياض تقديم المدعي العام بهيئة التحقيق والادعاء العام رده على ما دفع به المتهمان في الجلسة السابقة حيث بين أن المتهم «ع، ح» حاول الخروج من الاتهامات الموجهة إليه في لائحة الدعوى العامة باختلاق تهمة جديدة زعم أن الادعاء العام اتهمه بها وهي كونه «داعية ضلالة» حيث لم تتضمن اللائحة هذه التهمة، فيما اختلق أحدهما آية قرآنية عن ما وصفه بالجهاد السلمي.

إساءة الأدب

كما أن المتهم لم يسلم منه حتى الأموات إذ وصف اثنين من المتوفين بالغفلة، حتى وصل به الحال لإساءة الأدب ضد العلماء وتشبيههم في وظائفهم «بطائر الزقراق» وفقا لما جاء في حيثيات الدعوى.

وقال المدعي العام بأن المتهم «م،ق» خالف نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية بمساهمته في إنشاء جمعية غير مرخصة ثم صدر عنها بيانات مخالفة للشرع والنظام وقام بنشرها عبر الشبكة المعلوماتية فبذلك يعد ارتكب جريمة معلوماتية يعاقب عليها النظام.

التحريض ضد الوطن

وفي موازاة ذلك وجهت للمتهم تهمة استعداد المنظمات الدولية ضد المملكة وتحريضها للتركيز على انتقاد مقومات المملكة الأساسية المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقال المدعي العام بأن المتهمين حاولوا هز ثقة العامة في الجهات الحكومية التي تعالج قضيتهم بدءا بجهات الضبط ثم التحقيق ثم الادعاء العام ثم المحكمة وذلك بوصفهم صفات تجانب العدل والإنصاف، وبهذا يسعيان إلى أن يظهران للناس في حال إدانتهم شرعا والحكم عليهما بأنهما مظلومان.

تعطيل التنمية

كما رد المدعي العام حول طلب المتهمين في الجلسة السابقة اثبات اتهامهما بتعطيل التنمية بقوله بأن لم يرد في الأوصاف الجرمية اتهامهما بهذا الوصف، ولم يتم اتهامهما بتعطيل التنمية وإنما بالسعي في تعطيلها وخلق فرق واضح بين هذين الاتهامين ولا يخفى إلا على جاهل أو مغرض.

وأضاف قائلا «المتهمان لم يكلفا على نفسيهما قراءة ما بعد هذه الجملة في لائحة الدعوى ليعرفا كيفية تعطيل التنمية إذ من المعروف أن التجمعات والدعوة للتحزب والشقاق يترتب عليها الفوضى والتكسير وإتلاف الممتلكات العامة والخاصة، والاعتداء على الأنفس والأعراض والأموال وهذا لا يخفى على ذي بصيرة إنه من أهم معوقات التنمية وتعطيل حركة الاقتصاد، ولنا فيما يحدث في بعض الدول من مظاهرات نجم عنها تخريب وفوضى وقلق لا يعلم مدى أثرها إلا الله حتى أصبح الشخص لا يأمن على أهله وماله».

العجز عن الإثبات

ورد المدعي العام على ما قدمه المتهمان في الجلسة السابقة بردهما واستقراء اتهامهما بوجود 30 ألف سجين في سجون المباحث العامة بقوله بأن «المتهمين عجزا عن إثبات ما يزعمانه واكتفيا في جوابهما باتهامات تقوم على الاستقراء وتقديم معلومات غير صحيحة، والاتيان بافتراضيات تدل على تخبطهما رغم أن أعدادهم منشورة بشكل رسمي عن طريق هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان».

نصيحة ناظر القضية

من جهة أخرى، شدد ناظر القضية للمتهمين وجميع الحضور الذين تجاوزوا الـ 60 أن المحاكمة ليست رفضا لدعوى الإصلاح والقائم عليه، فالمحاكمة للوسائل التي سلكها المدعيان في مطالبة بالإصلاح.

كما نصح ناظر القضية المتهمين بالاستماع إلى خطبة الشيخ صالح بن حميد التي ألقاها أمس الأول في المسجد الحرام والاستفادة منها في اتباع الوسائل للإصلاح.

الجدير بالذكر أن من أبرز التهم الموجهة للمتهمين التخطيط لإشاعة الفوضى والإخلال بالأمن داخل المملكة عبر التجمعات في الميادين وإنشاء جمعية لمناهضة سياسة الدولة ونشر الفرقة.

كما أن المتهمين يحاكمان مطلقا السراح، وقد حدد قاضي الجلسة السبت المقبل جلسة للاستماع للمتهمين ودفعوهم.

دعوات لتعاون فعال بين المؤسسات الرسمية والمجتمع المدني للحد من انتشارها الحلقة الرابعة محاربة العصبية.. جهود توعوية ناقصة وشبه غائبة.. والجهات تتبرأ

المصدر: جريدة الشرق الاحد 18 محرم 1434 هـ - 2 ديسمبر 2012م
<http://www.alsharg.net.sa/2012/12/02/605229>

جدة - نعيم تميم الحكيم

[الحلقة الأولى](#)

[الحلقة الثانية](#)

[الحلقة الثالثة](#)

[الحلقة الرابعة](#)

كشف محرك البحث الشهير "google" تكرار كلمة "العنصريات" مليونين وأربعمئة وعشرين ألفاً في موضوعات ومقالات شتى كتبت عن هذه الظاهرة في بحث رصدته "الشرق". وفي ظل غياب الدراسات والأبحاث العلمية المعمقة عن "العصبية" فإن تكرار هذه الكلمة بهذا الرقم الضخم يعطي مؤشراً لأهمية الموضوع وتداوله في المجتمعات العربية عموماً والسعودية خصوصاً، إذا أخذنا في الاعتبار أن العصبية سبب في تفكك الوحدة الوطنية وتأجيج نار الأحقاد والعداوات بين أبناء المجتمع الواحد، ولنا فيما يحدث في العراق من صراع طائفي لم تُطفأ ناره حتى الآن عبرة وعظة، مما يطرح سؤالاً مهماً عن دور الجهات المعنية في توعية المجتمع بخطورة إثارة العصبية بكل أنواعها المنطقية والقبلية والإقليمية والفكرية والطائفية؟! ومع تنامي العصبية في المجتمع لجأت بعض المجموعات في وسائل التواصل الاجتماعي إلى طرح مبادرات وفتح نقاشات عن أسباب تأجيج العصبية ودور الجهات المعنية في الحد منها وتوعية المجتمع بأخطارها على المدى البعيد، وكان من المبادرات طرح الموضوع الباحث عسكر العسكر في مجموعته "حوار العقل" في برنامج "الواتس آب" بمشاركة ثلاثين باحثاً ومفكراً ومتقفاً ومسؤولاً، وخلص النقاش إلى أن العصبية ظاهرة قديمة متجددة، محملين وسائل الإعلام بشقيه التقليدي والجديد مسؤولية تناميها وتأجيجها.

حلقة نقاش

وأكد المشاركون في حلقة النقاش على أن هناك مبادرات إيجابية للحد من العصبية منها منع ولي العهد الأمير سلمان بن عبدالعزيز ختم مشيخة القبيلة عندما كان أميراً لمنطقة الرياض واعتماد نظام عمد الأحياء. وانتقد المشاركون دور الجهات المعنية في توعية المجتمع والنشء بخطورة العصبية على وحدة الوطن، والطريقة الأمثل لتهدئتها وتوجيهها الوجهة الصحيحة. ولفت الباحث القانوني كريم بن عيادة العنزي إلى أن صور التعصب في المجتمع لا تنحصر في العصبية القبلية والإقليمية والمنطقية بل هناك أنواع من التعصب تشكل خطراً على المجتمع كالتعصب الفكري والرياضي والتعصب العرقي للون والجنس.

ورأى العنزي أن العقوبات موجودة وراذعة لكن المطلوب هو تطبيقها على الجميع وبدون استثناء، واتفق المشاركون على ضرورة معالجة الفكرية للتعصب من خلال طرح مادة "السلوك" لتؤسس لدى النشء قاعدة تهذيب الأفعال والأقوال وخلق مناعة فكرية ضد اختراقهم بدعوى العصبية الجاهلية، مشيرين إلى تعاون المسجد والمدرسة ووسائل

الإعلام ومؤسسات المجتمع المدني للحد من تنامي العصبية والعنصرية في المجتمع، مؤكدين على وجود قصور واضح يجب معالجته من قبل هذه الجهات.

ولئن ناقشنا في الأجزاء الثلاثة الأولى مفهوم العصبية وأنواعها وأسباب تناميها ووسائل تأجيلها وأبرز صورها في المجتمع كمسابقات مزاياين الإبل وتكافؤ النسب والمحسوبيات في التوظيف والترقيات؛ فإننا تطرقنا لدور بعض الجهات وهو ما أشار إليه مدير التوعية والتوعية في وزارة الداخلية الدكتور سعد اللحيد عن وجود برامج توعوية تشارك فيها كل الجهات للحد من العصبية في المجتمع.

دور وسائل الإعلام

وينفي مدير عام هيئة الإذاعة والتلفزيون عبدالرحمن الهزاع وجود أي قصور من الوزارة في محاربة القنوات المثيرة للعصبية.

وأبان الهزاع أن الوزارة تعمل على محورين في هذا المجال أولهما جانب تتبع محاسبة القنوات الفضائية الشعبية المخالفة والمنديات والمواقع والصحف الإلكترونية المثيرة للعنصرية بعقوبات وقوانين رادعة.

والمحور الثاني الذي تعمل عليه الوزارة هو محاربة العنصرية بكافة أشكالها من خلال ما تبثه من برامج توعوية في كل وسائل الإعلام، مُرحِّباً في الوقت نفسه باستخدام المشاهير في حملة مخصصة للتحذير من خطورة التعصب القبلي والإقليمي والمناطقي والفكري والطائفي.

محاولة إيجاد حلول

ويؤكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني أن الجمعية تقوم بمهامها كاملة بالرصد والمتابعة لأي صورة عنصرية في المجتمع ومحاولة إيجاد الحلول، لكنه يرى قصوراً من قبل الجهات القانونية والقضائية والتشريعية لتجريم العنصرية لخطورتها الكبيرة على وحدة الوطن.

يبد أن القضاة والقانونيين يؤكدون وجود العقوبات الرادعة لكن ضعف الثقافة الحقوقية عند المجتمع يقلل عدد القضايا التي تنظر من قبل المحاكم، وهو ما أوضحه المحامون الدكتور إبراهيم الغصن وسلطان بن زاحم والقضاة حمد الرزيين والدكتور عيسى الغيث في الحلقات الثلاثة الأولى.

اعتراف «الشورى»

ويقر عضو مجلس الشورى الدكتور صدقة فاضل بوجود قصور يتحملها الجميع في الحد من العصبية من المجتمع، معترفاً في الوقت نفسه بأن المجلس لم يسبق أن تطرق لمناقشة هذا الموضوع رغم أهميته وحساسيته.

وقال فاضل «لأنك أن مجتمعنا يعاني من عنصرية قاتلة ومدمرة ويبدو لي أن هذه الظاهرة قد تفاقمت لدرجة أنها أصبحت كالقنبلة الموقوتة القابلة للانفجار في أي لحظة ما لم يسارع العقلاء إلى وضع حل لها فإنها سوف تكون ذات نتائج كارثية».

ودعا فاضل لطرح هذا الموضوع على كل المستويات للنقاش والحوار وبخاصة في منديات الحوار الوطني التي تستهدف تقوية اللحمة بين أبناء الوطن الواحد ودعم الوحدة الوطنية لأن ذلك يصب في مصلحة الوطن والمواطن.

وحمل عضو مجلس الشورى الدكتور حاتم الشريف بعض الجهات الرسمية والإعلامية إضافة إلى بعض المثقفين والشيوخ موضوع تأجيل العصبية والعنصرية في المجتمع من خلال تقديم القدوة السلبية في المجتمع.

وقال «عندما تكون الفرص الوظيفية غير متكافئة باختلاف القبيلة أو المنطقة أو غير ذلك، أو المشروعات التنموية تختلف باختلاف المناطق، ورؤوس الأموال الاستثمارية تتركز بناء على حدود عنصرية فهذه مؤشرات لوجود العنصرية، وسيكون التصحيح يجب أن يبدأ من هنا، من العدالة والمساواة في توزيع الفرص الوظيفية والمشروعات التنموية ورؤوس الأموال الاستثمارية».

وشدد الشريف على ضرورة تعاون عدة مؤثرات في هذا الجانب منها نشر قيم الفضيلة والعدالة وتعزيز منظومة الأخلاق الكريمة في المجتمع، مؤكداً على أنها من أقوى ما يحارب العنصرية، مبيناً أن نشر الثقافة يبدأ بالتربية والتعليم ووسائل الإعلام، ولا يتوقف حتى يشمل التدقيق في الألفاظ.

وانتقد الشريف إطلاق كلمة «الأجنبي» على غير السعودي خاصة إذا كان مسلماً، فالمسلم ليس أجنبياً، وقد جعله الله تعالى أخاً لي في الدين {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ}، داعياً إلى إصدار قرار يلزم باستعمال عبارة (إخواننا غير السعوديين) على كل مسلم ليس سعودياً، بدلاً من (الأجانب) أو (الوافدين)، كما دعا باستبدال عبارة (المتخلفين) بعبارة (غير النظاميين)، مؤكداً أن لهذه الألفاظ آثارها العميقة في النفس، وهي وحدها تشيع ثقافة فإما أن تشيع العنصرية، أو أن تشيع روح العدالة والمساواة.

حوار وطني

وينفي مدير عام إدارة الدراسات والبحوث والنشر في مركز الملك عبدالعزيز للحوار الوطني الدكتور محمد الشويعر وجود قصور في مناقشة قضية العنصرية وأثرها على المجتمع، مستدلاً على ذلك بعقد لقاء فكرياً وهو اللقاء الثالث للخطاب الثقافي السعودي بعنوان: "القبيلة والمراطقية والتصنيفات الفكرية وأثرها على الوحدة الوطنية". وأبان الشويعر في حديث سابق أن الرؤى والأفكار التي توصل إليها المشاركون والمشاركات ركزت على أن المملكة مكونة من مجتمع متنوع وقبائل متعددة، وهذا يمكن أن يكون عنصر قوة ودعم للوحدة الوطنية المبنية على أساس المواطنة في الحقوق والواجبات إذا أحسن توجيهه وتسديده، وبالمقابل يرى المشاركون والمشاركات أن تغليب الولاء للقبيلة أو المنطقة أو المذهب أو الفكر على حساب الولاء للوطن؛ المرتكز على الشريعة؛ مخالف للإسلام، ولنظام الحكم، وحقوق الإنسان.

وأكد الشويعر على أن توصيات المركز مسؤولية جميع الجهات، مبيناً أن التوصيات التي لها علاقة بقضية العنصرية فكرية أكثر من كونها عملية.

دفاع «التربية»

وأمام الهجوم الكبير على وزارة التربية والتعليم مع رصد تنامي لبعض العصبية في المدارس من خلال العبارات التي تكتب على الجدران وبعض الخلافات التي تتطور لعراك بين الطلبة لدوافع عنصرية، يدافع مدير عام البرامج والمشروعات التربوية في وزارة التربية والتعليم محمد بن عبدالله البيشي عن دور الوزارة في محاربة العصبية وغرس الانتماء الوطني من خلال مشروعاتها التطويرية وبرامجها وأنشطتها الميدانية على مختلف المستويات (الطالب، المعلم، المدرسة، إدارات التربية والتعليم).

وأبان البيشي أن الطالب يستفيد من خلال المنهج؛ حيث تولي الوزارة تعزيز العديد من القيم الإيجابية ومنها نبذ الفرقة والتمايز العنصري من خلال مناهجها بشكل عام وفي بعض التخصصات كمناهج التربية الإسلامية، والتربية الاجتماعية والوطنية، واللغة العربية، والمهارات الاجتماعية الأخرى، وأضاف "منذ أن يلتحق الطالب بالتعليم يتلقى في مادة الفقه والسلوك العديد من المفاهيم والقيم التي تعزز المثل العليا، ويستمر ذلك التعزيز بما يناسب المتعلم حتى تخرجه من التعليم العام".

وأفاد البيشي أن الطالب يستفيد من خلال الأنشطة الميدانية، فهناك العديد من البرامج التربوية التي تسهم في تعزيز المفاهيم الوطنية سواء من خلال برامج الأنشطة غير الصفية، وبرامج التوجيه والإرشاد المختلفة. شراكة مجتمعية

ولفت مدير عام البرامج والمشروعات التربوية إلى أن الوزارة تعمل من خلال الأنظمة الإدارية ويظهر في تعزيز تلك القيم في برامج الوزارة لتفعيل توجهها الجديد نحو الانتقال من المركزية الإدارية إلى اللامركزية، وبتفعيل الشراكة المجتمعية والمؤسسات التعليمية وغيرها من المؤسسات فيما بينها نحو نبذ تلك الممارسات والمعتقدات السلبية وتعزيز القيم الوطنية العليا.

وتنفي المشرفة التربوية حياة المطوع وجود إثارة للعصبية في المدارس، مبينة أن إثارة العصبية تكون في القرى أكثر منها في المدن، لكنها تؤكد على أنها لا توجد وإذا حصلت فإنها حالات شاذة لا يقاس عليها. رصد المخالفين

ويؤكد رئيس لجنة تقييم الأئمة والخطباء في وزارة الشؤون الإسلامية في الرياض الدكتور عزام الشويعر أن الوزارة عممت على الخطباء والأئمة والدعاة بضرورة الحديث عن نبذ العصبية والانتقاص من الآخرين من وجهة شرعية ووطنية واجتماعية.

ولفت الشويعر إلى أنهم لم يسبق أن رصدوا خطيباً يستخدم المنبر لإثارة النعرات، مبيناً أنه إذا وجد فإنه يحال للتحقيق وينظر في أمره، وقد يتم طي قيده، مشدداً على أن الخطباء واعون ويدركون أهمية المشاركة في التوعية بنبذ العصبية لمصلحة الوطن والمجتمع ووحدته.

شيوخ القبائل: حريصون على محاربة العصبية ولا تعارض بين حب القبيلة والوطن أكد عدد من شيوخ القبائل على أنهم حريصون على أداء دورهم في محاربة العصبية بكل أنواعها لما تشكله من خطر على وحدة الوطن.

وأشاروا إلى أن القبيلة جزء من الوطن ولا يوجد تعارض بين حب القبيلة وحب الوطن، مشددين على أن الولاء للوطن فوق كل شيء.

ويؤكد الشيخ سراج الديناني على أن جميع شيوخ القبائل يعون خطورة التعصب وإثارة النعرات، ويقومون بدور التوعية، ويكونون خير قدوة بمبادرتهم مع باقي القبائل ليكونوا بداً واحدة تحت مظلة الوطن، وأضاف "نحن في حاجة إلى أن

يجتمع أبناء الشعب على اختلاف قبائلهم ومناطقهم ومذاهبهم إخوة يجمعنا وطن واحد وقيادة رشيدة ومملكتنا محسودة على الوحدة الوطنية وعدو بلدنا مدحور.

وينفي الشيخ عطية المالكي وجود عصبية بين القبائل، مؤكدا انحسارها بشكل كبير بسبب وعي القبائل وشيوخها، مشيراً إلى وأد كثير من العادات السلبية منذ توحيد المملكة على يد المغفور له الملك عبدالعزيز.

لكن المالكي يرى أن بعض ما يثير العصبية هي الحفلات والمحاورات الشعرية والقنوات التي تدعمها، مبيناً أن شيوخ القبائل يمارسون دوراً توعوياً مهماً للحد من العصبية.

وأكد سعد بن عامر آل سالم اليامي أحد شيوخ قبيلة يام على أن دور مشايخ وأعيان القبائل مهم جداً في الحد من ظاهرة التعصب القبلي وتحذير قبائلهم من تلك العادات السيئة ومعالجتها بحكمة؛ حيث إن من يثير تلك النعرات يؤثر على وحدة الوطن.

مؤكداً على أن مسؤولية التوعية مشتركة مع الجامعات والمدارس والإعلام وجميع مؤسسات الدولة لنبذ التعصب وزيادة لحة المجتمع والتصدي لتلك الظاهرة.

أسباب ظهور العصبية

ضعف الوزاع الديني.

ضعف الوزاع الأخلاقي.

القنوات السيئة.

الجهل.

ضعف الثقافة الحقوقية.

انتشار وسائل التواصل الاجتماعي والإعلامي وسهولة استعمالها.

عدم تطبيق العقوبات على المثيرين.

ظهور الفضائيات الشعبية.

مسابقات مزايين الإبل وانتشار الرموز الخاصة بالقبائل.

أبرز الحلول المقترحة للحد من تنامي العصبية والعنصرية في المجتمع

إجراء دراسة بحثية معمقة عن أسباب تنامي العنصرية والعصبية والحلول الملائمة لمواجهتها.

تكثيف عقد جلسات الحوار في كل المناطق ومع كل الفئات للحد من تنامي العصبية.

عمل حملة إعلامية مكثفة تشارك فيها كل الجهات لمحاربة التعصب.

تفعيل دور الجهات التربوية في مكافحة التعصب القبلي من خلال المناهج والمعلمين والأنشطة.

تكثيف دور الخطباء والدعاة بتوعية المجتمع بخطورة التعصب من الناحية الشرعية والوطنية.

إغلاق القنوات الفضائية التي تثير العصبية وتغريم أصحابها.

تكثيف الحملات التوعوية باستخدام نجوم الدعوة والرياضة والفن والمجتمع.

ملاحقة أصحاب المنتديات والمواقع التي تزكي النعرات القبلية والإقليمية وإغلاقها.

منع المناشط التي تحتوي على إساءات عنصرية للقبائل سواء أكانت شعرية أو غيرها.

مسواة أبناء المناطق في حقوقهم الوظيفية ومنع تصرف المديرين والمسؤولين بشكل عنصري.

زيادة العقوبات القانونية والقضائية على مثيري التعصب القبلي والإقليمي والمناطق والفكري والتشهير بهم.

منع إطلاق النكت والتعليقات غير المناسبة على بعض المناطق وتغريم مطلقها.

تفعيل التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية للحد من العنصرية.

إطلاق حملة توعية تشارك فيها كل الجهات المعنية لمحاربة التعصب بكافة أشكاله.

ناظر القضية يطرد الحضور بعد مخالفتهم لأنظمة القضاء الجزائية تواصل النظر في لوائح تهم ناشري الفوضى

المصدر: جريدة الجزيرة الأحد 18 محرم 1434 هـ - 2 ديسمبر 2012م
<http://www.al-jazirah.com/2012/20121202/ln73.htm>

الجزيرة - سعود الشيباني:

واصلت المحكمة الجزائية بالرياض صباح أمس الاستماع في إيضاحات الادعاء العام حول ردود المتهمين بنشر الفوضى وزعزعة الأمن فيما طرد ناظر القضية الحضور بعد مضي 45 دقيقة من المرافعات القضائية بعد أن صفقوا وهلّلوا لردود أحد المتهمين خلال الجلسة السابقة من النظر في لوائح التهم. وأمر ناظر القضية بإيقاف أحد الحضور لمدة 24 ساعة.

واستهل الادعاء العام بعد إعلان قاضي الجلسة افتتاحها بإيضاح (15) فقرة حيث قال الادعاء العام: إشارة إلى ما تلاه وما أدلى به المتهمان فأود أن أوضح بعض الأمور التي أرى الحاجة إلى تقديمها فأقول وبالله التوفيق:
أولاً: حاول المتهم المائل أمامكم الخروج من الاتهامات الموجهة إليه في لائحة الدعوى العامة باختلاق تهمة جديدة زعم أن الادعاء العام اتهمه بها وهي كونه (داعية ضلالة) بينما ليس في لائحة الدعوى العامة ولا فيما قدمناه لاحقاً ما يشير إلى اتهامه بذلك، فهو متهم فقط بالأوصاف الجرمية المفقطة في صدر اللائحة.
ولم ترد كلمة ضلالة إلا في الحثيات حيث جاء ما نصه: (وليس بغريب على مثل المذكور ما أقدم عليه من أفعال أن يجهد نفسه في العمل على تقرير ضلالات ينسبها إلى دين الله ويتخذها ديناً ويتعبد الله بها والله ورسوله منها براء). وكذلك في قول عمر رضي الله تعالى عنه: «لا عذر لأحد في ضلالة ركبها حسبها هدى ولا في هدى تركه حسبه ضلالة فقد بينت الأمور وثبتت الحجة وانقطع العذر» شرح السنة للربيعي ص 162، وقول عمر بن عبدالعزيز رحمه الله: «لا عذر لأحد بعد السنة في ضلالة ركبها يحسب أنها هدى» السنة للمروزي 1/ ج 31.

وما ورد أعلاه لم يرد في الأوصاف الجرمية، فلماذا إذاً يثيرها المتهم في هذا الوقت بعد أن قدم الادعاء العام بيناته؟ ثانياً: وإن من لازم قول هذا المتهم أنفاً بشأن اتهامه بالضلالة وقوعه في وصف الحاكم بالكفر والشرك إذ أنه استدل على جواز المظاهرات أو ما أسماه الجهاد السلمي ضد ولي الأمر كما يزعم بقوله تعالى: فَلَا تُطِيعُ الْكَافِرِينَ وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا وقوله: (جاهدوا المشركين بأنفسكم وأموالكم وألسنتكم).

ثم يجاب أيضاً: بما يوصف من أخذ ينتقص أعضاء هيئة كبار العلماء ولم يسلم منه حتى الأموات بل وصف اثنين ممن انتقل إلى رحمة الله بالغفلة، ووصف أحدهم بالعقم، في قوله (ابن عقيم) واعتذاره في الجلسة الماضية لا يقبل منه إذ لو كانت كتابة الاسم وردت عفوية لكان يجب عليه أن يعتذر في حينها عبر نفس الموقع الذي كتب فيه هذه الكلمة البشعة التي تدل على وصفه للشيخ الإمام العلامة محمد بن صالح بن عثيمين -رحمه الله- بالعقم، ومعلوم أن الشيخ رحمه الله قد مات وله عقب، فينصرف العقم في هذه الحالة إلى معنى آخر يعرفه المتهم، وليس هذا إلا لأنه لم يوافق منهجه في الدعوة للمجتمع المدني، والمظاهرات بحجة إنكار المنكر كما يزعم؟!

وبما يوصف من أساء الأدب مع هؤلاء العلماء وشبههم في وظائفهم بطائر الزقراق في وظيفته.
وبما يوصف أيضاً من دعا إلى ترك الأخذ من العلماء الكبار الذين أفنوا حياتهم في تعلم الدين وتعليمه وشابت لحاهم في ذلك، فالجميع عيال على علماء الهيئة.

وبما يوصف من يدعو العاطلين عن العمل وأهالي المعتقلين إلى الخروج في مظاهرات تبين للجميع مدى خطورتها على الأمن؟!

وبما يوصف من يدعو للإصلاح عن طريق السب والشتم ونشر معلومات غير صحيحة؟!
وبما يوصف أيضاً من يقول عن الحجاب الشرعي: «أصبح حجاب المرأة نوعاً من الإعاقات الجسدية، لا تختلف عن فقدان البصر والامية وفقدان الأهلية»؟!

ثالثاً: ثم إن الداعية إلى الله ينبغي عليه أن يعرف كيف يكتب الآيات القرآنية دون تحريف أو خطأ فقد أراد المتهم أن يستدل بقوله تعالى وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ سورة فاطر، أو قوله تعالى وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ سورة الشعراء، فأتى بشيء ليس في القرآن وقال: ما من قرية أهلكناها إلى خلا فيها نذير .

رابعاً: ومما يدل على مراوغة المتهمين الماثلين أمامكم أنهما أقرأ في بادئ الأمر بصحة نسيان البيان الذي فيه الطعن الصريح بأمانة وديانة أعضاء هيئة كبار العلماء حيث ورد في لائحة الدعوى أنه عند استجواب أحدهما اعترف بمسؤوليته عن جميع ما صدر من بيانات وخطابات، وما ورد في حسابه الخاص على مواقع التواصل الاجتماعي (الفييس بوك- تويتر) وأنه هو وحده من يدير حساباته في تلك المواقع الإلكترونية.

كما أفاد أنه مع المجموعة منهم المتهم أسسوا جمعية (الحقوق المدنية والسياسية) وهو عضو فيها تعتبر الآن تحت التأسيس وأن البيانات التي تصدر من الجمعية يسأل هو عنها مع رؤساء الجمعية كمسؤولية تضامنية مع بقية الأعضاء. كما اعترف المتهم بالاشتراك في تأسيس وإشهار ما يسمى (جمعية الحقوق المدنية والسياسية) دون الحصول على ترخيص نظامي واعترف بمشاركته في إصدار ونشر جميع البيانات وأنه يلتزم بما ورد فيما نشر على موقع الجمعية بالنص وأنه شارك في إعدادها ونشرها (تم عرض عدد من البيانات المطبوعة -مرفقة بأوراق القضية- المنشورة على شبكة الإنترنت فوقه عليها المتهم).

ثم في مذكرتيهما الجوابية اللاحقة التي سلمها بتاريخ 14-10-15-1433 هـ استمر المتهمان على اعترافهما بهذا محاولين تبرير موقفهما بتبريرات واهية.

وفي جلسة 20-11-1433 حاول أحد المتهمين الخروج من هذا الاتهام بزعمه أن هناك علامة استفهام في آخر البيان يجعل قبحهم للعلماء استفسارا وليس اتهاماً، واتهم الادعاء العام بحذف علامة الاستفهام، وقد بينت للمحكمة الموقرة في وقتها كذب المتهم حيث وقع على صورة البيان المرفق بالأوراق وليس فيه علامة استفهام، وفي الأوراق التي لدى فضيلتكم ما يثبت ذلك.

وفي الجلسة الماضية بتاريخ 10-1-1434 هـ نفيا علاقتهما بهذا البيان لما أيقنا ثبوت هذا الاتهام بحقهما، وهذا تناقض واضح.

وقد أطلت في هذا الجانب لأبين للمحكمة الموقرة امتهان هذين المتهمين للمراوغة في محاولة منهما للتخلص مما وجه إليهما.

خامساً: حاول أحد المتهمين قلب الدعوى وطالب الادعاء العام بإثبات ما قدمه من أدلة رغم أن توضيح الواضح من المشكلات، ويرد عليه بأن تقييم الأدلة التي يقدمها الادعاء العام مرجعه للمحكمة المختصة.

سادساً: ثم من المعلوم أن الاعتراف هو أقوى الأدلة والمتهمان في اعترافهما السابق أعلاه أقرأ بإنشاء الجمعية غير المرخصة وهذا مخالف للنظام وأقرأ بمسؤوليتهما عن البيانات الصادرة عن الجمعية ومنها ما تم توجيه الاتهام إليهما على ضوئه وليس بعد هذه الإثباتات المادية إلا محاولة الخروج من المأزق عن طريق المراوغة.

سابعاً: أما ما يتعلق بمخالفة أحد المتهمين لنظام مكافحة الجرائم المعلوماتية فيجاب عنه بأنه هذا المتهم ساهم في إنشاء جمعية غير مرخصة ثم صدر عن هذه الجمعية غير المرخصة بيانات مخالفة للشرع والنظام وقام بإرسالها عبر حسابه الإلكتروني في الشبكة المعلوماتية فيكون بذلك قد ارتكب جريمة معلوماتية يعاقب عليها النظام لأن المحتوى المخالف للشرع أو النظام إذا استخدم بأي وسيلة في أجهزة الحاسوب أو الشبكة المعلوماتية فإنه مجرم ومعاقب عليه نظاماً.

ثامناً: أما ما يتعلق بتعطيل التنمية ومطالبة المتهمين الماثلين أمامكم بإثبات ذلك فيجاب عنها بـ:

- 1- لم يرد في الأوصاف الجرمية اتهامهما بهذا الوصف.
- 2- كما أنه لم يتم اتهامهما بتعطيل التنمية وإنما بالسعي في تعطيلها، وفرق واضح بين هذين الاتهامين لا يخفى إلا على جاهل أو مغرض.
- 3- المتهمان لم يكلفا نفسيهما قراءة ما بعد هذه الجملة ليعرفا كيفية تعطيل التنمية إذ من المعروف أن المظاهرات والدعوة للتحزب والشقاق يترتب عليها الفوضى والتكسير وإتلاف الممتلكات العامة والخاصة، والاعتداء على الأنفس والأعراض والأموال، وهذا لا يخفى على ذي بصيرة أنه من أهم معوقات التنمية وتعطيل حركة الاقتصاد.
- 4- لنا فيما يحدث في بعض الدول من مظاهرات نجم عنها تخريب وفوضى وقلقل لا يعلم مدى أثرها إلا الله خير مثال حتى أصبح الشخص لا يأمن على أهله وماله.

تاسعاً: إنكار بعض التغريدات من قبل أحد المتهمين يجاب عنه بأن يقال: هذه التغريدات وردت في حسابه وباسمه وقد أعلن مسؤوليته عن هذا الحساب وإدارته منفرداً، ولم ينكر هذه التغريدات طول فترة التحقيق والمحاكمة كما أنه كان بإمكانه نفيها في حينه، وعدم نفيه لها دليل واضح على صدورها منه.

عاشراً: استدلت المتهم بقول النبي : (إن من أعظم الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر) ويذكر طيلة إجراءات التحقيق والمحاكمة أن ولي الأمر هو قائد تيار الإصلاح، فماذا يريد من هذا التناقض إلا التحايل وإظهار ولي الأمر بأنه سلطان جائر ولا يوجد من يقره على هذا القول، فولي أمر هذه البلاد هو سلطان عادل إن شاء الله. ثم إن المتهم استدلت بهذا الحديث أيضاً وجعل الوسائل الأخرى التي يترتب عليها الفوضى وإثارة الفتنة، أقل خطورة من الذهاب إلى السلطان والإنكار عليه، ثم يقال له أيضاً: هل الوسائل التي سلكتموها في الإثارة والدعوة إلى الإضراب عن الطعام، ومخاطبة الجهات الخارجية في أمور داخلية بحجة تعتبر من الوسائل السلمية المسكوت عنها التي أصلها الإباحة؟! حادي عشر: قال أحد المتهمين عن الحكم بأنه (بشر، وزوال ظلمه أهم من بقاءه ظالماً) وهذه دعوة صريحة للخروج على الحاكم لو كان ظالماً، وهذا لم يقل به أحد من الصحابة ولا من التابعين ولا من العلماء المعبرين، كما أنه هذا اتهام لولي أمر هذه البلاد لمباركة حفظه الله بالظلم.

ثاني عشر: كما قال (لا يزال الإعلام الرسمي وغير الرسمي ينشر مخالفات الدولة وتقصيرها في الكوارث ويطالب بإقالة المسؤولين) ويجب عنه: بأنه هناك فرق بين من ينتقد ويطالب بمحاسبة المقصر بأسلوب مقبول لا تعدي فيه، وبين من يستخدم أساليب التآليب والتحريض على مخالفة الأنظمة، والدعوة للخروج على ولي الأمر وإزالته كما بينا أعلاه. ثالث عشر: حاول المتهمان هز ثقة العامة في الجهات الحكومية التي تعالج قضيتهم بدءاً بجهات الضبط ثم جهة التحقيق ثم الادعاء العام ثم المحكمة، بوصفها صفات تجانب العدل والإنصاف، وبهذا يسعيان إلى أن يظهران للناس في حال إدانتهم شرعاً والحكم عليهما أنهما مظلومان، ويدل على هذا قول المتهم (الذين يتوقعون أن ينصف قاض سعودي دعاة حقوق الإنسان واهمون). كما وصف القاضي بأنه وكيل سلطة مهما فسقت وظلمت ولي أمره يجب طاعتها، وكذلك يدل على هذا رد المتهم لما ورد في لائحة الدعوى العامة المقدمة لفضيلتكم ضد المرأتين بحجة أن الادعاء استدلت على كلامه بكلامه، وتجاهل المتهم أن المرأتين أقرتا بما نسب إليهما وصدق إقرارهما شرعاً، وهذه حيلة لا تتطلي على ذي بصيرة مطلع على خطورة منهج هذين المتهمين.

رابع عشر: ثم إن المتهمين عجزا عن إثبات ما يزعمان، ومن ذلك عدد السجناء، واكتفيا في جوابهما باتهامات تقوم على الاستقراء وتقديم معلومات غير صحيحة، والإتيان بافتراضات تدل على تخبطهم، رغم أن أعدادهم منشورة بشكل رسمي عن طريق هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.

خامس عشر: أخيراً فإن المنتبغ لما يكتبه ويدونه المتهمان ويدعوان إليه لا يجد فيه ذكر حسنة واحدة للدولة أو لأي مسؤول فيها وإنما دأبهم التشكيك والسب والذم.

يحاكمون بتهمة السعي لزعزعة الأمن ونشر الفوضى والخروج على

ولي الأمر ..

الادعاء: مزاعم المتهمين الأكاديميين غير صحيحة.. وتقوم على

الاستقراء والفرضيات

المصدر: جريدة الرياض الأحد 18 محرم 1434 هـ - 2 ديسمبر 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/12/02/article789070.html>

الرياض- عبدالله الحسن

أكد المدعي العام في محاكمة الأكاديميين الاثنين (65 سنة و 46 سنة) المتهمين بالسعي لزعزعة الأمن ونشر الفوضى ونزع الولاية والخروج على ولي الأمر والاشتراك في إنشاء جمعية حقوقية غير مرخصة لمناهضة سياسة الدولة والتواصل مع جهات دولية، عجز المتهمين عن اثبات ما يزعمانه من اقوال ومن ذلك عدد السجناء واكتفاؤهما في جوابهما باتهامات تقوم على الاستقراء وتقديم معلومات غير صحيحة والإتيان بفرضيات تدل على تخبطهم رغم أن أعدادهم منشورة بشكل رسمي عن طريق هيئة حقوق الانسان والجمعية الوطنية لحقوق الانسان.

وكانت الجلسة التي عقدت صباح امس بالمحكمة الجزئية بالرياض «مفتوحة» للجميع بحضور العديد من أقارب وزملاء المدعى عليهما امتلأت بهم قاعة المحكمة إضافة إلى حضور مندوبي وسائل الإعلام المختلفة كما حضرت الجلسة سيدتان شهدتا تجددًا لسخونة أحداثها ومداخلاتها بدأت بإخراج الحضور من قاعة المحكمة بعد مخالفة نظام الجلسة والتصفيق بعد اجابة احد المتهمين فيما اقتصر الحضور على وسائل الإعلام.

وكان قاضي المحكمة شدد على ضرورة ان يفرق المتهمان في المطالبة بالإصلاح وبين وسائله مؤكداً على أن تلك المطالب ليست ممنوعة ومقبولة للجميع واضاف: من يريد الإصلاح فعليه اتباع الوسائل الشرعية فيما كان رد الأكاديمي (65 سنة) قائلاً: أنت تريد أن تحاكمنا بفتاوى هيئة كبار العلماء عبر تحريم المظاهرات متهماً بأن هذا القمع -حسبما يشير- هو سبب ما يحدث من اراهاب وطالب بإثبات أن السجناء ثلاثون ألف سجين وتساءل: لماذا لم يفتح الوزير السجون لحقوق الإنسان فيما كان رد القاضي بقوله: كلامكما يحمل التناقض وأنا اناقشكما في هذا التناقض فمرة تقولون لم تتم محاكمة السجناء ثم تقولون تم محاكمة عشرات الآلاف ليرد عليه المتهم الثاني بأن هذا هو الواقع فهناك من تمت محاكمتهم بهذا العدد فيما لا زال البعض بلا محاكمة فيما اتهم المتهم الثاني انكم بذلك تريدون التستر على عدد السجناء واضاف: ان هذه المعلومات التي ادلوا بها كانت تقديرية واستدرك قائلاً: السجناء فيها تعذيب ونريد بيان الإعاشة في السجون وزاد: اذا انت حكمت علينا فهذا الشعب يريد مراقبة الحكومة معتبراً ان المظاهرات جهاد سلمي نافعاً ان يكون هذا الخروج معتبراً ان الخروج هو اسقاط البيعة او حمل السلاح وقال: نحن مستعدون للسجون ليس ثلاثة اشهر فقط بل ثلاثون عاماً ولا يهمننا.

من جهته علق المدعي العام ان فتوى تحريم المظاهرات لم تقتصر على هيئة كبار العلماء وانما هناك من العلماء من افتى بها ايضاً ليواصل المتهم الأول اتهاماته قائلاً: انتم من انتج الارهاب ويجب ان تعلموا ان هناك تياراً جديداً موجوداً. وتساءل القاضي في مناقشته للمتهمين قائلاً: انتم تقولون انكم شهداء الله على ارضه لماذا اذاً لم تقولوا كلمة حق فيمن فرح بموت صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبدالعزيز-رحمه الله- معتبراً ان من فرح بهذا الموت هم اهل الارهاب.

وكان المدعي العام قد اشار في لائحته بأن بأن المتهم الأول حاول الخروج من الاتهامات الموجهة اليه في لائحة الدعوى العامة باختلاق تهمة جديدة زعم ان الادعاء العام اتهمه بها وهي كونه «داعية ضلالة» بينما ليس في لائحة الدعوى العامة ولا فيما قدمه لاحقاً ما يشير الى اتهامه بذلك لافتاً ان الاعتراف هو سيد الأدلة وهو ما اعترف به المتهمان سابقاً من انشاء الجمعية غير المرخصة ومسؤوليتهما عن البيانات التي تصدر عنها فيما واجه المتهم الثاني تهماً عديدة منها ارتكاب جريمة معلوماتية يعاقب عليها النظام لان المحتوى المخالف للنشر اذا استخدم بأي وسيلة في اجهزة الحاسب او الشبكة المعلوماتية فإنه يجرم ويعاقب عليه نظاماً.

اما المتهم الثاني وفي غمرة النقاش زادت سخونة الحوار حيث اشار ناظر القضية الى ان المتهم الأول يستخدم مهاراته اللغوية لتحقيق ما يريد ليرد عليه المتهم: اجل اللي انت تبيه..؟ معتبراً ان الخطأ في ذكر اسم ابن عثيمين لم يكن مقصوداً ولا الخطأ الحاصل في احدى آيات القرآن الكريم حيث برر المتهم ذلك باستعانتة بأحد الأشخاص ونسي ان يعود الى المصحف للتأكد عاداً اياها زلة وطالب بعدم استغلالها ليوجه بعدها القاضي النصح للمتهمين بسماع خطبة الشيخ صالح بن حميد للاستفادة منها فيما اعتبر المتهم الأول هذا النصح خروجاً عن مسار القضية فيما شدد قاضي المحكمة على ان المحاكمة لم تكن الا بسبب الوسائل المتبعة من المتهمين ليرد المتهم الثاني بأننا لا نحاكم اشخاصاً بقدر ما نحاكم اخطاء وزارة. وفي ختام المناقشات رفع ناظر القضية الجلسة الى السبت القادم .



رئيس حقوق الإنسان: إحصاء أعداد السجناء السعوديين في العراق لا يزال غائباً

المصدر: جريدة الحياة الاحد 18 محرم 1434 هـ - 2 ديسمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/458179>

الرياض - سيف السويلم

أكد رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني، أن أعداد السجناء السعوديين في العراق تتجاوز جميع الأرقام التي تم تدولها في الفترة الماضية من المسؤولين العراقيين، مبدياً أمله بإتمام اتفاق تبادل السجناء بين المملكة والعراق، وموافقة البرلمان العراقي عليه، من دون أن يكون للطائفية دور في عرقلتها.

وقال القحطاني في حديث إلى «الحياة»، تعليقا على تصريحات وكيل وزارة الداخلية العراقي التي نشرتها «الحياة» أمس: «التضارب في الأرقام المتعلقة بالسجناء السعوديين في العراق أمر طبيعي، فالإحصاءات الدقيقة تبدو غائبة لأسباب عدة، منها وجود بعض الأقاليم التي لها حكم مركزي في العراق، وعدم توافر بيانات واضحة لدى السلطة المركزية بالعراق في شأن السجناء السعوديين، ونحن لا نزال نعتقد أن أعداد السجناء السعوديين في العراق أكثر بكثير من الأعداد المعلنة سابقاً».

وحول الحالات التي تكشف تعرّض بعض السجناء السعوديين إلى التعذيب في السجون العراقية، أوضح أن من خلال ما تم رصده سواء من السجناء السعوديين السابقين في السجون العراقية أم ما يتوافر من معلومات لدى المحامين والمتابعين في هذا الشأن، فقد تم التوصل إلى وجود الكثير من التجاوزات التي تحدث في السجون العراقية، وأثرت في عدم عدالة المحاكمات، مشيراً إلى أن تلك التجاوزات تحدث أثناء التحقيق أو داخل السجون أو من خلال عدم توفير محاكمة عادلة للمتهم، وإتاحة الفرصة له بالدفاع عن نفسه أو توكيل محام له لمتابعة وضعه وقضيته.

وأضاف: «استبشرنا خيراً بزيارة الجانب العراقي إلى المملكة أخيراً، للالتقاء بوزير الداخلية السعودي، ونأمل أن تثمر هذه الجهود عن نتائج إيجابية تسهم في تسريع اتفاق تبادل السجناء، خصوصاً أن الجانب السعودي أنجزها، وأصبحت بانتظار الجانب العراقي، فالحكومة التنفيذية العراقية، وعدت بأن تصادق على الاتفاق بمجرد مصادقة البرلمان عليها، ومصادقة البرلمان العراقي قد تخضع لاعتبارات عدة، ونأمل ألا تكون الاعتبارات الطائفية جزءاً منها، إذ إنه عندما طرح

الاتفاق السعودي - العراقي في البرلمان العراقي، أثير موضوع الاتفاق مع الجانب الإيراني على رغم اختلاف الاتفاقيتين عن بعضهما، وننتظر أن تكون هناك حكمة، وتبصر من أعضاء البرلمان العراقي، للموافقة على هذا الاتفاق». وفي ما يخصّ ترحيب الجانب العراقي بزيارة محامين ومسؤولين سعوديين إلى السجون العراقية للتيقن من عدم وجود تعذيب للسجناء السعوديين هناك، قال: «هذا الترحيب يشكل خطوة إيجابية من الجانب العراقي، وتأتي أيضاً بعد زيارة السفير السعودي في الأردن إلى العراق، لأجل القضية ذاتها، لكننا نأمل أن تسبق خطوة الزيارة تنفيذ اتفاق تبادل السجناء من دون الحاجة إلى زيارات، وبالتالي تنتهي القضية بأكملها». وكان وكيل وزارة الداخلية العراقي عدنان الأسدي، كشف لـ«الحياة» أمس أن بلاده سلمت المملكة قائمة جديدة بأسماء 63 سجيناً سعودياً في بغداد، و 18 سجيناً يشتبه بأنهم سعوديون، نافياً في الوقت نفسه، وجود حالات تعذيب تُمارس ضد السجناء السعوديين.



”فاعل خير” يحتال على 7 أسر

المصدر: جريدة الوطن الأحد 18 محرم 1434 هـ - 2 ديسمبر 2012م

http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=123104&CategoryID=5

جازان: سعاد هبة

قبضت الجهات الأمنية بمنطقة جازان، على مواطن انتحل شخصية فاعل خير ثري لمساعدة المحتاجين بتأمين السكن لهم، وذلك بعد أن استغل 7 أسر معظمها من الأرامل والمطلقات والأيتام تعاني الفقر والحاجة الماسة للمنازل، وجمع مبالغ منهم بحجة عربون حجز وحدة سكنية. وأكد الناطق الإعلامي لشرطة منطقة جازان العقيد عوض القحطاني في تصريح صحفي، أن شرطة مدينة جازان قبضت على مواطن نصب على سبع أسر وتم إثبات التهمة ومازال التحقيق جارياً.

إلى ذلك، التقت "الوطن" عدداً من أفراد الأسر التي احتال عليها المواطن، ففي البداية قالت سميرة صالح إنها متزوجة ولديها 6 أبناء وعندما سمعت الجيران يتهاقون بوجود فاعل خير وعدهم بمنازل، اتصلت به وطلبت منها 1000 ريال، وأعطاهم أوراقاً رسمية باسم إمارة منطقة جازان، وقامت بتعبئتها، ثم أخذ الأوراق والمبلغ. وأضافت، وفي يوم الثلاثاء الماضي تلقيت اتصالاً من شرطة مدينة جازان، أفادوني بأنه تم القبض على شخص احتال على عدة أسر واسمها ضمن قائمة المحتال عليهم، فذهبت وأدليت بشهادتي. من جهته، أوضح المشرف العام على جمعية حقوق الإنسان بمنطقة جازان يحيى البهكلي، أن من واجب الجهات الإدارية والأمنية في المنطقة أن تتصدى لمن يؤدي المواطنون بأي شكل من الأشكال، وبخاصة من ينتحلون صفات وهمية لسلب حقوقهم المادية والمعنوية وذلك يعد نوعاً من أنواع السرقة يفصل فيه القضاء بأحكام محددة. وأشار إلى أن جمعية حقوق الإنسان تدعو إلى إحالة من يثبت عليه مثل هذا التصرف إلى هيئة التحقيق والادعاء تمهيداً لعرضه على القضاء وفق الإجراءات الجزائية والمرافعات الشرعية.

نائبة رئيس جمعية حقوق الإنسان لشؤون الأسرة: ضعف تطبيق القوانين الرادعة يفاقم حالات العنف

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 19 محرم 1434 هـ - 3 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121203/Con20121203552564.htm>

كشفت لـ«عكاظ» نائبة رئيس جمعية حقوق الإنسان لشؤون الأسرة الدكتورة نورة العجلان أن الجمعية رصدت خلال الفترة الماضية ضعفاً لدى الجهات التنفيذية في تطبيق القوانين على مرتكبي حالات العنف ضد الأطفال. وبينت العجلان أن الجمعية رصدت عدم وجود آلية واضحة ولا أدلة إجرائية لهذه الجهات التنفيذية المختلفة والمشاركة في التصدي للعنف في هذا الجانب، وأشارت إلى أن الجمعية رصدت هذا القصور في التفاعل ولذلك تسعى الجمعية للاستفادة من تجارب الدول الإسلامية مثل ماليزيا وتركيا من خلال زيارة تلك الدول في الأيام القادمة والاطلاع على آلياتهم التي يمكن أن يستفاد منها وتطبيقها في الجهات التنفيذية في المملكة لتكون دليلاً تتمشى به تلك الجهات. وأشارت العجلان أن الجمعية ستناقش تطوير إجراءات التعامل مع العنف سواء ضد الأطفال أو المرأة أو ضد المجتمع والوسائل التي تستخدم ضد مرتكبيها مع الجهات التنفيذية في الاجتماع الذي قرره الجمعية صباح اليوم الاثنين حتى لا يكون عمل تلك الجهات مقتصرًا دائماً على الجانب التوعوي في الوقت الذي نحتاج فيه إلى عمل قانوني رادع لهؤلاء المعنفين.

ودعت العجلان وزارة الشؤون الاجتماعية بتزويد الجمعية بالمقترحات المناسبة للحد من انتشار هذا النوع من الجرائم التي بدأت تستشري في المجتمع.

كما طالبت العجلان المجتمع بأن يعيد النظر لمرتكبي العنف بأشكاله المختلفة بحيث يكون لهم موقف اجتماعي ضد المعنف.

كما أكدت العجلان على أن أحد أهم أسباب العنف الذي رصدته الجمعية هي الأمراض النفسية بالإضافة إلى تعاطي المخدرات حيث تعتبر هذين السببين هما أساس العنف حيث أكدت العجلان على أن كل الجمعيات التي لها صلة بالعنف وتعالجه فشلت برامجها ونتائجها بسبب التعاطي والأمراض النفسية التي تسببت في وقوعها.

صحة جازان: نتعامل مع الحالة وفق النظام .. والشرطة لم نبلغ بالأمم أم تعنف طفلها وتتسبب في إصابته بحروق وبتر إصبعه

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 20 محرم 1434 هـ - 4 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121204/Con20121204552855.htm>

افتخار باحفين (جازان)

في واقعة تجردت فيها الأمومة من معناها الحقيقي وتحول ينبوع الحنان إلى قسوة وبشاعة، سكبت أم في منطقة جازان مياها ساخنة على جسد طفلها الغض ذي السبعة أعوام، مما أدى إلى إصابته بحروق وبتر إصبعه في أماكن متفرقة من جسمه دخل

إثرها في غيبوبة لم يفق منها إلى وهو في مستشفى الملك فهد المركزي في جازان بعد نقله من مستشفى أبو عريش لسوء حالته الصحية.

وفي التفاصيل، استقبل مستشفى أبو عريش العام طفلاً مجهول الهوية وهو في حالة إغماء ويعاني من حروق وكدمات بأماكن متفرقة من جسمه، وبعد إجراء الفحوصات الطبية اللازمة تم نقله لمستشفى الملك فهد المركزي، حيث خضع هناك لعملية استئصال لأحد أصابعه عقب إصابته بغير غرينة، حالة الطفل المصاب، أثارت الشكوك لدى إدارة المستشفى، مما دعاهم إلى استجواب والدته ما إذا تعرض لعنف أسري، فنفث تعرضه لأي اعتداء من قبل أفراد أسرته. وفي وقت لاحق وعقب إفاقته من الغيبوبة، اعترف الطفل بأن والدته هي من قامت بسكب المياه الحارة على جسده وضربه وهو ما استدعى إدارة المستشفى إلى تصنيف الحادثة ضمن مسلسل العنف الأسري والتي شهدتها المنطقة مؤخراً.

وفي الوقت الذي أكد فيه الناطق الإعلامي في الشؤون الصحية بجازان محمد الصميلي، وجود الحالة في مستشفى الملك فهد المركزي، ويتم التعامل معه وفق النظام، أكد لـ«عكاظ» الناطق الإعلامي في شرطة منطقة جازان العقيد عوض القحطاني، عدم تلقي شرطة المنطقة أي بلاغ بالحادثة حتى الآن، فيما بين مدير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة جازان أحمد يحيى البهكلي، عدم علم الجمعية بحالة الطفل المعنف، وقال: «سنخاطب الشؤون الصحية للوقوف على الحالة المعنفة وفي حال ثبوت ذلك فإن الجمعية سوف تسلك اتجاهين في مثل هذه القضايا الاتجاه الأول، رعاية الطفل رعاية كاملة عبر الشؤون الاجتماعية والاتجاه الثاني، مخاطبة الجهات المعنية للقبض على والدته الطفل لأخذ إفادتها».



براعم الأمل) ي دشنون اليوم العالمي للمعاق بكية)

التربية في الطائف

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 20 محرم 1434 هـ - 4 ديسمبر 2012م

<http://www.alsharq.net.sa/2012/12/03/607655>

الطائف – عبدالعزيز الثبيتي
افتتحت اليوم الإثنيين جامعة الطائف ممثلة في كلية التربية قسم التربية الخاصة فعاليات اليوم العالمي للمعاق بمحاضرات تعريفية عن الإعاقات على مسرح كلية التربية لطلاب الجامعة وأعضائها.
وقدم براعم معهد الأمل على مسرح الكلية مسابقات رياضية لعدد من أطفال المعهد تمثلت في مسابقة كرة المضرب ومسابقة تفجير البالونات، هدف من خلالها كسر الحاجز النفسي للطلبة المشاركين حيث أوجدت تفاعلاً كبيراً من الحضور.

وألقي الدكتور نايف الثقفي عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان محاضرة بعنوان ”حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة“ تطرق فيها إلى عدة محاور منها حقوق المعاق في الإسلام، ونظرة المجتمع للمعاق سابقاً، وأنه كان عرضة للسب والقذف والتعذيب، وكيف تغيرت النظرة الدونية لاحقاً بالاعتراف بهم ودمجهم في المجتمع العام، مضيفاً أن المملكة انضمت إلى عدة اتفاقيات إنسانية من أهمها اتفاقية حقوق المعاق.
ألقى بعد ذلك عضو هيئة التدريس بالكلية د. جابر محمد عيسى محاضرة بعنوان ”الكشف المبكر والتدخلات العلاجية“ تطرق فيها إلى أهمية التدخل المبكر منذ الولادة حتى عمر ست سنوات.
وتبلورت محاضراته حول إمكانية التقليل من التكلفة الاقتصادية في حالة الكشف المبكر مقارنة بالتكلفة الكبيرة في حال الكشف المتأخر.

يشار إلى أنه سيكون هناك مركز استشارات (رجال - نساء) يقدمه أعضاء هيئة التدريس بقسم التربية الخاصة في مجمع قلب الطائف لأفراد المجتمع.



زواج القاصرات.. على طاولة علماء الأمة في الدورة الجديدة للمجمع الفقهي الإسلامي

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 20 محرم 1434 هـ - 4 ديسمبر 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/12/04/608104>

جدة، الدمام – نعيم تميم الحكيم، هند الأحمد
تصدرت قضية زواج القاصرات الموضوعات المجدولة في الدورة الحادية والعشرين للمجمع الفقهي الإسلامي الذي سيعقد في الفترة من الرابع والعشرين إلى الثامن والعشرين من الشهر الهجري الجاري، برعاية خادم الحرمين الشريفين، الملك عبدالله بن عبدالعزيز، بحضور أمير منطقة مكة المكرمة، الأمير خالد الفيصل، ومفتي عام المملكة، رئيس المجلس الأعلى للرابطة الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ، أوضح ذلك لـ «الشرق»، أمين رابطة العالم الإسلامي، عضو هيئة كبار العلماء، د. عبدالله التركي، مبيناً أن نخبة من العلماء والفقهاء أعدوا بحثاً وأوراق عمل حول عدة موضوعات ستنم مناقشتها في جلسات الدورة، يتصدرها زواج القاصرات.
يأتي ذلك في الوقت الذي أوضح فيه مصدر مطلع لـ «الشرق»، أن قرار تنظيم زواج القاصرات لم يُعرض حتى الآن على طاولة هيئة كبار العلماء، مشيراً إلى أن مثل هذا القرار سيدرس في مجمع مكة الأسبوع المقبل. كما أوضحت عضو المجلس التنفيذي في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان سهيلة زين العابدين، حول ضرورة إدراج قرار رسمي ينظم عملية زواج السعوديات القاصرات والصغيرات في السن، أن الأمر يرجع إلى هيئة كبار العلماء، وأن تأخيرها له نتائج سلبية، وأن إصدار نظام يحدد سناً أدنى لزواج القاصرات مطلوب أن يقر بأقصى سرعة، تجنباً لمزيد من ضحايا مثل هذه الزيجات، مشيرةً إلى أن ضرورة تغييره إلى ما يعرف بزواج الراشدين، الذي يتيح للفتاة الزواج طالما بلغت سن الرشد وهو سن (18) عاماً، برضا صاحبة الشأن وهي الفتاة نفسها، مشيرة إلى أن نسبة الوفيات للحامل أثناء وضعها وهي صغيرة في السن تعتبر نسبة كبيرة إذا ما تم مقارنتها بالمرأة الراشدة. وأشارت زين العابدين إلى أن النتائج والدراسات لا تحتاج للمزيد فمسألة تحديد زواج الصغيرات باتت حتمية وواضحة، والأضرار الناتجة عن زواج الصغيرات إضافة إلى نسبة الوفيات ونسبة الأطفال المعاقين من أمهات صغيرات تؤكد هذا، إضافة إلى كثرة الحالات التي تثبت استغلال أولياء الأمور لبناتهم وتزويجهن في سن صغيرة، موضحة أن تصويت الأعضاء في مجلس الشورى حول مطالبة المجلس وزارة العدل بوضع تنظيم وضوابط تحد من زواج القاصرات التي تلزم مأذوني الأنكحة بتنفيذها، وخروج هذه التوصية بـ 77 صوتاً مقابل 35 رأوا عدم الحاجة لها تدل على أن الأغلبية يرون ضرورة إقرار مسألة تنظيم زواج القاصرات؛ حيث إن الحاجة تلزم ذلك.



في إطار احتفال جامعة الطائف باليوم العالمي لذوي الإعاقة الحقوقي الثقافي: ثقافة حقوق الإنسان أصبحت ضرورة اجتماعية

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 20 محرم 1434 هـ - 4 ديسمبر 2012م

<http://sabq.org/qJrfd>

فهد العتيبي- سبق- الطائف: أكد عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالطائف نايف بن عبد الكريم الثقفي أن ثقافة حقوق الإنسان أصبحت مهمة من حيث نشرها والوعي بها، ولم تعد قاصرة على نخبة من المثقفين أو طبقة معينة في المجتمع، بل أصبحت ضرورة اجتماعية وثقافية وقانونية. وقال الثقفي إن المواطن أصبح محتكاً بالثقافة الحقوقية، وهو في حاجة إلى أن يعرف عنها ولو في خطوطها العريضة، لافتاً إلى أن المؤسسات التي تُكسب ثقافة حقوق الإنسان دورها كالجامعات وإدارات التربية والتعليم، من حيث تفاعلها مع المناسبات وأبرزها اليوم العالمي للإعاقة، ما يعكس صورة إيجابية لها من خلال هذه المنابر الثقافية وتفعيلها. جاء ذلك خلال محاضرة ألقاها الثقفي اليوم بجامعة الطائف، التي نظمت أولى فعاليات الاحتفال باليوم العالمي لذوي الإعاقة بالتعاون مع إدارة التربية والتعليم بالمحافظة، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان على مسرح كلية التربية للبنين ومسرح الكلية الصحية للبنات.

وكان رئيس كلية التربية الخاصة الدكتور عبد الله الثقفي، ونياية عن عميد كلية التربية قد أكد من خلال كلمة الافتتاح، أن جامعة الطائف حظيت بشرف الاهتمام بالأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وقدمت جميع الخدمات الإنسانية لهم وعملت على تحقيق المستوى المطلوب من الرعاية والتأهيل. وأوضح أن دور الجامعة لا يقتصر على البحث العلمي والجانب الأكاديمي فقط، بل من أبرز مهامها توعية المجتمع بالثقافة الحقوقية لهذه الفئة. وتخلل حفل افتتاح الفعالية بعض الفقرات المتنوعة والمشاهد التمثيلية والقصائد الشعرية والفقرات الرياضية شارك بها طلاب التربية الخاصة.

حقوق الإنسان .. ثالثا

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء 21 محرم 1434 هـ - 5 ديسمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/12/05/article_714724.html

خالد السهيل

أكمل هنا ما بدأت الحديث عنه حول ثقافة حقوق الإنسان، في مقالة السبب ومقالة الإثنين. الذي حدث أن التعامل مع حقوق الإنسان؛ باعتبارها مجرد وظيفة بالنسبة لمنسوبي هيئة حقوق الإنسان وجمعية حقوق الإنسان أدى إلى نوع من التجميد لفكرة نشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال المؤسسات الرسميتين. ولأن الفكرة عالمية، صار هذا التقصير يتيح تطويع الرؤية وتلوينها، وأصبح كل إنسان يراها وفق المنبع الذي يتلقاها منه. وهكذا طغى الطرح السياسي في قضية حقوق الإنسان على المجالات الأخرى. ما زال من المهم أن تكون (ثقافة حقوق الإنسان) أبرز المضامين التي نعيد من خلالها صياغة أفكارنا ورؤانا ووعينا. والمجتمع يتوقع بعد توجيه مجلس الوزراء بنشر ثقافة حقوق الإنسان، أن يتحول الحديث عن هذه الثقافة والسلوك إلى قضية رأي عام تتبناها وسائل الإعلام الرسمية من إذاعة وتلفزيون، وتتعاون معها جهات تربوية وأكاديمية ومجتمعية أخرى. لكن واقع الحال أن الموضوع بقي على الهامش. في الوقت الذي يتم فيه تصوير الأمر للجهات العليا وكأن الأمر يسير بشكل مطرد ومتفاعل.

إن حقوق الإنسان سلوك حضاري كامل، ومدونة تعامل مجتمعي تشمل الطفل والمرأة والأسرة .. إلى آخره. ولهذا استحوذت مسألة حقوق الإنسان في مواقع التواصل الاجتماعي على أذهان الكثيرين. وكانت أحيانا تأخذ منحى تحريضي، لأن صوت الهيئة والجمعية المنشود غائب تماما هناك.

إن المطلوب توسيع دائرة حقوق الإنسان وثقافتها. إنها خط حماية ضد أخطاء يتم تجييرها للدولة وللجمع، ويتم من خلالها تشويه الصور الذهنية في الخارج. وهي أن التشويه نابع في الأساس عن تجاوزات أو تقصير لمسؤول هنا أو هناك. لكنها تغدو أخطاء مؤسسة بأكملها. فالناس عندما لا يكون الوعي لديهم واضحا والآليات معروفة، يتهمون الجميع بالتقصير في حقوقهم.

أخيرا: الخطاب الإعلامي في الجمعية والهيئة، يبقى خطابا لا يرقى إلى الطموحات، ومع ذلك لا يبدو أن هناك سعيًا جادا لتغييره.

غاب الوعي والقوانين فانتصرت العصبية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 21 محرم 1434 هـ - 5 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121205/Con20121205553247.htm>

صالح إبراهيم الطريقي

ناقشت جريدة «الشرق» وعلى مدى 5 أيام قضية «العصبية» بكل تنوعاتها العرقية/القبلية والمذهبية، وأحضرت لهذه القضية أغلب أطراف المجتمع من «علماء دين - علماء اجتماع - مفكرين - قانونيين» وأطراف من السلطات «مجلس الشورى - الداخلية - التربية والتعليم - الشؤون الإسلامية - الحوار الوطني - حقوق الإنسان»، وكان نقاشاً مثرياً للقضية، وإن تجنب بعض الأسئلة التي ربما لا يمكن الإجابة عليها لغياب الدراسات الميدانية والبحوث الصادرة من جامعاتنا لهذه القضية القديمة/الجديدة.

وأهم سؤال يستحق الطرح مفاده: هل العصبية ظاهرة جديدة يثيرها البعض لأهداف عدوانية ضد المجتمع، أم ثورة الاتصالات وانفتاح الفضاء كشف ما هو مسكوت عنه، إذ إن التربية والتعليم لم تحاول نشر الوعي «بأن الإسلام ضد العصبية» ويتوعد من لا يتركها»، ولا هو الإعلام طرحها لمناقشتها بعمق، حتى مجلس الشورى وكما يؤكد العضو الدكتور «صدقة فاضل» لم يسبق له أن تطرق لمناقشة هذه القضية رغم أهميتها وحساسيتها؟ ثمة أمر آخر لا يقل أهمية، وهو أن أغلب أفراد المجتمع أصبحوا لا يؤمنون بأن «الواسطة» واقع فقط، بل إنه لا يمكن القضاء عليها، أي حتمية.

وهذا مؤشر صارخ بأن «العصبية» انتصرت على «المواطنة»، ولا أمل بتغيير الواقع المعاش، وهذا ما جعل المجتمع يدفن هذه القبيلة القابلة لأن يعيث بها أحد لتنفجر.

ولكن ما الذي أوصلهم لهذه الخلاصة «الواسطة» لا يمكن القضاء عليها؟

بالتأكيد الواقع هو من أوصلهم لهذا، فإن تذهب بصفتك مواطناً للمؤسسات، فيما الآخر ذهب مستنداً على العصبية القبلية/المناطقية، ستجد أن الآخر هو من انتهت أوراقه وإن قدمت أوراقك قبله بأشهر..

خلاصة القول: إن لم تعمل التربية والتعليم والإعلام على نشر الوعي بخطورة انتصار العصبية على المواطنة، وأن المواطنة هي من يحقق أمناً أعلى للفرد من العصبية، وإن لم يشرع مجلس الشورى قوانين تعاقب كل موظف يقدم العصبية على المواطنة وراقب تطبيقها، وإن لم ترفض المحاكم قضايا «تكافؤ النسب» لأنه لا يحق لأحد رفع قضية طالما المرأة وولي أمرها وافقا على هذا الزواج.

لن يتغير شيء وستستمر «العصبية المهددة للمجتمع» تنتج «الواسطة» ليس لأنه لا يمكن القضاء عليها، بل لأن بعضنا لا يريد القضاء عليها.

أولويات حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 19 محرم 1434 هـ - 3 ديسمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/12/03/article_714229.html

خالد السهيل

ماذا استفاد المجتمع من جمعية حقوق الإنسان ومن هيئة حقوق الإنسان؟ هل أصبحت ثقافة حقوق الإنسان منتشرة في المجتمع؟ هل أصبح كل إنسان على هذه الأرض يعرف ما له وما عليه؟ هل صار المسؤول في المستشفى وبقية الدوائر الحكومية الأخرى - مثلاً - يدرك أنه في خدمة الناس، وصار يخشى من التقصير في خدمتهم؟ هل صار الفرد العادي يتوخى الابتعاد عن استخدام تعبيرات عنصرية أو إساءات شخصية، نتيجة الثقافة الإنسانية التي وفرتها له الجمعية والهيئة؟

أبرز نشاطات الهيئة والجمعية، مع الأسف، تدور في فلك العلاقات العامة والتقرير السنوي العتيق. لكن يبقى صوتها خافتاً على صعيد نشر الوعي، وأكاد أقول غائباً.

أمس - الأحد - دخلت في الثانية بعد الظهر على موقع الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، لتصفح بعض الموضوعات فيه، ولكنني اكتشفت أن الموقع معطل.

وعندما دخلت إلى موقع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وجدت أحد الأخبار التي تنصدر الموقع يتحدث عن محاضرة رئيس الجمعية في 28 ذي الحجة الماضي في جامعة الملك سعود حول نشر ثقافة حقوق الإنسان، والخبر يقول إن المحاضرة تناولت محاور منها: التعريف بدور الجمعية في نشر الثقافة الحقوقية، وأنواع القضايا التي ترد للجمعية، وآليات العمل لكيفية التعامل مع تلك القضايا.

نحن لا نتجنى، عندما نقول إن مشروع نشر ثقافة حقوق الإنسان، لا يسير بالشكل الذي يليق بالتوجيه الملكي الكريم بهذا الخصوص. ومن حقنا أن نطالب الهيئة والجمعية بجهد في هذا المجال. الأمر ليس مجرد تقارير إعلامية عن نشر هذه الثقافة، القضية تتعلق بترجمتها إلى مشروع وطني حقيقي ينتشر في كل مكان. قلت السبب الماضي إن لفظ "حقوق الإنسان" لا يزال مثيراً للريبة لدى كثيرين، لأن هذه الثقافة لم تنتشر بعد.



حقوق الإنسان تحمي الأقليات الغنية

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 18 محرم 1434 هـ - 2 ديسمبر 2012م
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121202/Con20121202552361.htm>

صالح إبراهيم الطريقي

حين نتابع عمل جمعيات «حقوق الإنسان» في دول العالم بعيداً عن انتهازية السياسيين والدول العظمى التي تستغل مفهوم «حقوق الإنسان» للضغط على الدول الصغيرة لتحقيق مكاسب سياسية، ستجد العاملين في «حقوق الإنسان»، يحاولون جاهدين مساعدة الأقليات «العرقية - الدينية - غير المواطنين» لمساواتهم مع الغالبية، وأن تطبق عليهم نفس القوانين التي تطبق على الغالبية، وألا يحرم الأقليات مما يحصل عليه الغالبية من حقوق.

وهذا أمر طبيعي في كل دول العالم، فالأقليات حتى على مستوى «ذوي الاحتياجات الخاصة» هم آخر من يحصل على حقوقه، لأن الأضعف تأتي حقوقه متأخرة في كل مجتمعات العالم.

ما هو غير طبيعي أن تدافع «الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان» عن القطاع الخاص «الطبقة الغنية»، وأن يطالب رئيس الجمعية «الدكتور مفلح القحطاني» بأن يكون هناك تكامل بين الحكومة والقطاع الخاص، فما هي ماهية هذا التكامل؟

يخبرنا رئيس الجمعية: أن تتحمل الدولة التأمين الطبي والتأمينات الاجتماعية، أي أن الدولة تدفع نيابة عن الأغنياء قيمة التأمين الطبي لموظف القطاع الخاص «حوالي 2000 سنوياً»، كذلك تدفع الدولة للتأمينات الاجتماعية 9% من راتب كل موظف في القطاع الخاص، فيما الموظف يدفع 9% الأخرى، أما القطاع الخاص «بكل تنوعاته» تسقط عنه هذه النسبة بصفته من المضطهدين في الأرض.

المدّش أن رئيس الجمعية «القحطاني» أكد أن الجمعية انتقدت سياسات التوظيف التي تتبعها وزارة العمل، وأنها غلبت مصلحة فئة ضيقة «العاطلين عن العمل» على مصلحة الفئة الأكبر «المستهلكين» في قرار رفع رسوم العمالة الوافدة.

بمعنى أن «جمعية حقوق الإنسان» ترى أنه من الطبيعي أن يرفع القطاع الخاص الأسعار؛ ليدفع المواطن الفارق، بعد أن تدفع الدولة التأمين الطبي والتأمينات الاجتماعية، كمساعدة للأقليات الغنية والمضطهدة..

وبما أن الجمعية رفعت توصياتها لوزارة العمل، يمكن إضافة توصية جديدة للوزارة طالما لديها «صندوق الموارد البشرية» الذي يدرّب الشباب والفتيات، مفادها: أن تدرب الوزارة موظفي جمعية حقوق الإنسان، ليعرفوا أنه لا يوجد «جمعية حقوق إنسان» بالعالم وضعت في أجندتها الدفاع عن الأقلية الغنية، بل هي تطالب حكومات العالم بالحد من حرية هذه الطبقة، لأنها تعرف أن «الأقلية الغنية» إن تركت حرة ابتلعت المجتمع بأكمله.

حقوق الإنسان يا عالم

المصدر: جريدة الاقتصادية السبت 17 محرم 1434 هـ - 1 ديسمبر 2012م

http://www.aleqt.com/2012/12/01/article_713769.html

خالد السهيل

بين خيبة جمعية حقوق الإنسان وهيئة حقوق الإنسان، نحن ما زلنا نراوح في المربع الأول في مجال حقوق الإنسان. البعض عندما يسمع المصطلح يشعر بالريبة. وهو لا يدري أن هناك توجيهها من ملك البلاد - يحفظه الله - ومن مجلس الوزراء أيضا بنشر ثقافة حقوق الإنسان. لكن لا الهيئة ولا الجمعية فعلت شيئا محسوسا في هذا الاتجاه. ولهذا السبب، فإن كثيرين يطؤون حقوق الناس دون أن يرف لهم جفن، ليس لأنهم طغاة أو ظلمة، بل لأنهم تربوا في طفولتهم على مبدأ: "إن لم تكن ذنباً أكلت ذنبك الذئب". لذلك فإن هذه الذنبوية تطفو وتظهر في الشارع أثناء قيادة السيارة وفي الطابور في المنشآت الحكومية والخاصة. ذنبوية بعض الناس عندما، لم تجد من يقوم بتهذيبها من خلال نشر مفهوم الوعي. لذلك فانت قد ترى أحدهم يتعاطف مع قضايا وقصص إنسانية مختلفة بدافع إنساني نبيل، لكنه لا ينظر إلى نفسه كفرد، ولا يرى إلى أي مدى يمارس تجاوزا لحقوق الناس. وأحيانا يشعر بالرعب إن قلت له إنك تمارس تجاوزا ضد حقوق الإنسان. والسبب أن لفظة حقوق الإنسان مسيسة، وهذا التسييس أسهمت فيه مؤسسات حقوق الإنسان الرسمية، إذ لا نسمع لها حسا ولا صيتا إلا من خلال تقاريرها التي يجري رفعها للجهات المحلية والدولية، وهذا شيء جيد، لكن الأجود الاهتمام الحقيقي بحقوق الإنسان. وعلى من لا يؤمن بمثل هذه الحقوق البسيطة ألا ينتمي إلى الهيئة أو الجمعية، فمن المعيب أن تصدر من بعض منسوبي هذه المؤسسات أي تصريحات تتعارض مع حق الإنسان أو تبرر التجاوزات ضده، سواء في الداخل أو الخارج.

تغريدة على ورق حق الوطن على القطاع الخاص

المصدر: جريدة عكاظ السبت 17 محرم 1434 هـ - 1 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121130/Con20121130551856.htm>

أميرة كشغري

أثار قرار مجلس الوزراء فرض رسوم مالية على العمالة الوافدة في منشآت القطاع الخاص غضب شريحة من رجال الأعمال بحجة أن ذلك سوف يكلفهم مبالغ فوق قدرتهم وهدد البعض برفع الأسعار على المستهلك. ودار سجل ساخن بين هذه الشريحة حول هذا القرار وصل إلى التلويح بمقاضاة وزارة العمل بل وحتى رفع القضية إلى جمعية حقوق الإنسان!

إن أقرب ما يحضرني حول هذا السجل الدائر هو مقدار الشبه الكبير بين مقاومة بعض رجال الأعمال لهذه الرسوم ومقاومة قطاع الصناعة لإجراءات حماية البيئة من التلوث في القرن الماضي. فقد ظلت الصناعة لعقود من مطلع القرن التاسع عشر تلوث الهواء والماء والبحر والسماء باعتبار أن هذه المصادر الطبيعية متاحة ومجانية ولا نهائية. ويحفظ التاريخ الكثير من القصص حول تسمم الأنهار بنفايات المصانع وازدياد غاز أول أكسيد الكربون في الهواء وتلوث الشواطئ. وعندما بدأت الدول إجراءات حماية تفرض على المصانع الحد من إطلاق الملوثات في الطبيعة ضج أصحاب المصانع ورفعوا عقيرتهم متحججين بأن مثل تلك الإجراءات سوف ترفع من تكاليف الإنتاج إذ كانوا قبلها يتصرفون وكان الهواء والماء ملك مستباح لنفايات مصانعهم يعيثون بها مقابل تقليل التكلفة عليهم.

أما اليوم وقد وصلت المجتمعات إلى قناعة مشتركة وساد المنطق القويم واعترف قطاع الصناعة بحق الدولة في اتخاذ إجراءات لحماية مصلحة المجتمع بعيدة المدى، نجد أنفسنا مرة أخرى إزاء شريحة من القطاع الخاص تود التصرف من ذات المنطلق وتنادي بأن من حقها المقدس الذي لا يمكن المساس به استقدام العمالة الوافدة الرخيصة بلا قيود على حساب شباب الوطن وحقوقهم في فرص العمل في وطنهم في منافسة غير متكافئة مع العمالة الوافدة. وإذا كان المجتمع في حاجة إلى العمالة الوافدة، إلا أنه لا بد لهذا المجتمع عاجلاً أو آجلاً أن يقطع من هذا الاعتماد الطفولي السقيم على «ضرع الاستقدام» كما قال وزير العمل السابق الدكتور غازي القصيبي رحمه الله. ولا بد للقطاع الخاص أن يدرك كذلك أن أمن المجتمع على المدى البعيد ليس ملكاً مستباحاً له، وأن عليه كما استفاد من التسهيلات الكبيرة التي قدمت له في السابق، أن يقوم بواجبه في توفير فرص العمل الشريف والعيش الكريم لشباب وشابات هذا الوطن دون منة وبلا ابتزاز. إن القطاع الخاص في العالم أجمع يتحمل ضرائب مهولة تصل إلى 30% ولا يجد تسهيلات بل منافسة شديدة ومستهلك واع وقوانين صارمة، ومع ذلك فهو يقوم بواجبه في المسؤولية الاجتماعية تجاه مواطنيه ووطنه. ولقد كان مخجلاً من وجهة نظري العزف على وتر حقوق الإنسان من قبل بعض رجال الأعمال الذين بدوا وكأنهم قد تنبهوا فجأة وأدركوا أن حقوقهم في الربح هي من حقوق الإنسان بينما يسقط حق الوطن في الأمن والتنمية المتوازنة من قائمة تلك الحقوق!

”حقوق الإنسان“: فوضى دار أيتام جازان .. ”إدارية“

رفضت تهديدهم بالنقل خارج المنطقة

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 16 محرم 1434 هـ - 30 نوفمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=122886&CategoryID=5

جازان: موسى محرق

شنت هيئة حقوق الإنسان هجوماً على وزارة الشؤون الاجتماعية بسبب تردّي الأوضاع لنزلاء دار التربية الاجتماعية بمنطقة جازان، واعتبرت ما يجري داخل أروقة الدار قصوراً غير مقبول وخلاً فادحاً. وأبلغ "الوطن" أمس عضو مجلس الهيئة، المشرف على فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة عسير الدكتور هادي اليامي، أن الهيئة تفاعلت مع ما نشرته "الوطن" السبت الماضي حول تردّي الخدمات المقدمة لأيتام منطقة جازان، وأوفدت مساء أول من أمس لجنة حقوقية للوقوف والإطلاع على الحقائق، كاشفاً عن عدم انضباط الحياة داخل الدار، مما أوجد فراغاً لدى الأيتام، إلى جانب رصد قصور في تقديم الخدمات والرعاية، بما فيها الصالة الرياضية التي لم تشغل منذ سنوات.

ووصف اليامي تهديد الأيتام بالنقل خارج منطقة جازان بحجة عدم توفر مبنى بالأمر المرفوض الذي لا يمكن قبوله، موضحاً أن اللجنة دونت عدداً من الملاحظات وستتابع مع إمارة منطقة جازان والجهات المختصة الإجراءات التي تهدف إلى تحسين مستوى الأداء والرقي بجودة الخدمات المقدمة للأيتام، مضيفاً "مستوى الخدمات المقدمة بدار التربية الاجتماعية بشكل عام غير جيد رغم توفر الكوادر البشرية".

تفاعلت هيئة حقوق الإنسان مع ما نشرته "الوطن" السبت الماضي حول قضية أيتام جازان، وشهدت دار الرعاية الاجتماعية مساء أول من أمس، زيارة وفد من الهيئة للوقوف والإطلاع على أوضاع الأيتام داخل الدار. وأكد المشرف العام على فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة عسير، عضو مجلس الهيئة الدكتور هادي اليامي في تصريح لـ "الوطن" أن زيارة الهيئة لدار التربية الاجتماعية جاء بناءً على ما نشرته صحيفة "الوطن" انطلاقاً من اهتمام الهيئة بمتابعة أوضاع دور الرعاية الاجتماعية باعتبار الإعلام أحد أدوات الرصد المهمة للهيئة، مضيفاً أنه تم تكليف لجنة لزيارة الدار كونها تقع داخل نطاق عمل الفرع.

وكشف اليامي عن عدم انضباط الحياة داخل الدار مما أوجد فراغاً لدى الأيتام، مؤكداً أن هذه الفئة تجب رعايتها بشكل كبير، مضيفاً أن هناك قصوراً في تقديم الخدمات والرعاية للأيتام وخلاً إدارياً يحتاج إلى إصلاح. وبين اليامي أن دار التربية الاجتماعية وعلى الرغم من توفر الكوادر البشرية بها إلا أن مستوى ما يقدم من خدمات غير جيد، موضحاً أن اللجنة التي زارت الدار مساء أول من أمس رصدت العديد من الملاحظات وستتابع بشأنها مع إمارة منطقة جازان والجهات المختصة بهدف تحسين مستوى الأداء والرقي بجودة الخدمات المقدمة للأيتام، لافتاً إلى أن الهيئة رصدت في زيارتها وجود مقر لصالة رياضية مازالت منذ سنوات دون تشغيل.

وشدد اليامي على وجوب تحمل إدارة الدار لمسؤوليتها وأن تبادر بنفسها إلى توفير كافة الاحتياجات وألا تنتظر الجهات المسؤولة والحقوقية حتى تقف على أوضاع الدار.

وعن تهديد الأيتام بالنقل خارج منطقة جازان بحجة عدم توفر مبنى خاص بهم قال اليامي "إن الهيئة ترفض تهديد الأيتام بالنقل وهو أمر لا يمكن قبوله"، واصفاً ذلك بأنه مشكلة وستولى الهيئة تنفيذ العديد من الزيارات الخاصة بالدار للتأكد من سير عمليات التطوير والإصلاح.

وثنى اليامي جهود أمير منطقة جازان الأمير محمد بن ناصر وتوجيهاته المستمرة بتقديم الرعاية الكاملة للأيتام وحرصه الشديد على تهيئة أفضل الخدمات لهم.

واختتم اليامي تصريحه بالتأكيد على أهمية دور وسائل الإعلام في المساهمة في كشف وتصحيح العديد من الأوضاع التي تمس أفراد المجتمع مؤكداً أن أبواب الهيئة مفتوحة لمختلف الوسائل الإعلامية، مشيداً بدور "الوطن" في نقل معاناة أيتام جازان.

اختلاسات مالية بـ"اجتماعية" حائل و"إدارية" تحقق متبرعان "يغطيان" قصور دار الرعاية في جازان.. بـ"بطانيات"

المصدر: جريدة الوطن السبت 17 محرم 1434 هـ - 1 ديسمبر 2012م

http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=123017&CategoryID=5

حائل، جازان: سلطان العايضي، أيمن سالم

تحولت التحقيقات التي شرعت فيها جهات رقابية ممثلة في المباحث الإدارية لرصد تجاوزات بفرع وزارة الشؤون الاجتماعية بمنطقة حائل، إلى مسرح لتبادل الاتهامات، على خلفية اختلاسات مالية تصل إلى 400 ألف ريال تم تسجيلها على الفواتير الخاصة بمشاريع لجان التنمية الاجتماعية بالمنطقة.

وفي الوقت الذي كشفت فيه وثيقة رسمية المخالفات التي تم تسجيلها، اتهم مدير عام الشؤون الاجتماعية بحائل سالم السبهان "أشخاصاً" لم يسمهم، بالوقوف خلف هذه الشكاوى، وقال في تصريح إلى "الوطن": هؤلاء لم يحصلوا على وظائف لهم أو أقاربهم ويسعون من خلال هذا الموضوع إلى إثارة "البلبلة". وتتضمن التجاوزات المسجلة على مشاريع التنمية الاجتماعية بالمنطقة، بحسب الوثيقة، شطباً في عدد من الفواتير الخاصة بالمصروفات شملت تواريخها والمبالغ المرصودة، إلى جانب إلغاء بيانات الصرف على المشاريع، وتكرار "صور" فواتير بعض المشاريع مع عدم وجود النسخة الأصلية لها، بالإضافة إلى عدم اكتمال مسوغات تسديد المشاريع بالشكل النظامي.

وفي مسعى لتجاوز قصور "الشؤون الاجتماعية" تجاه نزلاء دار التربية الاجتماعية بمنطقة جازان، وما واكبه من رصد للحقائق من قبل هيئة حقوق الإنسان قرر العقيد عبدالله بن محفوظ ورجل الأعمال سلطان بن محفوظ التبرع بمبالغ مالية لشراء بطانيات وملابس للأيتام.

تشرع المباحث الإدارية بحائل اليوم، بالتحقيق في تجاوزات رصدت على جهة تتبع لفرع وزارة الشؤون الاجتماعية بالمنطقة، منها التأخر في إقامة مركز التنمية الاجتماعية بعد إفراغ الأهالي أرض المشروع لصالح مركز التنمية الاجتماعية دون أن يتخذ بشأنه أي إجراء، بعد تقديم الأهالي شكوى بهذا الصدد.

ويأتي ذلك فيما بدأت جهات رقابية عملها بالتحقيق في ملاحظات تم رصدها على مشاريع لجان التنمية الاجتماعية بحائل، ومنها اختلاسات مالية تجاوزت 400 ألف ريال، لمشاريع توعية وتنمية للمجتمع لم يتم تنفيذها على أرض الواقع بالمنطقة، وحملات التوعية الاجتماعية ومشاريع الإرشاد الأسري وتنمية المرأة والطفل.

وشملت التحقيقات، طبقاً لمصادر "الوطن"، عدم الكشف عن وجود مبالغ مالية لمشاريع اجتماعية لم يوضح ما تم حيالها. وبحسب وثيقة - حصلت "الوطن" على نسخة منها - فإن الملاحظات التي رصدت على لجان التنمية الاجتماعية بالمنطقة تتضمن: شطباً في عدد من الفواتير الخاصة بالمصروفات، وخاصة التاريخ والمبالغ، وبيانات الصرف على المشاريع، وتكراراً لبعض الفواتير "صور" بين بعض المشاريع، ولا تتضمن هذه المشاريع أصل الفواتير، وعدم اكتمال مسوغات تسديد المشاريع بالشكل النظامي واقتصاره على الفواتير.

وكشفت الوثيقة ذاتها عن تجاوزات من خلال التدقيق على مصروفات المشاريع المعتمدة، وتتضمن مبررات تنفيذ مشاريع تم رفضها في الخطة السنوية لبرامج مركز التنمية الاجتماعية بحائل، ونفذت بمبلغ 120.992 ألف ريال وطالب الخطاب برفع تقرير عن حملات التوعية بصديان والنصية والنقرة وصباية.

وفي ذات السياق، أكدت مصادر أن التحقيق شمل قيادات بمراكز التنمية الاجتماعية، وبدأ منذ مطلع الأسبوع الجاري، مضيفة أن هناك شكوى من أهالي إحدى القرى الجنوبية ستحقق فيها جهات رقابية (المباحث الإدارية) اليوم لتأخر مركز التنمية الاجتماعية بحائل بتنفيذ عمل مشروع ديوانية للأهالي بعد تبرع الأهالي بأرض لإقامة المشروع عليها وتأخر إقامة المشروع.

إلى ذلك، نفى مدير عام الشؤون الاجتماعية بحائل سالم السبهان، في اتصال مع "الوطن" الاختلاسات، وأرجع سبب التحقيقات في إدارته لشكاوى ساقها من لم يحصل على وظيفة له أو أقاربه، متهماً إياهم بإثارة البلبلة والشكاوى بحائل،

كما أوضح أن الوزارة تتابع جميع المشاريع المنفذة، أو غير المنفذة، مبينا أن المبالغ المالية ترجع للوزارة أو ترحل للعام القادم لعدم التنفيذ، ومؤكدا أن الوزارة تتولى المحاسبة والتدقيق.



مسؤولون ومواطنون: هنيئاً لنا بشفاء ملكنا المحبوب

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 16 محرم 1434 هـ - 30 نوفمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121130/Con20121130551731.htm>

عكاظ (المكاتب الداخلية)

عبر مسؤولون ومواطنون في مختلف مناطق المملكة عن بالغ سرورهم وفرحتهم بمناسبة نجاح العملية الجراحية التي أجريت لخدام الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وتماتله للشفاء. وفي محافظة جدة رفع كل من مدير جامعة المؤسس الدكتور أسامة طيب، ووكيل الجامعة للشؤون التعليمية الدكتور عبدالرحمن بن عبيد البويي، ووكيل الجامعة الدكتور عبدالله بن مصطفى مهرجي، ووكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي الدكتور عدنان بن حمزة التهنية الخالصة لمقامه الكريم وللأسرة الحاكمة وللشعب السعودي قاطبة، وقالوا: «تابع أبناء جامعة المؤسس كافة باهتمام بالغ سير العملية الجراحية وقلوبهم متضرعة داعية للخالق عز وجل أن يحفظ خادم الحرمين الشريفين».

كما عبر عدد من المواطنين عن فرحتهم بهذه المناسبة، ورفع كل من عبدالله الصيعري، محمد المحوري، خالد السريع، أبوسعيد المهدي، عبدالهادي المطيري، ماجد ولي عبدالعزيز علي حسن، حسين عبدالله السمراني، وسعود بن خالد المرزوقي، هشام معروف، سحيم الغامدي، حسام حكيم التهنية الخالصة لمقام خادم الحرمين الشريفين وللأسرة الحاكمة وللشعب السعودي قاطبة، سائلين الله عز وجل أن يديم عليه الصحة والعافية.

قصائد وأناشيد

وفي الرياض، تحولت زيارة عضوات مركز الأمير سلمان لمسنات دار الرعاية الاجتماعية أمس الأول، إلى قصائد شعرية وأناشيد لخدام الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بمناسبة شفاؤه بعد العملية الجراحية التي خضع لها، ودعا الحضور أن يمن الله على خادم الحرمين الشريفين بالصحة وأن يطمئن قلوب شعبه عليه، مستبشرين خيرا بظهور ملك الإنسانية على شاشات التلفزيون أمس الأول.

ملك القلوب

ورفع محافظ النماص في منطقة عسير محمد النافيف، محافظ محابيل عسير محمد بن سبرة، أمين لجنة إصلاح ذات البين بإمارة عسير مسفر سعد الحرمل، الشيخ عبدالعزيز بن سعيد بن مشيط، عضو مجلس الشورى الشيخ زاهر عواض الألمعي، الشيخ منصور بن ثقفان، مدير الإعلام الصحي بصحة عسير سعيد النقيير، مدير عام التربية والتعليم بعسير جلوي آل كركمان، مدير تعليم النماص ظافر بن حبيب، المستشار القانوني والمحامي والمشراف العام على هيئة حقوق الإنسان بعسير الدكتور هادي علي اليامي، شيخ قبائل بني عمرو عبدالله بن جاري، نائب قرى العاسرة ببني عمرو محمد بن سليمان، الشاعر سعيد بن ذياب العمري، وإبراهيم علي النعمي، ومحمد حسن الحربي، التهنية لمقام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود بمناسبة نجاح العملية الجراحية التي أجريت له (حفظه الله)، كما هنأوا الأسرة المالكة الكريمة والشعب السعودي على تماثل الملك عبدالله بن عبدالعزيز للشفاء.

كما عبر طلاب دار التأهيل الشامل في عسير، عن فرحتهم الكبيرة بشفاء خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (حفظه الله)، كيف لا وهو الداعم وراعي هذه الدار التي تعني بهم ويشؤونهم وتقدم لهم الرعاية الشاملة، حيث حمل عدد من طلاب الدار صور الملك والفرحة ترتسم على محياهم ابتهاجا بسلامته.

ملك الإنسانية

وفي محافظة بقيق، ارتسمت ابتسامة الفرح والسرور على محيا المسؤولين والمواطنين بمناسبة نجاح العملية الجراحية لخدام الحرمين الشريفين، وعبر كل من المهندس سلطان بن حامد الزايدي رئيس بلدية بقيق، رئيس مركز عين دار الشيخ فهد عبدالله آل بعبث، رجل الأعمال سعد العيسى، مدير مستشفى بقيق العام محمد الداموكي، عضو المجلس البلدي ناصر

هزاع العتيبي، مدير مدرسة سعد بن معاذ المتوسطة وإمام جامع معاوية بن سفيان في بقيق فهد إبراهيم، الشيخ خالد مجول، مدير مركز الجاليات بمحافظة بقيق سيف البيشي، عن سعادتهم بنجاح العملية الجراحية لخدام الحرمين الشريفين، ودعوا الله أن يحفظ لهذه البلاد حكامها وقادتها الأوفياء، وقالوا: «نرفع أكف الضراعة والشكر لله عز وجل أن يمن علينا بهذه اللحظات السعيدة ونهني أنفسنا وكافة أبناء هذا الوطن الغالي بسلامة ملك الإنسانية ملك القلوب».

وفي المقابل، توددت فرحة سيدات المجتمع ومسؤولات الشعب في حب الملك، حيث عبرت كل من الدكتورة البندري بنت عبدالله مقرن المشاري آل سعود، مديرة عام الإشراف النسائي الاجتماعي لطيفة أبو نيان، المدير العام المساعد لصندوق الأميرة مضاوي بنت مساعد لتنمية المرأة حنان بنت عبدالله السماري، مديرة شعبة الشؤون الوقائية في الإدارة النسائية لمكافحة المخدرات هناء الفريح، مؤسسة هن للمعارض والمؤتمرات هالة الزير، عن مشاعر الحب والولاء والفرحة بشفاء خادم الحرمين وظهوره بعد إجراء العملية الجراحية بنجاح والله الحمد، وقلن بصوت واحد: «أسعدنا كثيرا ظهور والدنا خادم الحرمين الشريفين (حفظه الله)، فالفرحة كانت غامرة والألسن تلهج بالدعاء له بالشفاء العاجل والأجر للملك المحبوب والإمام الفذ والوالد الحنون وقائد مسيرة نهضتنا وطموحاتنا الكبيرة، فهنينا لنا بشفائه، ونسأله سبحانه أن يلبسه رداء الصحة والعافية، وأن يمد في عمره على طاعته ومرضاته».

بيت واحد

وفي محافظة القريات هنا المسؤولون والمواطنون خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (حفظه الله) والشعب السعودي والأسرة الحاكمة الكريمة بمناسبة نجاح العملية الجراحية التي تكللت والله الحمد بالنجاح، وعبر كل من رئيس بلدية محافظة القريات المهندس علي بن قانص الشمري، مدير إدارة الأوقاف والدعوة والإرشاد الشيخ عبدالله بن نوييف العنزي، مدير مطار القريات سليمان الثبيتي، رجل الأعمال موفق عايد المشيطي، عقلا عيد الرويلي، ولطيفة محمد، عن شعورهم بالفرحة والوفاء الشعبي تجاه شفاء خادم الحرمين الشريفين إنما هو جزء من حقه على الشعب السعودي المعروف بالوفاء لأهل الوفاء، وتظهر عليهم مباحج الفرحة الصادقة كما يفرح أهل البيت الواحد بشفاء ولي أمرهم، وقاندهم والمهتم بشؤونهم، خاصة أن الملك عبدالله بن عبدالعزيز (حفظه الله) ملك القلوب بعدله وإحسانه وتواضعه، ولا يقدر المعروف والفضل لأهله إلا الكريم الوفي.

فرحة وطن

وفي المدينة المنورة، عبر المسؤولون ومديرو الدوائر الحكومية والمواطنون عن سعادتهم الغامرة بخروج خادم الحرمين الشريفين من المستشفى بعد نجاح العملية التي أجريت له سالما معافى، وبين كل من مدير الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة الدكتور محمد بن علي العقلا، أمين منطقة المدينة المنورة الدكتور خالد بن عبدالقادر طاهر، مدير عام التربية والتعليم بمنطقة المدينة المنورة ناصر بن عبدالله العبدالكريم، رئيس المجلس البلدي للمدينة المنورة الدكتور صلاح الراددي، مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة المدينة المنورة الدكتور عبدالله بن علي الطائفي ومدير فرع وزارة الحج بالمدينة المنورة محمد عبدالرحمن البيجاوي، أن الفرحة بشفاء خادم الحرمين الشريفين (حفظه الله) فرحة للوطن والأمة الإسلامية جميعها، وأن مشاعر الفرحة الفياضة التي أبداها أبناء الشعب وهم يشاهدون ويتابعون استقبالات الملك عبر شاشات التلفزة كانت تعبيراً عن الحب الحقيقي الذي اكتسبه من جميع أبناء شعبه، سائلين العلي القدير بأن يلبسه ثوب الصحة والعافية ليواصل مسيرته الريادية في قيادة مسيرة الوطن الغالي بغلاوة مقدساته.

مناسبة عظيمة

وفي منطقة نجران، أسعدت طلة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز مساء أمس عبر شاشات التلفزيون، مواطني ومواطنات منطقة نجران عموماً، وعبر رئيس الغرفة التجارية في نجران مسعود الحيدر عن بالغ سروره بمناسبة نجاح العملية الجراحية للملك عبدالله بن عبدالعزيز، كما رصدت «عكاظ» مشاعر المواطنين أمس عبر جولتها في حي الفيصلية، حيث أبدى كل من أحمد محمد آل عقيل، صالح أحمد آل سرور، حسين بن علي المكرمي، فرحتهم بشفاء خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز (حفظه الله)، وقالوا: «إطالة الملك على شعبه عبر شاشات التلفاز مناسبة عظيمة على الوطن».

وعبر عدد من قاطني الصحراء في تبوك عن فرحتهم العارمة بمناسبة شفاء خادم الحرمين الشريفين، وقال كل من سلامة العنزي، محمد الصايل، عبدالله فرحان، وعبدالعزیز السلامة، أن الكلمات تعجز عن وصف سعادتهم بنجاح العملية الجراحية لملك القلوب، سائلين العلي القدير أن يلبسه ثوب الصحة والعافية.

قضية فيصل.. الحربي يتهم إخوته باختطافه وتحطيم سيارته الأحوال المدنية بصدده بطاقة أحوال وإن لم يوافق والده

المصدر: جريدة الوطن الأحد 18 محرم 1434 هـ - 2 ديسمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=123121&CategoryID=3

جدة: نسرین نجم الدين

دخلت قضية "فيصل" ابن الأثرياء الذي ربا "مبروك" سائق العائلة لمدة 16 عاما، فصلا جديدا، عندما أقدم مجهولون على تنفيذ تهديداتهم بالانتقام من "فيصل" ومربيه "مبروك"، على إثر خروج الشاب عن صمته وحديثه عبر "الوطن"، عن تخلي أسرته وإخوته غير الأشقاء عنه وتركه ليعيش كامل عمره مع أسرة سائق العائلة، وكذلك حديثه عن الفارق الكبير بينه وبين إخوته في المستوى المعيشي.

التطور الذي شهدته القضية تمثل بتقديم "مبروك" الخميس الماضي شكوى ضد أخ "فيصل" غير الشقيق اللاعب الشهير بأحد الأندية الرياضية وبقية إخوته، واتهامهم بتحطيم سيارته الخاصة، وخطفهم "فيصل" بدون علمه. قائلا إنه "اختفى منذ الأربعاء الماضي، وأنه لا يعرف عنه شيئا، إلا اتصال هاتفى لثوان تلقاه من "فيصل" أخبره فيه أن إخوته أخذوه لمنزل والده.

وعبر "مبروك" عن قلقه من نبرة الغضب في لهجة إخوة "فيصل" ووالده لدى تفاعلهم مع الطرح الإعلامي للقضية وبعد أن شهدت تجاوبا كبيرا من المجتمع، حيث تلقى تهديدات بترحيله عن البلاد حتى وإن لم يكن على كفاتهم.

وقد تفاعلت جهات حكومية مع قضية فيصل، وبشر مدير الأحوال المدنية في جدة غازي البشري، بموعد ليتسلم "فيصل" بطاقة أحوال مدنية، وأوضح لـ(الوطن) أن الأنظمة تتيح للابن "فيصل" استخراج بطاقة أحوال، طالما وصل إلى السن القانونية، فيما أكد لـ"الوطن" أن الأحوال قد أرسلت للمحكمة نسخة من بطاقة العائلة لوالد فيصل، بحسب مخاطبة المحكمة للأحوال، رغبة منها في التأكد من ضم الوالد لابنه في كارت العائلة.

وقال البشري "إن الأحوال المدنية لديها أنظمة مرنة تساعد في استخراج الأوراق الرسمية، مشيرا إلى أنه لا يوجد عائق يقف أمام حل مشكلة شاب سعودي مضمن ببطاقة عائلة والده، وفي مثل هذه الحالات التي يرفض أو يهمل الأب استخراج بطاقة أحوال لولده المستحق للبطاقة، فإن الأحوال المدنية تحاول استحضار الأب والاستماع له، وإن تعذر ذلك تقبل بشهادة العم أو الخال أو حتى بشاهدي عدل، وفي حال فيصل، المطلوب فقط مجرد بطاقة العائلة حيث أنه مسجل مع والده في بطاقة العائلة، وكذلك بعض الإثباتات المدرسية وسيتم إصدار بطاقة أحوال له بحسب النظام، كما أكد "فيصل" أنه زار إدارة الأحوال وتم إعطاؤه موعدا لتسلم بطاقة أحوال مدنية.

من جانبه أوضح لـ"الوطن" الدكتور مازن بترجي مدير عام فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة، إن الهيئة اتخذت عدة إجراءات فور تسلمها قضية "فيصل"، وقد خاطبت الشؤون الصحية لتسهيل أمر تلقيه العلاج، من خلال توضيح وضعه القانوني والنظامي، وكذلك رفعت الهيئة ملف قضية الطفل إلى محافظة جدة وخاطبت الأحوال المدنية لاستخراج إثباتات وبطاقة أحوال للطفل، خصوصا وأن والده قد سجله فعلا مع إخوته من والده في بطاقة العائلة.

وكانت "الوطن" قد انفردت بنشر قضية "فيصل" الذي تركه والده لدى عامل يمني لديه، ولم يعد لاستلامه لمدة 16 عاما، فيما أكد العامل اليمني "مبروك" مناشدته للجهات لتسهيل أمر تلقي فيصل العلاج، خصوصا وأنه مع الصعوبات التي يواجهها من قبل إدارة المستشفيات التي تشكك في وضع رجل أجنبي يأتي بطفل ليس من صلبه أو من أقاربه ويطلب علاجه.

اصلاحية نساء الدمام تنتظر الاصلاح

المصدر: جريدة اليوم الاحد 18 محرم 1434 هـ - 2 ديسمبر 2012م

<http://www.alyaum.com/News/art/64445.html>

ليلي المزعل - الدمام

كشفت مديرة إصلاحية الدمام النسائي دينا الدوسري عن قرب انتقال المقر النسوي إلى مقر حديث بعد تخصيص مبنى جديد للسجون النسائية نظراً لقدم المقر الحالي وعدم صلاحيته وأوصت ندوة تناولت وضع النزيلات في سجون المنطقة الشرقية بضرورة انشاء محاكم خاصة داخل السجون للنظر في قضايا الموقوفات ، وتعجيل الحكم في القضايا من خلال تخصيص يوم في الاسبوع للنظر في قضايا الموقوفات وتخصيص ميزانية اعلى للسجون ، وافتتاح مكتب سفريات لتنظيم خروج النزيلات بصورة سريعة ، وكانت مسؤوليات في إدارة السجون النسائية بالمنطقة الشرقية أكد غياث الدور الرقابي لبعض الهيئات الحكومية ، أبرزها هيئة الرقابة والتحقيق التي لم تقم بأية زيارة للسجون النسائية حتى الآن، لافتات إلى عدم وجود آلية فصل بين السجينات بحسب نوعية القضايا وبروز مشكلات خاصة بأبناء السجينات الأجنيات، حيث يُحرم أبناؤهن من دخول المدارس، بسبب غياب الإجراءات المتخذة بهذا الخصوص، وتعاني الإصلاحيات النسائية من دمج الموقوفات على ذمة التحقيق أو من لديهن قضايا مدنية كالديون وخلافها، مع سجينات القضايا الجزائية الكبرى، ما يتسبب في خلق بيئة غير صحية للموقوفات إثر اختلاطهن بذوات السوابق والجرائم منوهاً إلى أن أغلب نزيلات السجون يمثلن فئة النساء الموقوفات مؤقتاً على ذمة قضايا ما زالت في طور التحقيق الأولية ، وأوضح في ندوة أقيمت مؤخراً نظمتها "هيئة حقوق الانسان في الفرع النسوي" تعنى بحقوق السجينات بالتعاون مع مؤسسات رعاية الفتيات والملاحظة الاجتماعية بالشؤون الاجتماعية، التي خصصت للتعرف على حقوق السجينات والتعامل معهن، إن السجون النسائية تعاني من تزايد أعداد السجينات، بسبب تأخر البت في قضاياهن أو طول إجراءات إنهاء محكومياتهن، بجانب غياب الميزانية الخاصة بتوفير احتياجات السجينات ما يضطر الإدارة النسوية الاستعانة بالمعونات الخيرية من الجمعيات ومن المشاكل التي تطرقت إليها الندوة عدم توفر ميزانية مخصصة لتغطية أغلب الاحتياجات الخاصة بالسجينات، وأنهن يضطررن للاستعانة بجمعيات خيرية لتغطية بعض المتطلبات الموسمية، لافتات في الوقت ذاته إلى تزايد عدد السجينات، بسبب تعليق قضاياهن كما شددن على فصل المحبوسات احتياطياً عن المسجونات المحكوم عليهن، وفصل المحبوسات لأسباب مدنية، بما في ذلك الديون، عن المسجونات بسبب جريمة جزائية، واتخاذ التدابير الناجعة التي تكفل حماية النساء السجينات واحترامهن أثناء إجراءات التفتيش الجسدي وإظهار مراعاتهن عند تفتيش الأطفال الذين يرافقون أمهاتهم في السجن والأطفال الذين يزورون أمهاتهم.

فيما قالت الباحثة الشرعية بالهيئة حنان المبارك: إن هناك برامج مطروحة في تأهيل النزيلة عندما تخرج للمجتمع الخارجي، حيث ينبغي علينا تقبل الفتيات بعد خروجهن من السجن أو دور رعاية الفتيات من خلال حمايتهن ومحاولة دمجهن في المجتمع ،وتغيير النظرة السلبية من أفراد المجتمع وتصحيحها حتى لا تعود النزيلة لما كانت عليه سابقاً نتيجة لنظرة المجتمع القاصرة والضغط النفسي الذي تواجهه على الرغم من التأهيل الذي تتلقاه قبيل الإفراج عنها . وطرحت نوال البواردي الباحثة القانونية بهيئة حقوق الإنسان، أهم المواد القانونية والحقوقية للتعامل مع نزيلات السجون والمحاذير التي سنتها هذه الأنظمة،قائلة: " لا بد من السماح للجهات الرقابية على السجون والتوقيف بدخول تلك المواقع دون سابق إخطار والتعاون مع هذه الجهات المتمثلة في هيئة الرقابة والتحقيق بجانب هيئة حقوق الإنسان التي تعمل على التأكد من تنفيذ الجهات الحكومية المعنية للأنظمة واللوائح السارية فيما يتعلق بحقوق الإنسان، والكشف عن التجاوزات المخالفة للأنظمة المعمول بها في المملكة التي تشكل انتهاكا لحقوق الإنسان، واتخاذ الإجراءات النظامية اللازمة في هذا الشأن، وإبداء الرأي في مشاريع الأنظمة المتعلقة بحقوق الإنسان وأشارت إلى أهمية أن تقوم العاملات في القطاعات



أمر عاجل "ينزع حضانة ريم" من والدها... وادخالها مجمعا طبيا في الرياض

المصدر: جريدة الحياة الاحد 18 محرم 1434 هـ - 2 ديسمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/458123>

الخبر - عبدالله النحيلان وعمر المحبوب
كشف محامي الطفلة المُعنة ريم، أنها انتقلت مع والدتها إلى مدينة الرياض، وذلك بعد أن أصدر قاض في المحكمة العامة في محافظة الخبر، «أمرأ عاجلاً»، بنقل الحضانة للأم، بسبب دعوى «التعنيف» المنظورة لدى هيئة التحقيق والادعاء العام، والمرفوعة على والدها وزوجته المغربية. وانتقد المحامي، في الوقت نفسه، فرع هيئة حقوق الإنسان في المنطقة الشرقية، على «تقصيره». فيما تتردد الطفلة على أحد المستشفيات، بسبب ما تعرضت له من «تعنيف جسدي ونفسي»، أجبرها على مراجعة مستشفى في الرياض، بشكل متكرر، منذ وصولها إلى هناك.
وقال المحامي فهد الشلوي، في تصريح إلى «الحياة»: «إن قضية تعنيف ريم تُنظر الآن في هيئة التحقيق والادعاء العام، بتهمة التعذيب، من قبل والدها وزوجته»، لافتاً إلى أنهم ينتظرون «انتهاء التحقيقات، وصدر التقارير الطبية النهائية، وبناء على ما ستوصل إليه التحقيقات؛ سيتم إعداد لائحة الادعاء، ورفعها إلى المحكمة، كي ينظر القاضي في أمرها. ويصدر الحكم فيها».
ولم يخف الشلوي، عتبه على فرع هيئة حقوق الإنسان في الشرقية، بسبب «غياب دورها»، معتبراً أنها «تعيش فيما يشبه السبات العميق. وأشعر بعدم وجودهم على الساحة». وكان مسؤول الشؤون الإعلامية في الهيئة محمد المعدي، أكد لـ «الحياة»، متابعتهم للقضية، مؤكداً أن ريم بحاجة إلى «رعاية نفسية، قبل الصحية، وتوفير الخدمة اللازمة لها، من قبل الجهات المعنية كافة».
وذكر المحامي الشلوي، أن «القضية بدأت قانونياً، منذ أن وكلتني والدة الطفلة؛ للترافع عنها وتقديم طلب إلى القاضي في المحكمة العامة، لسحب حضانة الطفلة من الأب، وإسنادها إلى الأم»، موضحاً أنه «لم يصدر للأب صك ولاية على ابنته من قبل. ولكن حدث اتفاق ودي بين الطرفين، في المحكمة».
ولفت إلى أنه بعد الأحداث الأخيرة التي تعرضت لها الطفلة ريم «تقدمنا بطلب عاجل، لتسليم ريم إلى الأم، في ظل قضية التعذيب المنظورة في هيئة التحقيق والادعاء العام. ورأى القاضي أنه من المصلحة أن تُسلم إلى الأم، خوفاً من وقوع الضرر عليها»، وأشار إلى توليه قضيتين تخص الفتاة، «قضية تعنيفها، وهي لا زالت قيد التحقيق، وأخرى، لنقل حضانة الطفلة من الأب إلى الأم».
وُراجع ريم (7 سنوات)، مجمع الملك سعود الطبي في الرياض، دورياً، بسبب شعورها بآلام في الرأس، إثر الضرب الذي تعرضت له، إضافة إلى مجموعة من الحروق. كما تسبب لها العنف الذي تعرضت له في حال نفسية «سيئة»، ما اضطر العاملين في المجمع الطبي، إلى عرضها على اختصاصية اجتماعية. ومكنت ريم قبل تسليمها إلى والدتها، 5 أيام في مستشفى الملك فهد الجامعي في الخبر، تلقت خلالها العلاج. وأصدر المستشفى تقريراً طبياً، انفردت «الحياة» بنشره في حينه، أشير فيه إلى أنها «تعاني من رضوض، وكدمات في اليدين والذراعين، وكدمات متفرقة في جسدها، إضافة إلى حروق سطحية في الذراعين والصدر».
واعتبر الشلوي، قضايا التعنيف «قليلة، ولا تشكل ظاهرة»، موضحاً أن «معدل هذا النوع من القضايا في المحاكم دليل على ندرتها». إلا أنه ذكر أن سبب الاهتمام بها يعود إلى «أبعادها المتشعبة، الإنساني منها والاجتماعي»، عازياً سبب تضخيمها إعلامياً إلى «أهميتها، ما يساهم في خدمة المجتمع وتوعيته، لتندرج تلك القضايا تحت مقولة «رُب ضارة نافعة»».

إقبال غفير على فعاليات منتدى الأحساء الأسري

المصدر: جريدة اليوم الثلاثاء 20 محرم 1434 هـ - 4 ديسمبر 2012م

<http://www.alyaum.com/News/art/64649.html>

عبداللطيف المحيسن- الأحساء
واصل المنتدى الأسري الخامس الذي ينظمه مركز التنمية الأسرية بالأحساء فعالياته يوم أمس الاثنين بحضور أكثر من 500 شخص تفاعلوا مع الحفل الإنشادي الذي شارك فيه المنشدون من دول الخليج أحمد الهاجري وخالد عبدالقادر ومحمد الغزالي عبدالعزيز عبدالغني، حيث تنوعت المشاركات بتقديم الأناشيد الداعية إلى حب الوطن وحب فعل الخير، فيما أضفت مشاركة فرقة من الأحساء مكونة من إبراهيم المريسل وعبدالله الملحم ومعاذ الدهموش جوا من الحماسة وسط تصفيق الجمهور من الشباب الذين بدورهم طلبوا عددا من الأناشيد المختلفة التي عرفت سابقا عنهم، بالإضافة إلى مشاركة فرقة صدى الخليج الإنشادية.

وأبدى عدد من المشاركين في الحفل سعادتهم بحسن التنظيم، مقدمين شكرهم للجنة المنظمة للمنتدى على حسن الاستقبال، مؤكداً أنهم على استعداد للمشاركة في المنتديات القادمة التي سينظمها المركز في المستقبل.

وضمن فعاليات المنتدى، عقدت دورة تدريبية بعنوان (تنمية العلاقات الأسرية) للمدرب ياسر الخزيمي أحد المدربين المتميزين والمعتمدين من جهات دولية ومحلية، وشهدت الدورة حضوراً مكثفاً من التربويين والمهتمين بشؤون الأسر على وجه العموم في مقدمتهم مدير المركز الدكتور خالد الحليبي، وفيها أشار المدرب الخزيمي إلى أهمية الحفاظ على البيت على اعتبار أنه المؤسسة التي تحتضن الأسر حيث يجد فيها الجميع الطمأنينة والاستقرار، وقال «قد تجد الأسر التي تتكون من الزوجين الذين تجمع بينهما العلاقة الإنسانية، وفي الوقت نفسه تجد فيها بعض العقبات أو المنغصات التي تؤثر بدورها على حياتهم سلباً في بعض الأحيان، ومن هنا لا بد أن يكون هناك توجيه واستشارة من متخصصين في الجوانب التربوية، فضلاً عن التمسك بالأخلاق الحميدة وضبط النفس عند الخلاف، وفقاً لما حدث عليه ديننا الحنيف».

من جهة أخرى، شهدت المعارض التوعوية التي أقيمت على هامش المنتدى إقبالا واسعا من غالبية فئات المجتمع، حيث شارك عدد من المؤسسات الحكومية والجمعيات الخيرية منها هيئة حقوق الإنسان ومعهد ريادة الأعمال الوطني ومشروع الشيخ حسن العفالق لمكافحة التدخين «حياة» ومكتب الدعوة والإرشاد وتوعية الجاليات بالأحساء وجمعية مكافحة التدخين وجمعية المعاقين بالأحساء ومستشفى الملك فهد بالهفوف، وقد عبر عدد من الزائرين عن سعادتهم لحسن التنظيم من قبل إدارة المنتدى، فيما قدمت فرقة تميز الترفيهية بقيادة صالح المقرب ومحمد المحيسن عددا من الفقرات الترفيهية المتنوعة، وقد تم توزيع أكثر من 60 هدية على الجمهور منها أجهزة اتصال رقمية وحواشيب وغيرها.

الدوام المسائي للمعلمين قرار غير مدروس

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 20 محرم 1434 هـ - 4 ديسمبر 2012م

http://www.aleqt.com/2012/12/04/article_714514.html

علق عدد من قراء "الاقتصادية" على التقرير، الذي نشرته الجريدة في عددها رقم 6993 بتاريخ الثالث من كانون الأول (ديسمبر) 2012، بعنوان: "التربية تجبر معلمين على دوام مسائي دون مقابل"، حيث يقول علي العنزي إن هذا التوجه

حقيقة ينبع من رسالة المعلم في تربية وتخريج أجيال تقدم للمجتمع خدمات جليلة من خلال مرافق حكومية أو عبر القطاع الخاص، لذلك لا بد أن يضحي المعلم بنفسه ما دام تقدم للعمل في هذا المجال، فالتعليم عمل إنساني ومجتمعي وتربوي، وليس مصدر رزق فقط ووظيفة تؤدي، لذلك التطوع في هذه الجوانب سيكون نفعها كثيراً على المجتمع في المقام الأول، إضافة إلى أنه ينمي القيم والمثل والأخلاق والتضحية في نفوس النشء وترسخها، لذا لا بد أن تكون وزارة التربية خاصة والوزارات الأخرى أن تنطلق من هذا المفهوم الحميد.

أما القارئ سالم غانم فيقول المقصود هنا هم معلمو صعوبات التعلم ووضع الدوام المسائي من دون أي هدف، وكانت بدايته بتعليم الرياض، فالقرار حقيقة باختصار لم يرق على أساس قانوني، بل هو اجتهاد فقط من إدارة تعليم الرياض، فلا بد من دراسته قبل تطبيقه على أرض الواقع.

والقارئ عبد الله بن قليل آل صاوي يطالب بتقديم شكوى إلى هيئة حقوق الإنسان في هذا التكليف غير الرسمي، فلا بد من النظر لظروف الناس والالتزامات الأسرية والمجتمعية.



نشر ثقافة حقوق الإنسان بين "الطالبات"

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 21 محرم 1434 هـ - 5 ديسمبر 2012م

http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=123505&CategoryID=5

الهفوف: عدنان الغزال

تناولت زيارة وفد من منسوبات جامعة الملك فيصل أخيراً إلى فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية سبل التعاون المشترك بين هيئة حقوق الإنسان وجامعة الملك فيصل في نشر ثقافة حقوق الإنسان في صفوف منسوبات وطالبات الجامعة.

وأوضح المشرف العام على فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية اللواء متقاعد عبدالله السهيل في تصريح أول من أمس إلى "الوطن" أن الفرع وجه الدعوة لمنسوبات الجامعة بزيارة الوفد المكتب النسائي في الفرع، وكانت في استقبالهن مساعدة مديرة المكتب النسائي نوال البواردي. وضم الوفد كلاً من: وكيلة أقسام الطالبات الدكتورة فايزة صالح الحمادي، ومنسقة كلية العلوم الزراعية والأغذية الدكتورة نيفين بهاء الدين، ووكيلة عمادة ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي الدكتورة عواطف الظفر، ووكيلة كلية العلوم الدكتورة خلود التيسان، ومنسقة عمادة الدراسات العليا عفاف العامر.

واستعرضت البواردي خلال اللقاء أهم مواد تنظيم هيئة حقوق الإنسان وشرحاً مفصلاً لوحدة المكتب النسائي ومهام كل وحدة، كما استمع الوفد لشرح عن إجراءات تلقي الشكاوى ودراساتها، بالإضافة لأهم البرامج التي تبنتها الهيئة في المنطقة الشرقية، لافتة إلى أن هذه الزيارة تأتي ضمن أنشطة الهيئة في نشر ثقافة حقوق الإنسان والتوعية بها، لاسيما في المؤسسات التعليمية. كما ناقشت أهداف الهيئة لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها وفقاً لمعايير حقوق الإنسان الدولية في كافة المجالات، إضافة إلى نشر الوعي بها والإسهام في ضمان تطبيق ذلك في ضوء أحكام الشريعة وشرح المواد التي تنظم عمل هيئة حقوق الإنسان، وبحثت أيضاً مجالات التعاون المشترك بين الجامعة والهيئة وسبل تعزيزها، ومناقشة عقد ورش ودورات تدريبية تعريفية لتفعيل نشر ثقافة حقوق الإنسان.

ربما - إنها مجرد كاتبة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 19 محرم 1434 هـ - 3 ديسمبر 2012م
<http://alhayat.com/OpinionsDetails/458330>

بدرية البشر

في معظم مطارات العالم يستقبلك موظف الجوازات وهو يلبس ثياباً مدنية، ويقوم بمطابقة معلومات جوازك مع المعلومات المسجلة لديه في الكمبيوتر، ثم يختم جوازك وتدخل البلاد، لذا يشعر الناس أن هذا مجرد إجراء نظامي، لكن حين يتحول جوازك كما قال لي الموظف في مطار الكويت إلى الضابط، فإنك تعرف أنك قد أصبحت في مواجهة الأمن، وحين يقول الضابط بعد ساعة من التدقيق الأمني المطلوب «أنت ممنوع من دخول الكويت»، تعرف أنك قد دخلت في مواجهة قرار سيادي خطر، خصوصاً حين يقول لك إن وزارة الداخلية لن تعلن لك الأسباب. الناس الذين رتبوا دعوتي وزملائي في صحيفة «الجريدة» طلبوا مني البقاء في المطار قدر ما أستطيع، فقد يتمكنون من الاتصال بوزير الداخلية الكويتي الذي كان مسافراً، لكن لغة ضباط الأمن لا تعرف سوى تنفيذ الأمر العسكري، وطلب مني مغادرة أرض الكويت على أول طائرة متجهة إلى مكان إقامتي وهي دبي.

لم يسلمني ضابط الأمن جواز سفري، وأبقاني طوال فترة الانتظار تحت عيون موظفي الداخلية خمس ساعات، ثم سلم جوازي إلى المشرف على الرحلة في الخطوط الإماراتية، وطلب منه تسليم جوازي لموظف الأمن في دبي. في مطار دبي تسلمني موظف مدني، وقادني في ما أظن إلى غرفة التحقيق، كنت أظن أنني بصدد قصة طويلة عسيرة على الإقحام، وأن النوايا الأمنية قد تجعل كلامي في محل شك أو تدقيق أمني طويل، لهذا فإنني لم أجب الموظف، بل أشهرت أمامه شاشة جهازي «الأي فون» المفتوحة على خبر وضعته صحيفة «الشرق» السعودية على صفحتها يحمل صورتني، ويقول «الكويت تمنع الكاتبة السعودية بدرية البشر من دخول الكويت».

أطلق الموظف دهشة كبيرة «كيف انتشر الخبر سريعاً؟»، قلت له أنا كاتبة. ابتسم ورفع سماعة الهاتف قائلاً لزميله: «إنها مجرد كاتبة». ثم وقف وقال تفضلي في أمان الله.

هل كان ضابط الداخلية في الكويت يجهل عندما أصرّ على عدم تسليمي جواز سفري في يدي، أنني مجرد كاتبة؟ وأني لا بد وأن أخضع لتحقيق أمن مطار دبي الذي ضحك موظفوه على القصة وقالوا لا تنزعجي إنه مجرد إجراء روتيني، فالذين يحالون إلينا ليسوا عادة كتاباً مثلك.

أعرف أنني دخلت الكويت في فترة قاتمة، لكنني أعرف أيضاً أن ما حدث هو مؤشر لما هو باطني، مثل ارتفاع الحرارة في جسم الإنسان التي ليست مرضاً، بل مؤشر لما يحدث داخل الجسم. دخلت الكويت يوم الخميس الماضي والتيارات المقاطعة ترتب لمسيره يوم الجمعة احتجاجاً على إعلان قانون انتخابي يحتجون بعدم دستوريته، فيما الكويت تستعد لانتخابات في أجواء من المقاطعة جعلت نسبة المشاركة فيها لا تتجاوز الـ 20 في المئة.

هذه الأحداث الساخنة لم تمنع صحيفة «الجريدة» الكويتية أن تضع خبر منعي دخول الكويت على صدر افتتاحيتها، قائلة «إن الكويت تغيرت»، ثم كتب الزميل الدكتور غانم النجار مقالة بعنوان «ليلة القبض على بدرية»، وأعلن اثنان من النواب السابقين في مجلس الأمة احتجاجهما على القرار، فيما هاج «تويتر» بالاعتذار والاحتجاج، واتصل بي تلفزيون «اليوم» الكويتي في برنامج «توك شو» لأخذ تصريح مني وأنا ما زلت في مطار الكويت، كما استكثرت نقابات وجمعيات نفع عام كويتية قرار المنع، وحين وصلت إلى دبي كان الزملاء والزميلات يسألون عني ويدعوني ويأخذون مني تصريحاً، لصحف مثل «الحياة» و «إيلاف» و «الشرق» و «الجزيرة أون لاين» و «عكاظ»، وترتيب لقاء بث في أخبار قناة «العربية». كما وعد الزملاء في «مراسلون بلا حدود» العالمية، وهيئة حقوق الإنسان في الرياض بإصدار بيان، كذلك ناقش الزميل العزيز إدريس الدريس خبر منعي من دخول الكويت في برنامجه «الأسبوع في ساعة» مع ضيوفه الكرام الأساتذة جمال خاشقجي ويحيى الأمير وعبدالله الكعبد ورشود الخريف، فحظيت بكرم دعمهم ونبيل موقفهم.

هل أطمع بأكثر من هذا؟ بالتأكيد لا، لكن، لم يكن بودي أن اضطر لسرد هذه المواقف من زملاء الصحافة والإعلام والمنظمات، خوفاً من الوقوع في شبهة التفاخر غير الحميدة، لولا أن هناك طرفاً غائباً عجزت عن فهم غيابه، فهو الحاضر الغائب دائماً، إنها «هيئة الصحفيين» الموقرة، التي آخر علمي بها أنها تفرش مبنى كبيراً كلفها ملايين الريالات، ثم أنشأت بعده مقهى، ثم انقطعت أخبارها عنا، هل هي نائمة أم أن صوت «الدريل» عالٍ فلا يسمعون كل هذا اللغط؟ وبودي لو أميل لـ «جمعية الرأي» الشابة التي أنشئت حديثاً، وأقول لها «حتى أنت يا بروتس»، لكنني تذكرت أنها لم تستأجر المبنى بعد، أو أنها مشغولة بتعليق اللوحات على الجدران. لكني لم أنسَ بعد، وقد ذكروني في مطار دبي بأني مجرد «كاتبة».



من باب النصح والإرشاد

المصدر: جريدة الحياة الأحد 18 محرم 1434 هـ - 2 ديسمبر 2012م
<http://alhayat.com/OpinionsDetails/458128>

سوزان المشهدي

أذهلني تصريح لمسؤول العلاقات العامة والإرشاد - أقصد الإعلام في وزارة الشؤون الاجتماعية - في تعليقه الكريم على خبر طرد مواطنة راجعت مكتب الضمان بصحبة ابنها البالغ من العمر سبعة أعوام، إذ أفاد في التصريح المنشور بتاريخ 15 محرم 1434 هـ بعد شهر وأكثر على نشر الخبر بالآتي: إشارة إلى الخبر المنشور بصحيفةكم الغراء بعنوان «ضمان جازان يطرد مراجعة لاصطحابها طفلاً».

نفيدكم بأن المراجعة لم يتم طردها، وإنما تم التعامل معها من حارسات الأمن وفق واجباتهن الوظيفية، إذ طلبت منها حارسة الأمن على - سبيل النصح - وضع ابنها لدى الحارس بصالة الانتظار الرجالية، على اعتبار أن الابن يبلغ من العمر (7) أعوام - بحسب إفادة والدته - ومن غير المناسب دخوله لقسم نسائي، لكن المستفيدة رفضت على رغم تقبلها للنصيحة وتفهمها للوضع، وما يسببه ذلك من حرج مع المراجعات، بخاصة من هن أرامل ما زلن في العدة، ولا يخفى عليكم أن الطفل في عمر (7) أعوام، ويعتبر في سن التمييز، يحرم خروجه على المرأة المعتدة، وعلى رغم ذلك لم يتم إجبار المستفيدة على الخروج من المكتب، بل تم استكمال إجراءات معاملتها ومغادرتها بهدوء.

وتزامن مع هذا الموقف وجود موظفة من هيئة حقوق الإنسان أتت لقراءة ما حدث، فسألت حارسة الأمن: هل لديكم ما تستندون إليه؟ فأجابتها بأنه لا يوجد قرار في هذا الشأن، بل هو من باب النصح والإرشاد تطبيقاً لما جاء في الشريعة الإسلامية، مع الإشارة إلى ما أوضحنا سابقاً، بتخصيص المكتب صالة انتظار لمن لديهن أطفال برفقتهن أثناء مراجعتهم، لرفع الحرج مع مراجعات المكتب.

على رغم الرد المتأخر الذي احتاج - على ما يبدو - إلى بحث وتقص ثم «مخمخة»، جاء الرد الذي يرفع الضغط العالي ويخفض الضغط المنخفض، وأحياناً قد يجلب معه صدمة عصبية ثقافية اجتماعية. لدي أسئلة عدة لمسؤول العلاقات العامة، أولاً: لماذا لا نعترف بأن غالب مكاتب وزارتنا تسير بحسب الأهواء والثقافة، وليس بحسب الأنظمة؟ ولو كان بحسب الأنظمة لوجدت لوحة كبيرة مكتوبة، أو بها رسوم تعبيرية ترسم الأم ومعها طفل، بحيث يكون فوق صورة الطفل حرف (X) أحمر اللون، لتعرف الأم أن الطفل الذكر الذي ترك «بامبرز» قبل أعوام عدة، هناك حرج من دخوله على المراجعات والأرامل، لاحتمال أن تكون هناك امرأة معتدة!

سؤالي الثاني: لو وجدت الصالة التي تفضلت بذكرها والخاصة بدخول النساء مع أطفالهن، لوجهتها حارسة الأمن إليها من دون الحاجة لأن تطلب منها ترك طفلها لدى الحارسة!

أختم، ما دمنا نتعامل مع الطفل «أبو سبع سنين» بأنه في سن التمييز، وهناك خوف من دخوله على النساء حتى لا يفتتن به ولا يفتتن بهن، فإنني أرجو تعليق هذه الأنظمة بوضوح، وعدم تركها لعرف وثقافة الناصحات، مع تخصيص شبك لهؤلاء الصبية، يتولى هو مراجعة الضمان عوضاً عن والدته من باب النصح والإرشاد أيضاً!

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

الغلاييني: كثير من الهاربات يُعدن إلى عائلاتهم

الصويان: العنف الأسري يتصدر أسباب هروب الفتيات في المملكة

المصدر: جريدة الشرق السبت 17 محرم 1434 هـ - 1 ديسمبر 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/12/01/604059>

الدمام- هند الأحمد
أكدت المستشارة الأسرية، الدكتورة نورة الصويان، أن العنف الأسري، يتصدر أسباب هروب الفتيات في المملكة، مطالبة بتكاتف جميع الجهات، للحد من هذه الظاهرة، عبر توعية المجتمع، ونشر مهارات التربية، القائمة على الحب والتقبل. مضيفة أن احتياج المرأة إلى «الأمان النفسي» يفوق احتياج الرجل، مرجعة الأمر إلى طبيعتها، وكونها مجبولة على الرحمة، فتبحث عن العاطفة بشكل مستمر، مبينة بأن 80% من البيوت السعودية تفتقر إلى مشاعر الحب. أسباب الهروب
وتعدد الصويان بعض أسباب هروب الفتيات في المملكة، مثل عجز الأسرة عن احتواء الأبناء، العنف الأسري، افتقاد الأسرة إلى ثقافة الحوار، فضلاً عن «الجفاف العاطفي»، والتربية الصارمة، تفضيل الذكور على الإناث، إضافة إلى دور المؤثرات الإعلامية السلبية، واضطراب الوسط الأسري، وإجبار الفتاة على الزواج أيضاً. وتوّه الصويان إلى أن هروب الفتيات لا يشترط تصنيفه ضمن حالات «الانحراف»، مؤكدة على أهمية دور رجال الدين في تصحيح النظرة إلى المرأة، لا سيما التركيز على عدم التفريق بين الذكور والإناث في المعاملة. نوادي الفتيات
وتنادي الصويان بإنشاء مؤسسات تُعنى بالفتيات، مع توفير نواد اجتماعية لشغل أوقات الفراغ، والحد من تسرب الفتيات في التعليم، بالإضافة إلى تفعيل دور المرشدة الطلابية والمدرسة في التعامل مع مثل هذه القضايا، وتفعيل الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة بهذا الشأن، مشيرة إلى ضرورة توعية الفتيات بحقوقهن من خلال المؤسسات المجتمعية، خاصة المدرسة ووسائل الإعلام، وإنشاء مراكز للوالدين، لتقديم المشورة في التعامل مع مشكلات الأبناء، تحديد عقوبات تجرّم من يتعدّى على الفتاة بأي شكل، والسعي لنقل العنف الأسري من الشأن الخاص إلى الشأن العام، والفصل بين الفتيات في مؤسسة رعاية الفتيات بحسب السن ونوع المشكلة، لأن التمييز وإدراك الأحداث يختلف بين الفتيات الصغيرات في العمر، عمن هن أكبر سناً. السعي للإصلاح
وتضيف الصويان، محاولة احتواء مشكلة الهروب والسعي للإصلاح بين الفتاة وأسرته وعدم تحويلها لقضية جنائية، التركيز على البرامج التأهيلية لأسر ضحايا العنف الأسري أو الجانحات من قبل المؤسسات المجتمعية، إنشاء مراكز الإرشاد الأسري على مستوى الأحياء لتسهيل الوصول للخدمات والمساهمة في نشر التوعية، التركيز على محاربة الفقر والأمية، خاصة بين النساء والفتيات، فتح مجالات الدراسة والعمل بتنوع أكبر وتخصصات أكثر للفتيات، فتح مجالات الدراسة والعمل بتنوع أكبر وتخصصات أكثر للفتيات. حلول جذرية

وأشارت استشارية برامج «تمكين المرأة» لبنى الغلاييني إلى أن كثيراً من الفتيات اللواتي يتعرضن للعنف الأسري، ويهربن إلى دور الحماية يتم إعادتهن إلى أسرهن، دون وجود حلول جذرية لمشكلة المعنفة الهاربة فدور الحماية هي ليست الحل وحول دور التحولات الحضارية والثقافية والاقتصادية، إضافة إلى الفقر والبطالة وأثرهما على إحداث التغيير في تنشئة الأسرة ومساهمة في انتشار هروب الفتيات، قالت غلاييني «إن هذه التطورات تؤثر ولكن ببطء شديد والتركيز

على النواحي الاقتصادية يكون أكثر كونها تفعل قوانين خاصة بتمكين المرأة بيئياً وثقافياً وحضارياً إضافة إلى أثر ذلك نفسياً على المرأة وأوضحت غلاييني أن الأعراف مازالت تحكم وخاصة في المناطق النائية».



أهملوا علاجه في الطوارئ.. وأبلغوا عنه الشرطة حين ضجّ بالشكوى مريض بسيولة الدم يصاب بنزف حادّ لعدم توفر الدواء في

مركزي“ الدمام

المصدر: جريدة الشرق السبت 17 محرم 1434 هـ - 1 ديسمبر 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/12/01/603859>

الدمام – سحر أبو شاهين

كشفت حالة نزف حادّ لمريض يعاني من سيولة الدم، عن افتقار مستشفى الدمام المركزي لأدوية التجلط، الأمر الذي يشكل خطراً على هؤلاء المرضى يصعب تداركه. وكان المريض حسن جبران حسن، قد تعرض لنزف حادّ من الأنف، صاحبه دوار وآلام في البطن، وهي الحالة التي عاناها ولم يجد علاجاً لها في المستشفى خلال المرات الثلاث التي راجع فيها للسبب ذاته، ولم يتوقف الأمر عند عدم وجود الدواء، بل تعداه إلى إهمال حالته، والادعاء بأنه همّ بالاعتداء على الأطباء.

وقال المريض لـ«الشرق»: قدمت لإسعاف مركزي الدمام عن طريق الهلال الأحمر وأنا أعاني من نزف شديد من الأنف، ودوار، وآلام في البطن. وبعد وصولي همّ طبيب الطوارئ بالكشف عليّ في صالة الطوارئ أمام أنظار الجميع، بخلاف الأنظمة التي تكفل للمريض الخصوصية والاحترام، وبعد إيجاد سرير تركت لمدة نصف ساعة دون تدخل أو أي إجراء علاجي، رغم أن النزف كان مستمراً. ويستطرد مؤكداً أن هذا الإهمال دفعه إلى مناداة الطبيب أكثر من مرة، إلا أنه قوبل بالتجاهل من الطاقم الموجود، بل إن طبيباً استاء من صراخه، أخبره بأن لا يرفع صوته أو يغادر المكان. وقال إن رجال الأمن في الطوارئ تدخلوا، واستدعوا المدير المناوب، وأبلغوا الشرطة مدعين أنه تطاول على الأطباء وطاقم العمل في قسم الطوارئ.

وذكر المريض أن الأطباء والمدير المناوب عندما اكتشفوا أن الدواء مازال غير متوفر في المستشفى، قرروا تحويله إلى مستشفى آخر، وألزموه بالانتظار حتى تبدأ فترة عمل الطاقم الآخر، ليتم نقله في سيارة إسعاف. وهنا قرر المواطن وضع حد لمعاناته بمغادرة المستشفى، مستقلاً سيارة «أجرة» متجهاً إلى مستشفى الملك فهد التخصصي، الذي استقبله، وقام الأطباء فيه بما يلزم لعلاج. وطالب المواطن وزارة الصحة بإنصافه ومحاسبة المقصرين في توفير الدواء له، والمتخاذلين عن مساعدة المرضى. جدير بالذكر أن شهود عيان ذكروا أنهم رأوا المواطن ملطخاً بدمائه، ويتجول ماشياً، يبحث عن مقدم له الخدمة، ويطلب بعلاجه ومساعدته في الطوارئ، ولكن دون جدوى.

في انتظار رد المتحدث

حاولت «الشرق» التواصل مع المتحدث في مديرية الشؤون الصحية طارق الغامدي، للحصول على ردّ يفسر سبب إهمال حالة المريض، فضلاً عن عدم توفر الدواء في المستشفى، إلا أن أي ردّ لم يصل حتى كتابة هذه السطور.

.. غدا في جلسة قد تكون معلنة

الشورى“ يسائل وزير التربية عن مشروع الملك لتطوير التعليم وقضايا المعلمين والمعلمات وتحسين مستوياتهم وحقوق الطلاب

المصدر: جريدة الرياض السبت 17 محرم 1434 هـ - 1 ديسمبر 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/12/01/article788849.html>

الرياض عبدالسلام البلوي :

يسائل مجلس الشورى غداً الأحد في جلسة قد تكون غير سرية وزير التربية والتعليم سمو الأمير فيصل بن عبدالله بن محمد آل سعود، في جلسة عامة لمناقشته حول أداء الوزارة وربما لن تخلو المناقشة من التساؤل عما يتعلق بالنواحي التعليمية الإدارية والمالية والمباني المدرسية ومستوى الأمن والسلامة فيها والتجهيزات المدرسية وأهم الانجازات المتحققة على هذا الصعيد، وأبرز الصعوبات والتحديات التي تواجه الوزارة أمام أدائها لمهامها الإدارية والمالية، إضافة إلى أوضاع التعليم والمدارس السعودية في الخارج والتعليم الأهلي والأجنبي، إلى جانب ما يتعلق بالعنف والسلوكيات في المدارس ومدى فاعلية لائحة السلوك المعمول بها.

ومن المواضيع المثيرة للأسئلة أوضاع خريجات الكليات المتوسطة، والتشكيلات المدرسية والرتب الوظيفية وما يتعلق بالدرجة المستحقة للمعلمين الذين تم تحسين مستوياتهم الوظيفية، وإمكانية الاستفادة من خريجات الكليات المتوسطة في الوظائف المساندة أو العمل على إعادة تأهيلهن لتعليم الصفوف الأولية، إضافة إلى مناقشة العجز في الكوادر التعليمية في عدد من التخصصات، وموضوع التدريب التربوي والمناهج الجديدة والإدارة المدرسية وحوافز المدرسين والمشرفين وكذلك ما يتعلق بمدارس الأحياء، وكل مايتعلق بأوضاع المعلمات اللاتي يعانين المسافات الطويلة والبعيدة عن أماكن إقامتهن، وطريقة إعلان حركة نقل المعلمين أثناء العام الدراسي، وسن التقاعد للمرأة وتعديل الإجازة الاضطرارية للمعلمة.

وربما لن يغيب عن جلسة الشورى غداً، برنامج «لم الشمل» حيث شهدت تعيينات أخيرة شكوى عدد من المعلمين والمعلمات تعيين الزوج «المعلم والمعلمة» في خارج منطقة الآخر وبالتالي تشتيت الأسرة بدلاً من لم الشمل..! من جهته قال رئيس لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي بالمجلس الدكتور أحمد بن سعد آل مفرح أن حضور سمو الأمير فيصل غداً الأحد تأتي لمناقشته في الأمور التي تتعلق باختصاصات وزارته وعرض التوجهات المستقبلية للوزارة على أعضاء الشورى وذلك لأهمية مواكبة المجلس لمرحلة التطوير في التعليم، والاطلاع على ما تتضمنه هذه التوجهات لإبداء ما يروونه بشأنها إسهاماً منهم في عملية تطوير التعليم.

وأشار آل مفرح إلى أن المجلس دعا عبر وسائل الإعلام وموقعه على شبكة الانترنت ممن له رغبة من المواطنين بطرح تساؤلاته على سمو وزير التربية والتعليم من خلال آلية يتم بموجبها استقبال الأسئلة ورصد كل الطلبات ووضعها في محاور طرحها لجنة الشؤون التعليمية على الوزير في بداية المناقشة.

ولأهمية قطاع التعليم الذي يكاد لا يخلو منزل في المملكة من علاقته بالتعليم، وكثرة الإشكالات والتساؤلات حوله، أفاد د. آل مفرح إن المجلس تلقى حتى ظهر يوم أمس الجمعة أكثر من (700) رسالة تحمل أسئلة مواطنين وملاحظاتهم فيما يقع ضمن اختصاصات ومسؤوليات وزارة التربية والتعليم وذلك عبر البريد أو من خلال موقع المجلس على شبكة الانترنت عبر الرابط المخصص لذلك مبيناً أن أسئلة واستفسارات المواطنين وأعضاء المجلس التي سوف يتم طرحها على سمو الوزير سوف تتناول العديد من القضايا التربوية والتعليمية الراهنة والتي من المتوقع أن يكون منها مشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم «تطوير» وما يتعلق بإنجازاته ومهامه التي أنشئ من أجلها، وكذلك مستجداته وخطته

المستقبلية، وقضايا المعلمين والمعلمات من ناحية تطوير أدائهم المهني، وتدريبهم وتحسين مستوياتهم الوظيفية، وتحقيق
القدر الكافي من الرضا الوظيفي لهم، وكذلك ما يخص الطالب فيما يتعلق بحقوقه وواجباته ومسؤولياته، وتغذيته وأمنه
وسلامته وبما يسهم بإذن الله في الارتقاء بالمخرج التعليمي معرفياً ومهارياً وسلوكياً، إضافة إلى البيئة التعليمية وما
يرتبط بها من مبان وتجهيزات النشاط، وأخيراً البرامج الصفية واللاصفية.



السرقه والتسول وصناعة الخمر ثمن السكوت عن

المتسللين..!

المصدر: جريدة الرياض السبت 17 محرم 1434 هـ - 1 ديسمبر 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/12/01/article788865.html>

تنومة، تحقيق- سعيد معيض

لا تستغرب في كثير من محافظات وقرى وهجر المملكة من مشاهدة أعداد كبيرة من المتسللين المجهولين؛ ممن دخلوا
البلاد بطرق غير شرعية ونظامية، وشكلوا أعداداً كبيرة أصبحت خطراً دائماً على المواطنين، من خلال ما يمارسونه من
سراقات واعتداءات، فضلاً عن تصنيعهم للخمر وترويجها، مستغلين بُعدهم عن مراكز الأمن الكبيرة في المدن، حتى
استطاعوا العمل كمجموعات متعددة للتهريب إلى المدن، وتتحدث أصول معظمهم إلى منطقة "القرن الإفريقي"،
و"اليمن"؛ بسبب ما تعانيه بلدانهم من مصاعب اقتصادية.
ظاهرة مخيفة

وتساءل "فيصل البكري" عن تواجد أعداد كبيرة من المتسللين ومخالفات أنظمة الإقامة في محافظة "النماص"، وينتشرون
في جنوب المملكة بشكل عام، خاصة في الجبال والوديان القريبة من القرى والمحافظات؛ مما شكل ظاهرة مخيفة، مبيهاً
أن المتسللين ينتشرون أثناء النهار في كل مكان بحثاً عن عمل أو مصدر رزق، أو عن طريق التسول، ووصلوا إلى
السرقه، الأمر الذي ضاعف مخاوف أهالي تلك المناطق.

وسرد ما شاهده في إحدى الليالي بالقرب من منزله وقال: بعد أن صليت العشاء لاحظت وجود نار في "جبل شعير" في
النماص، فتوجهت إلى موقع تلك النار مشياً على الأقدام حتى أعرف ماذا يحدث، وعند اقترابي من مصدر النار بحوالي
خمس مائة متر وجدت نفسي بين أكثر من عشرين رجلاً وأكثر من خمس فتيات أعمارهم ما بين (20) و(30) عاماً يحملون
(شواكيش)، وعندها ارتعدت فرائصي من نهاية مؤلمة، ولكن كان لطف ربي اقرب وجاملتهم بابتسامة لطيفة، وطمأنتهم
أنني لست شرطياً ولاطفتهم ثم أدت ظهري وأنا أتوقع ضربة في رأسي في أي لحظة، وعند وصولي إلى البيت أقفلت
باب الحوش وباب العمارة وأنا أقول في نفسي "يارب سترك".

وعن العدد المتوقع للمجهولين في النماص قال إن عددهم كبير وبالمئات، مما يشكل خطراً على المجتمع، لا سيما أنهم
صغار سن، ومن ضمنهم نساء ورجال، مبدئياً خشيتهم من أن يمتهنوا سلوكيات خاطئة تؤثر سلباً على أبناء المنطقة، فضلاً
عن إمكانية انتشار الأوبئة والأمراض بسبب إهمالهم لأنفسهم وعدم توفر الرعاية الصحية لديهم، داعياً من يرغب في
رؤية هؤلاء المتسللين إلى الذهاب بعد صلاة الفجر إلى الحقول والمنازل القديمة بالنماص، ويجدهم شلاً ومجموعات
ينتشرون في كل مكان.

هجرة السكان

ويرى "سالم الزيداني" أن سبب تواجد المجهولين في القرى يعود في الأساس إلى هجرة معظم سكانها منها، وبالتالي وجد
هؤلاء المجهولون المجال دون مضايقة أو خوف، مبيهاً أن الحل يتمثل في العودة إلى تلك الأماكن، من خلال توفير
الخدمات الضرورية والوظائف والجامعات للبنين والبنات؛ مما ساهم في نموها، ومن ثم التصدي إلى هؤلاء المخالفين،
خصوصاً أن كثرة السكان تستلزم زيادة عدد القوات الأمنية وبالتالي ضبط الأمن بشكل أفضل.

اعتداءات وسلب

وشدد "رافع الشهري" على أن المتسللين مجهولي الهوية متواجدون بكثافة في كثير من قرى الجنوب -التي أصبح أهلها يضعون أياديهم على قلوبهم خشية أي تعديات من هؤلاء المخالفين- بعد أن تكررت الاعتداءات والسلب والإفساد، وبيع المخدرات والخمور، دون أن يواجه ذلك حزمًا كافياً لردع تصرفات هؤلاء، مبيناً أن شيوخهم يتوزعون في المساجد للتسول عند أوقات الصلوات، ويتجولون في الأسواق والطرق، ونسأؤهم وأطفالهم يتسولون عند الإشارات المرورية وأرصفة الشوارع.

وقال: شاهدت في إحدى مناسبات الزواج في إحدى قرى محافظة المجاردة، دخول عشرة رجال في عنفوان شباب وأصحاب بنية جسمانية كبيرة، وقد احتزم كل منهم إما بخنجر أو عصا، ودخلوا إلى صالة الطعام قبل الضيوف، وأكلوا حتى شبعوا، ثم أخرج كل واحد منهم كيس نفايات كبير، وسكب الصحن بما فيه من طعام، وحمله على ظهره وسط دهشة الضيوف، وخرجوا صوب الجبل مسرعين"، مشيراً إلى أن المتسللين يقطنون في أعالي الجبال، في هجر تركها أهلها لعدم وجود الخدمات، وينزلون ويفعلون مثلما فعلوا في المناسبات، ويدخلون الأسواق، ويأخذون منها ما يريدون دون حسيب أو رقيب، بعد أن يرهبوا البائع بالخناجر والتهديد.

مخاطر عديدة

وأوضح "سلمان الشهري" -متخصص في شؤون القرن الأفريقي- أن تواجد هؤلاء المهاجرين غير الشرعيين له أخطاره الأمنية والاقتصادية والاجتماعية في المملكة؛ خصوصاً تلك المدن والقرى والهجر التي يتواجدون فيها بكثافة، مما يؤثر أحياناً في التركيبة السكانية والوضع الأمني والاجتماعي، منوهاً أن المملكة ليست المستهدفة الوحيدة بالهجرة، حيث إن هجرتهم تشمل دول مجلس التعاون الخليجي، وبعض الدول العربية وأوروبية أخرى.

وقال إن الهجرة المستمرة ترجع إلى أسباب اقتصادية، مبيناً أن الصومال أصابها جفاف قبل عدة سنوات؛ مما ضاعف سوء الأوضاع الاقتصادية لديهم، فضلاً عن بلدهم يعاني من عدم وجود مشروعات تنمي خيراته بلادهم لعدم وجود الدعم، مقترحاً أن تتضافر جهود الدول العربية وخصوصاً الخليجية بتخصيص صندوق لدعم هذه البلدان، وتمويل مشروعات تنموية في الصيد والزراعة، خصوصاً أن "الصومال" تملك أطول ساحل في أفريقيا، وعلى الرغم من ذلك لا يُستغل من قبلهم بسبب عدم توفر وسائل صيد حديثة.



استراتيجية الإسكان: 3 ملايين سعودي يتلقون إعانات الشؤون الاجتماعية والعمل

المصدر: جريدة الحياة السبت 17 محرم 1434 هـ - 30 ديسمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/457943>

الرياض - عبدالعزيز العطر

ذكرت «الاستراتيجية الوطنية للإسكان» أن عدد السعوديين الذين يتلقون إعانات من وزارتي الشؤون الاجتماعية والعمل تجاوز 3 ملايين نسمة، بما تفوق نسبته 15 في المئة من عدد السكان. لكنها اعترفت بأن هذا الإحصاء «منبثق من نقاشات غير رسمية». وأكدت أن المخزون السكني المعد للإيجار على مستوى مناطق المملكة لا يتجاوز 5 في المئة. وأضافت: «تقدر الجمعيات الخيرية أن هناك حوالي 70 ألف أسرة في حاجة إلى وحدات سكنية، غير أن وزارة الشؤون الاجتماعية تقول إن الرقم أعلى من ذلك بكثير، بناءً على عدد الحالات التي تقدم لها الرعاية، التي بلغ عددها 470 ألفاً في عام 2009، فيما يبدو أن الرقم ازداد بشكل كبير منذ ذلك التاريخ والتعديلات التي أدخلت في مطلع آذار (مارس) 2011 زادت من عدد الأفراد الذين يمكن مساعدتهم في كل حال، وتشير النقاشات غير الرسمية إلى أن عدد السعوديين الذين تمّ وزارتا الشؤون الاجتماعية والعمل العون إليهم تجاوز 3 ملايين».

وأشارت الاستراتيجية الوطنية للإسكان إلى أن «سوق الإيجار في المملكة مُحكم، ومعدلات الشغور منخفضة، لكن ذلك قد يتغير، كما أن معظم النمو في الطلب على الإيجار يمكن أن يعود إلى الانخفاض الحاد في غير السعوديين، وإذا ما نجحت أخيراً سياسات السَّعودة المُعلن عنها، فإن السكان غير السعوديين سيشهدون حالاً من الركود، ما سيحدّ من الطلب، إضافة إلى أن تطبيق برنامج الإسكان من وزارة الإسكان خلال الفترة القريبة، يسهم في إمكان تحويل الكثير من الأسر السعودية من الإيجار إلى امتلاك المساكن، ما يخفض الطلب على الوحدات المستأجرة بشكل أكبر».



مركز تأهيل شامل يكتفي بتقديم الأكل والشرب لـ 400

معوق

المصدر: جريدة الحياة السبت 17 محرم 1434 هـ - 30 ديسمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/457822>

الأحساء - «الحياة»

انتقد ذوو احتياجات خاصة وأسرهم، مستوى الخدمات المقدمة في «مركز التأهيل الشامل للمعوقين» في محافظة الأحساء، مشيرين إلى أن الرعاية في المركز الذي يضم نحو 400 معوق ومعوقة، يحملون إعاقات جسدية تتفاوت بين «المتوسطة» و«الشديدة»، وعقلية بين «التخلف الشديد» و«المتوسط»، تنحصر في «تقديم الأكل والشرب وتوفير مكان النوم» بحسب الأهالي والمعوقين، الذين اضطر بعضهم إلى هجر المركز، والانتقال إلى مراكز أخرى، تتوافر فيها الخدمات التي يفتقدها مركز الأحساء، وبخاصة «التعليم والتأهيل».

وطالب ذوو المعوقين، مركز التأهيل الشامل، بضرورة «إدخال البرنامج التعليمي»، لافتين إلى أن «الرعاية الأساسية لا تقل ضرورة عن الرعاية الصحية والنفسية»، منتقدين اقتصار دوره على «تقديم الغذاء والوجبات»، في مقابل «إهمال الجوانب الفكرية والتعليمية».

وقالت مريم سالم، وهي شقيقة معوق حركياً، لـ«الحياة»: «التحق أخي بالمركز قبل 20 سنة، وهو لا يعرف القراءة والكتابة. ولا يميز بين الحروف والأعداد. وتشكي والدته التي منعها المرض من احتضانه، من أن ابنها الذي تجاوز الآن الـ 25 من عمره، لا يحيط علماً بالصلاة أو الطهارة».

وألفت مريم، باللوم على المركز الذي «تنحصر رعايته للمعوقين في تقديم الأكل والشرب. وكأنه يرفع قطيعاً من الحيوانات، وليس بشراً»، مؤكدة أن «التعليم حق من حقوقهم البديهية، وبخاصة لأصحاب الإعاقة الحركية، باعتبار أن عقولهم سليمة». وأبدت استياءها من «تولي العمالة، شؤون المعوقين كافة. على رغم افتقار هذه العمالة للخبرة، فضلاً عن عدم امتلاكها التأهيل اللازم».

وفضل المعوق محمد، الذي يعاني من شلل قدميه، عناء التوجه إلى مركز تأهيل المعوقين في الرياض، على الالتحاق بمركز الأحساء، بسبب «انعدام التعليم فيه»، مؤكداً على «تفشي الإهمال والرعاية السيئة». ولفت إلى أن المركز «لا يتمتع برعاية من المسؤولين. ولا يتوافر فيه غير طبيب واحد، يعالج جميع المرضى. كما يستقبل جميع الحالات المحولة إلى المستشفى، ما يتسبب في فوضى انتظار مواعيد الكشف، وإهمال بعض الحالات، وتهميش بعضها، ما يؤدي إلى مضاعفة الألام، وإتباع ذويهم» بحسب قوله.

ووفق وزارة الشؤون الاجتماعية في موقعها على الإنترنت، فإن مراكز التأهيل الشامل: هي نمط من مراكز رعاية المعوقين وتأهيلهم يضم أقساماً للتأهيل المهني، وأقساماً للتأهيل الاجتماعي لشديدي الإعاقة. وقد استحدثت هذه المراكز لتجميع الخدمات التأهيلية في وحدة واحدة تقدم خدماتها من مصدر واحد وتحت إشراف إدارة واحدة لجميع فئات المعوقين من الجنسين كل على حده، وتقدم فيها جميع الخدمات والمزايا الواردة ضمن مراكز التأهيل الاجتماعي، ومراكز التأهيل المهني، وبنفس شروط القبول السابقة الخاصة بهذه المراكز مجتمعة. يشار إلى أن إدارة التأهيل الاجتماعي تختص بكافة الإجراءات الإدارية والفنية المتعلقة بالمستفيدين من الخدمات الإيوائية في المراكز والمؤسسات التأهيلية وطلبات المعوقين

الراغبين في الحصول على خدمات الرعاية الاجتماعية وبرامجها أو المساعدات المالية. فيما تختص إدارة التأهيل المهني بمتابعة الإجراءات المتعلقة بتعليم المشلولين والتأهيل المهني للمعوقين (جسدياً أو حسيّاً أو عقلياً) على أنسب المهن لقدراتهم المتبقية بعد الإعاقة والعجز وتوظيفهم، وذلك لتحقيق الأهداف الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية وتحويلهم إلى أفراد منتجين قادرين على التفاعل والتكيف في المجتمع تكيفاً اجتماعياً ونفسياً سليماً يتيح لهم الاندماج والمشاركة وتأكيد الذات في محيطهم الأسري والاجتماعي بتدريب المعوقين الصالحين لذلك ومتابعة تدريبهم سواء داخل المراكز أو خارجها. ويبلغ عدد مراكز التأهيل الشامل عشرين مركزاً موزعة على مختلف مناطق المملكة ويجري التوسع في إنشاء هذه المراكز لتغطي كافة الاحتياجات الإيوائية والتأهيلية للمعوقين.



مصدر في صندوق الموارد البشرية لـ عكاظ:

آليات جديدة لدعم المواطنين العاملين في القطاع الخاص

المصدر: جريدة عكاظ السبت 17 محرم 1434 هـ - 1 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121201/Con20121201552043.htm>

صالح الزهراني (جدة)، فارس القحطاني (الرياض) كشف لـ «عكاظ» مصدر مطلع في صندوق تنمية الموارد البشرية «هدف» عن توقعات أن يعلن وزير العمل المهندس عادل فقيه اليوم عن آليات جديدة لدعم الموظفين الذين يدعمهم الصندوق في القطاع الخاص، بالإضافة إلى توقعات بشأن امتيازات جديدة لشركات النطاق الأخضر.

وتوقع المصدر أن يتحدث وزير العمل عن قرار رفع تكلفة العمالة الوافدة 200 ريال شهرياً، ومستجدات ذلك القرار وأثاره على القطاعات الخدمية وغيرها.

ويشار إلى أن وزير العمل أعلن خلال زيارته مؤخراً المعهد ريادة بالرياض أن هناك 200 ألف منشأة لا يعمل فيها سعودي واحد، مؤكداً أن تجربة «ريادة» يجب أن يحتذى بها كنموذج في تقديم الدعم للشباب السعودي والشابات في تمكينهم من توليد الوظائف بدلاً من البحث عنها.

إلى ذلك أجرى صندوق تنمية الموارد البشرية «هدف» 10 دراسات عن مستويات الأجور في القطاع الخاص، وإعادة هيكلة سوق العمل، ومعوقات التوظيف، وبرامج التدريب والتوظيف المختلفة. تطرقت الدراسة الأولى إلى مستويات الأجور في قطاع الأعمال ومدى تأثيرها على استمرارية المدعومين في الصندوق في العمل بعد انتهاء فترة الدعم. يأتي ذلك فيما أشار تقرير ناقشه مجلس الشورى مؤخراً إلى ارتفاع نسبة التسرب من برامج الصندوق التدريبية والتوظيفية إلى 39 في المئة من إجمالي الذين تم تدريبهم وتوظيفهم الأمر الذي رآه البعض هدراً للمال العام.

أما الدراسة الثانية فتطرقت إلى واقع المنشآت الصغيرة، والمتناهية الصغر، ودورها في توفير فرص عمل للشباب، وتناولت الدراسة الثالثة الرضا الوظيفي للعاملين في القطاع الخاص في ظل شكاوى متكررة من طول ساعات الدوام، وقلة الرواتب لتوفير الحد الأدنى لمتطلبات المعيشة من مسكن وإيجار وغذاء.

كما ناقش الصندوق وفقاً للتقرير المنشور على موقعه الإلكتروني هيكلة سوق العمل والثغرات التي تحول دون ترشيد استقدام العمالة الوافدة، وإحلال العمالة الوطنية مكانها، وكذلك معوقات التوظيف في مجالي السياحة والإعاقة، فضلاً عن ظاهرة السعود الوهمية. وتطرقت دراسة أخرى للصندوق إلى ضرورة حصر فرص العمل الموسمية، والعمل على توطينها، وواقع برامج التدريب والتوظيف التي يقدمها الصندوق، وأثار عقود التعهيد على الحد من فرص التوظيف للسعوديين. وأشار التقرير إلى تقديم الصندوق فرصاً تدريبية ووظيفية بلغت 60 ألفاً في عام 2010، بإجمالي تمويل بلغ ثلاثة مليارات ريال. ويواجه الصندوق انتقادات عديدة من جانب خبراء الاقتصاد بدعوى ضعف برامجها، وتلاعب بعض مؤسسات القطاع الخاص بأهداف البرامج، وممارسة السعود الوهمية. يشار إلى أن القطاع العام والخاص يستقدمان قرابة مليوني عامل سنوياً، فيما لا تزال أعداد الذين يتم توظيفهم محدودة مقارنة بهذه الأرقام.

خبراء يقدمون الترياق المضاد لسموم اللا مبالة والإهمال الجسيم أخطاء الطب تحسمها الشفافية ومصارحة المرضى بالحقائق

المصدر: جريدة عكاظ السبت 17 محرم 1434 هـ - 1 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121201/Con20121201552039.htm>

محمد داوود (جدة)

رأى خبراء في الصحة أن الحد من الأخطاء الطبية يحتاج إلى مراجعة الأنظمة بكافة أبعادها، ومراجعة البنية التحتية ومعدلات الخدمة. وطلبوا في أحاديث مع «عكاظ» ضرورة أن تكون العلاقة بين الطبيب والمريض الذي ينتظر إجراء عملية جراحية قائمة على الصراحة والوضوح لا الغموض الذي قد يترتب عليه أخطاء قد تهدد صحة وحياة المريض. ويدعو الخبراء الأطباء إلى توضيح كل المضاعفات التي قد تحدث للمريض أثناء وبعد العملية الجراحية. وانتقد المتحدثون ما اسموه «تساهل بعض الأطباء مع ضوابط إجراء العمليات» حيث يؤدي ذلك إلى انعكاسات خطيرة تهدد حياة المريض. ودعوا إلى سن عقوبات أكثر صرامة والتشهير بالأطباء في حالة ثبوت الخطأ الطبي. كما طالبوا التفريق بين الخطأ الطبي والمضاعفات واردة الحدوث بعد العملية.

المدير التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون البروفيسور توفيق أحمد خوجة يقول إن الدراسات المسحية في المملكة أكدت أن نسبة الأخطاء الطبية التي تحدث أثناء الولادة تبلغ 27%، وأثناء العمليات الجراحية 17%، وفي الحالات الباطنية 13% وفي الأطفال 10%، مشيراً إلى أن جميع الدراسات أثبتت أن معظم أسباب الأخطاء الطبية والدوائية تحدث بسبب النظام، سواء بعدم وضوحه أو تعقيداته، مبيناً أن الحد من الأخطاء الطبية يحتاج إلى مراجعة الأنظمة الصحية بكافة أبعادها، وإعادة النظر في البنية التحتية ومعدلات الخدمة. وأشار خوجة إلى أن العقوبات في مجال الأخطاء الطبية والدوائية في دول مجلس التعاون تحتاج إلى إعادة نظر والمطلوب مضاعفتها لتكون أكثر رادعاً للحد من نسبة الأخطاء موضحاً ضرورة تطبيق الجودة في المجال الصحي وتحويله إلزامياً. وقال إن تثبيت معايير الجودة يتطلب عملاً دائماً ومستمرًا يبدأ بالتدريب المتواصل بواسطة جهات تدريبية معتمدة ومؤهلة.

الدكتور خوجة استطرد: لضمان تطبيق معايير الجودة في مستشفيات القطاع الخاص ينبغي التركيز على ملفات عديدة منها توفير الكوادر الصحية المؤهلة والتدريب المستمر واستخدام التقنيات العالية، وهناك شروط صارمة للحفاظ على تقديم خدمة آمنة وجيدة للمريض، حيث يتوافر لدى وزارات الصحة آليات الرقابة، كما أنه يوجد في جميع دول المجلس مستوى عالٍ في عملية التعقيم، ومن المعايير ما يتعلق بتوفير السلامة للمريض والطبيب واحترام خصوصية المريض أثناء العلاج، كذلك توافر الكفاءة السريرية والعلمية لدى مقدم الخدمة العلاجية ووضوح العملية العلاجية للمريض، كذلك التكلفة الاقتصادية وتعاون المريض مع الطبيب، وتوافر كافة المتطلبات العلاجية بالمستويات العالمية المعروفة وفي الوقت المطلوب وعلى أكمل وجه، إضافة إلى أهمية مراعاة المتطلبات الخاصة للمنشأة الصحية ككل من خلال مواصفات الكوادر الطبية ومكافحة العدوى وسلامة المرضى، والعلاقات العملية مع الأقسام الأخرى مثل المختبر والأشعة وقطاع العمليات الجراحية. خوجة أكد أن ورود بعض الملاحظات بخصوص التهالون في الالتزام بالجودة أمر ارد، تحديداً في ظل تعقد العمل الطبي والضغط الذي يصاحبه والإهمال وضعف الكفاءة وغيرها من الأسباب، وهناك لجان طبية متخصصة على مستوى مديريات الصحة (لجان المخالفات الطبية)، إضافة إلى اللجنة الطبية الشرعية التي يرأسها قاض للنظر في ملاحظات وشكاوى المرضى حيث تعتمد على فحص السجلات الطبية وإدراك المعايير التي تحكم المهنة، وبالتالي تكون أحكامهم دقيقة وعادلة، ويجب تفعيل مراقبة ومحاسبة المقصرين بشكل قوي ويتميز بالشفافية وعدم المحاباة.

الخبير الصحي واستشاري الإدارة الصحية البروفيسور رضا محمد خليل يرى ان أسباب حدوث الأخطاء الطبية بصورة عامة ترجع الى كثير من العوامل، إما ان التجهيزات غير مناسبة أو ضعف تأهيل القوى العاملة، وعلينا ان نفرق بين الأخطاء الطبية ومضاعفات المرض والعامل البشري الذي يتعامل مع حياة الإنسان.

وحول سؤال عن ضعف في الرقابة على القطاع الخاص قال خليل «لا اعتقد، على العكس فإن وزارة الصحة تقوم بدورها على خير وجه، ويرى العديد من المستثمرين في القطاع الصحي ان وزارة الصحة تتشدد معهم أكثر مما يجب». هل ضعف تأهيل الكوادر الطبية يعد من أهم أسباب حدوث الأخطاء؟ يجيب «بالطبع إذا كانت الكوادر الطبية ضعيفة فإن ذلك يعد من أهم أسباب حدوث الأخطاء، لكن يجب أن تحسب نسبة الأخطاء إلى غير الأخطاء، فكلما كبر حجم العمل تكون هناك نسبة من الأخطاء تتناسب مع الحجم والعكس صحيح». وعن كيفية ضمان خدمات صحية لا تحدث من ورائها أخطاء يذهب ضحيتها بعض المرضى أكد د. رضا «هناك جملة من الأمور من أهمها حسن اختيار الكوادر المؤهلة، التدريب والتعليم الطبي المستمر، مناقشة الأسباب أولاً بأول والتعليم من التجارب وتجنب حدوثها واستخدام تجهيزات وتقنيات عالية».

جفاف التعامل مع المريض

من جانبه، يرى مساعد مدير صحة جدة د. تركي الشريف أن جميع الكوادر الصحية التي تعمل سواء في المستشفيات الحكومية أو الخاصة لا بد ان يكونوا مؤهلين للعمل، والهيئة السعودية للتخصصات الصحية منوط بها هذا الجانب في تقييم كل ممارس صحي من خلال الاختبارات الى جانب الدورات التدريبية التي تعطى لربطهم بمستجدات التخصص ومواكبة ما يشهده التخصص من تطورات سواء في مجال التشخيص أو العلاج أو التقنيات، وكل المعطيات تسهم بشكل كبير في تجنب الكثير من الأخطاء الإدارية أو الطبية.

وأضاف الشريف ان إغلاق المستشفى عادة لا يكون بسبب الأخطاء الطبية، بل لوجود جملة من المخالفات تدخل من ضمنها الأخطاء الطبية.

ومن الجانب القانوني، قال المستشار والمحامي القانوني عبدالعزيز نقلي: العلاقة بين الطبيب والمريض الذي ينتظر إجراء عملية جراحية لا بد أن تكون قائمة على الصراحة والوضوح لا الغموض الذي قد تترتب عليه أخطاء قد تهدد صحة وحياة المريض وتضع الطبيب في مواقف ومشاكل لا تحمد عقباه. ويضيف النقلي «هناك للأسف أطباء يتعاملون مع المريض بشكل رسمي جاف، دون إعلامه بتفاصيل هامة مثل المضاعفات التي قد تترتب على العملية».



18 أكاديمية لتأصيل تقنين الحقوق الشرعية للمرأة

المصدر: جريدة عكاظ السبت 17 محرم 1434 هـ - 1 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121201/Con20121201552168.htm>

محمد سميح (مكة المكرمة)

استعانت جامعة أم القرى بـ18 أكاديمية من المختصات في حقوق المرأة لإطلاق مشروع كرسي علمي في حقوق المرأة وفق الشريعة الإسلامية والمعايير الدولية، وذلك ضمن خطة استراتيجية تعكف عليها الجامعة ممثلة بمعهد البحوث والدراسات الاستشارية في إطلاق كرسي حفظ حقوق المرأة الشرعية الذي انطلقت فكرته من الدكتورة عائشة الحربي والدكتور خالد عبدالله الشمراني، ويعتبر الأول من نوعه على مستوى العالم.

وكشف لـ«عكاظ» عميد معهد البحوث والدراسات الاستشارية الدكتور أسامة بن راشد العمري أن كرسي الحقوق الشرعية للمرأة يتوقع أن تكون برامجه وأبحاثه ودراساته مرجعية علمية تلبي تطلعات عالمية ومحلية، عامة وخاصة، ويتوقع أن تستند إلى مخرجاته الأنظمة والقوانين ذات الصلة بالمرأة، وأن يضطلع بدور الريادة في عدة جوانب وهي تبصير مؤسسات المجتمع عموماً والمؤسسات النسائية خصوصاً بحقوق المرأة التي منحها لها الإسلام وواجباتها الشرعية المقابلة لهذه الحقوق التي تضمن لها وللمن حولها العدالة التامة والسعادة الدائمة، وإبراز محاسن الإسلام، وسماحته وتيسيره وشموله لجميع جوانب الحياة. وأكد الدكتور العمري أن رؤية هذا الكرسي تحقيق الريادة والتميز في صياغة المرجعية العلمية الشاملة في الحقوق الشرعية للمرأة، وأن يتحول الكرسي إلى مركز للدراسات الاستشارية في حقوق

المرأة في الإسلام، ويصبح بيت الخبرة العالمي في مجال تقديم الخدمات البحثية والدراسات الاستشارية المقننة للقطاعين العام والخاص في جميع المجالات الحقوقية للمرأة، مشيراً إلى أن رسالته تتدرج تحت تقديم خدمات بحثية مرجعية محكمة متميزة للعالم الإسلامي والمجتمع السعودي في مجال تقنين ونشر الثقافة الحقوقية الشرعية للمرأة في جميع المجالات وفق منهجية علمية عن طريق الدراسات والأبحاث العلمية والميدانية المحكمة.



السجناء 63 وسنسمح بزيارتهم.. وكيل الداخلية العراقية - عكاظ :

التريث في إعدام السعوديين ونعمل لتطبيق تبادل السجناء بين البلدين

المصدر: جريدة عكاظ السبت 17 محرم 1434 هـ - 1 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121201/Con20121201552162.htm>

منصور الشهري (الرياض) كشف الوكيل الأقدم لوزارة الداخلية العراقية عدنان هادي الأسدي أن عدد السجناء السعوديين في السجون العراقية 63 سجيناً، وتم تسليم قائمة بأسمائهم لصاحب السمو الملكي الأمير محمد بن نايف وزير الداخلية، «كما سنتحقق من 18 اسماً زودتنا بهم وزارة الداخلية السعودية».

ووصف الأسدي قبيل مغادرته مطار الملك خالد الدولي بالرياض أمس زيارته للمملكة ولقاءه الأمير محمد بن نايف بالناجحة، حيث تم تداول كثير من الأمور التي تخص أمن البلدين؛ منها قضايا الحدود ومكافحة الإرهاب وتبادل السجناء وقضايا المخدرات، مشيراً إلى أن هناك اتفاقيات تربط البلدين منها اتفاقية الرياض التي كانت في الثمانينات واتفاقية القاهرة في عام 2010م، حيث سنعود لتلك الاتفاقيات خاصة فيما يخص تبادل السجناء وسنعمل على التسريع وفق الضوابط والإجراءات القانونية التي تحكم الاتفاقيات بين البلدين.

وحول عدد السجناء السعوديين في العراق والعراقيين في السعودية، قال «سلمنا الأمير محمد بن نايف وزير الداخلية قائمة بأسماء السعوديين في السجون العراقية وعددهم 63 سجيناً، وسنعمل على التدقيق في 18 اسماً زودتنا بهم وزارة الداخلية السعودية».

واحتمال تكون هناك أسماء أخرى منتحلة جنسيات أخرى»، مبيناً أن عدد السجناء العراقيين في السعودية ما بين 110 إلى 115 سجيناً.

وعن تأخر البرلمان العراقي المصادقة على اتفاقية تبادل السجناء بين البلدين، أوضح الأسدي أن الحكومة العراقية صادقت على الاتفاقية ورفعتها للبرلمان للمصادقة عليها، مؤكداً أنه سيتم نقل نتائج زيارته للمملكة للبرلمان وسنحثهم للمصادقة على اتفاقية تبادل السجناء بين البلدين.

وأشار الأسدي إلى أنه خلال زيارته للمملكة تم توقيع محضر مشترك في ما بينه وبين وكيل وزارة الداخلية الدكتور أحمد السالم، تشير للرجوع للاتفاقيات السابقة بين البلدين لتساعد بدفع موضوع تبادل السجناء بشكل أسرع، مضيفاً أنه ستشكل لجنة بين البلدين للإسراع في تطبيق الاتفاقية، حيث ستزور لجنة من العراق الرياض ومعها كافة الأسماء والمعلومات.

وعن نقل السجناء السعوديين بين السجون العراقية مؤخراً، قال «إن ذلك بسبب هروب 70 سجيناً من القاعدة من سجن صلاح الدين، وهم من أخطر السجناء على مستوى العالم، فيما تم نقل السجناء الخطيرين والمحكوم عليهم بالإعدام أو المؤبد أو أكثر من 15 سنة لسجن سوسة».

وفي سؤال لـ«عكاظ» حول تمكين أسر السجناء السعوديين من زيارة أبنائهم في العراق حتى انتهاء تطبيق اتفاقية تبادل السجناء، قال «نحن مستعدون في العراق من تمكين أسر السجناء السعوديين من لقاء ذويهم وتسهيل كافة إجراءاتهم من

التسريع في إصدار التأشيرات لهم فور وصولها لنا من قبل الجهات المعنية في وزارة الداخلية السعودية وسفارة العراق بالرياض».

وحول فتح منفذ جديدة عرعر قال الأسدي لـ «عكاظ»: تم نقاش هذا الموضوع مع صاحب الأمير محمد بن نايف، حيث تعتمد العراق بشكل كبير على المنتجات السعودية، ونأمل أن تتم إعادة فتحه بين البلدين. وأشار الأسدي إلى أن هناك تريثاً في تنفيذ أحكام الإعدام في السجناء السعوديين للتسريع في تطبيق تنفيذ اتفاقيات تبادل السجناء بين البلدين.



«قضاة» يحملون «الزوجات» مسؤولية تفشي الطلاق

«الشؤون الاجتماعية» تحصر 11 سبباً لفشل الحياة الزوجية

المصدر: جريدة الوطن السبت 17 محرم 1434 هـ - 1 ديسمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=122912&CategoryID=3

الرياض: نايف الرشيد

حمل عدد من قضاة المملكة المتخصصين في النظر في قضايا الزواج في المحاكم الشرعية «الزوجات» المسؤولية عن انتشار الطلاق في أوساط المجتمع السعودي، إذ انصبت 6 أسباب لانتشار الطلاق على المرأة، فيما ذهبت 4 أسباب أخرى لجانب الرجل، وذهب سبب واحد إلى «أسرة الزوجين» في انتشار ظاهرة الطلاق. وكشفت إفادات عدد من القضاة يعملون في المحاكم المتخصصة، عن 11 سبباً لوقوع الطلاق في الحالات التي نظرتها محاكم الضمان والأنكحة بكل من الرياض، وجدة، والدمام، وتبوك، وأبها، أهمها إفادة القضاة بأن عدم رؤية الخطيب للخطيبة قبل إبرام عقد الزواج ساهم في عدد من حالات الطلاق التي استكملت أوراقها في المحاكم الشرعية. ووفقاً لدراسة أعدتها وزارة الشؤون الاجتماعية تناولت ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي، فإن القضاة الشرعيين أكدوا أن أحد أسباب الطلاق يكمن في عدم رؤية الخطيب للخطيبة، كما يرتبط بذلك عدم حصول أسرة الزوجة على معلومات كافية عن الخطيب وأسرته قبل إبرام عقد الزواج. وذكرت إفادات القضاة أن عدم قيام الزوجة بحقوق زوجها الشرعية سبب في انتشار الطلاق، كالخروج من المنزل دون إذن زوجها، وعدم احترامه وتقديره، مما يولد البغضاء والكراهية في نفس الزوج ويدفعه إلى طلاقها، مبينة بأن تقصير الزوجات في حقوق أزواجهن قد يعزى إلى قلة وعيهن الديني، الذي ينبغي أن يتم التركيز عليه في مناهج الدراسة الثانوية وكليات البنات.

وبينت الدراسة، أن تدخل الأسر وخاصة أسرة الزوجة في تفاصيل الحياة الزوجية كان سبباً في إنهاء الحياة بين الزوجين في عدد من الحالات التي وصلت للمحاكم. وأضاف القضاة أن بعض حالات الطلاق التي تمت داخل المحاكم تعزى لعمل المرأة خارج المنزل، حيث اشتكى بعض الأزواج من أن زوجاتهم يقضين النهار في العمل الوظيفي والليل في الزيارات والنوم، مما يؤثر سلباً على الحياة الأسرية وعلى تربية الأبناء.

وأوضحت الدراسة أن عدم اعتراف الزوجة بفضل زوجها في المسؤوليات العديدة التي يقوم بها نحو زوجته وأبنائه، وعدم تقديم الشكر وإظهار التقدير له بكلمات الحب والوفاء يكون له أثر سلبي على الحياة الزوجية. وأكدت أن بعض الأزواج يشير إلى تعلل الزوجة بعدد من الحجج ورفضها للمعايشة الزوجية، مع عدم الاستعداد المبكر للمعايشة من حيث الملابس والروائح والعتور وإظهار الفتنة والجمال لزوجها.

وأشارت الدراسة إلى أن أسباب الطلاق في السعودية - حسب إفادات القضاة - يعزى إلى إهمال الزوجة لخدمة زوجها من غسل ملابسه وكيفية تجهيز فراشه وطعامه في الوقت المناسب.

وبالنسبة لجانب الرجل، حمل القضاة الذين يعملون في المحاكم الشرعية الزوج المسؤولية عن انتشار الطلاق في المجتمع عبر 4 مواضع يخطئ فيها الزوج، منها تلفظ الزوج على زوجته بالسب والشتم، وربما يصل الأمر إلى التعدي على أهلها سبا وشتماً، إضافة إلى عدم التزام الزوج بحقوق زوجته وأبنائه واحتياجات الأسرة، إضافة إلى سهر الزوج خارج المنزل

لساعات متأخرة من الليل، وربما حتى الفجر والانشغال بمشاهدة التلفزيون في الاستراحات، وتعاطي الزوج للمسكرات والمخدرات وغيرها من المحرمات.



نجران.. الإفراج عن المتهم في قضية الطفلة "هالة"

المصدر: جريدة الوطن السبت 17 محرم 1434 هـ - 1 ديسمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=122911&CategoryID=3

نجران: عبدالله النهدي، سلمى الصالح
قرر عدد من أعضاء فرع هيئة التحقيق والادعاء العام بمنطقة نجران الإفراج عن حارس المدرسة المتهم في قضية التحرش الجنسي بطفلة تبلغ من العمر خمس سنوات لعدم ثبوت التهمة الموجهة إليه. وأوضح مصدر مطلع لـ(الوطن) أمس أن اللجنة التي شكلها رئيس الفرع الشيخ سعد بن عايض الشهراني والتي ضمت مجموعة من أعضاء الهيئة للتحقيق في قضية اتهام عائلة مصرية لحارس المدرسة الأهلية الأجنبية الوحيدة بالمنطقة بالتحرش الجنسي بابنتها هالة التي تدرس في مرحلة رياض الأطفال، أيدت يوم الأربعاء الماضي إطلاق سراح المتهم بالكفالة واستندت اللجنة في قرارها إلى عدة مبررات أهمها، شهادة سائق الباص المدرسي الذي ينقل الطفلة من المنزل إلى المدرسة والذي أكد فيها رؤيته الطفلة بحالة صحية جيدة عند بدء اليوم الدراسي وأثناء الانصراف، وشهادة حارسة قسم البنات التي أثبتت دخول الطفلة هالة وخروجها من المدرسة بصورة طبيعية مثلها مثل باقي الطالبات، مشيرة إلى أن الطفلة وصلت في الصباح الباكر متأخرة لكنها لم تقف عند الحارس المتهم، كما لاحظت اللجنة أن مدخل البنات غير مدخل البنين الذي يعمل به الحارس بالإضافة إلى أن اللجنة لم تستطع إثبات الحادثة بواسطة كاميرات التصوير في مرافق المدرسة، وإصرار المتهم على إنكار ما نسب إليه، وبعد الدراسة والتأني والتدقيق في ملف القضية قرر أعضاء اللجنة بالإجماع الإفراج عنه والرفع إلى الرئيس العام لهيئة التحقيق والادعاء بالملكة لإطلاق سراحه. "الوطن" اتصلت على والد الطفلة هالة والذي قال: إن اللجنة الطبية التي وجه بها مدير عام الشؤون الصحية بنجران الصيدلي صالح بن سعد المؤنس أمرت بخروج هالة من مستشفى الولادة والأطفال قبل ثلاثة أيام وذلك بعد تحسن حالتها الصحية وبعد زيارة لجنة الحماية الاجتماعية بالمنطقة لها والتي رأت أن حالة الطفلة النفسية أصبحت تسمح بعودتها إلى المنزل، منوها بمتابعة السفير المصري في الرياض السفير عفيفي عبد الوهاب للقضية والذي أكد دعمه لنا وأن قضية هالة تهمه بالدرجة الأولى ووعدا بأنه سيتم إرسال المستشار القانوني للسفارة المصرية للاطلاع بنفسه على القضية. وأضاف والد الطفلة: في حال الإفراج عن المدعى عليه سأعترض وأطالب السلطات التي نثق في نزاهتها بإعادة التحقيق وفتح ملف القضية مره أخرى. وعلقت والد هالة قائلة: ابنتي هذه الأيام تمر بظروف نفسية صعبة فمنذ خروجنا من المستشفى ومازالت تعاني من حالة نفسية سيئة وينتابها الخوف عندما تكون وحدها إلى جانب تعرضها لحالات من البكاء الهستيري، وأنا انتظر انتهاء القضية للخروج من المنطقة وبشكل نهائي سعياً لتحقيق الظروف المناسبة للاستقرار النفسي للطفلة.

5% من الأزواج يتعرضون لـ "عنف" الزوجات

حالات تحدث في لحظات انفعال

المصدر: جريدة الوطن السبت 17 محرم 1434 هـ - 1 ديسمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=122909&CategoryID=3

الدمام: ياسمين المحمود

ارتبط مفهوم العنف في الأذهان، بتعنيف الرجل لزوجته، وربما لأنه الأكثر شيوعاً، وتتعدد مظاهر العنف ليشمل الجانب الجسدي والنفسي، ولكن ملفات المحاكم تؤكد أن العنف يتم أحياناً بالعكس من جانب الزوجة، ويكون الضحية هو الزوج. قد يرى البعض أن ذلك غير قابل للتصديق وأقرب منه للطرافة، لأن الرجل هو الطرف الأقوى، ولكن الواقع يؤكد أن هناك أزواجاً يتجرعون كؤوس المهانة من شريكات الحياة، ولكن يفضلون الصمت خوفاً من نظرات الشفقة الممزوجة بابتسامة عريضة وحاجب مرفوع.

تقول "أم محمد" لم أكن أتصور يوماً أن ولدي محمد حاد الطبع سيتحول بين ليلة وضحاها إلى رجل آخر، منقاداً مطأطئ الرأس، لقد تحول من رجل يغار منه أبناء الجيران، إلى حمل وديع، والمؤلم ما علمته من أنه يتعرض للعنف من جانب زوجته، ولا أعلم كيف انقلبت الموازين.

أما "أم خالد" فتضيف، "سمعت ذات يوم عن زوجة تضرب زوجها بالعقال، وكان ذلك بمثابة نكتة لا أكثر، ومرت الأيام لأشاهد بنفسى مشاجرة في وسط سوق شعبي، وعلى مرأى من الجميع زوجة تضرب زوجها بالعقال و"الشبشب".

وفضلت "أم سعد" الرجوع إلى الوحدة في منزلها الخاص بعد فترة قضتها مع ابنها وزوجته، تقول "لم أعد أحتمل معاملة زوجة ابني لي، فليتها اكتفت بالتذمر والتقصير، ولكنها تعمدت إهانة ابنها سعد وتأليب عليّ، وإيهامه بأنني أفيد حريتهما في المنزل، وحفاظاً على استقرار حياة سعد الزوجية قررت العيش بمفردي داعية له بحياة هانئة".

وتعلق المستشارة بمجلس الشورى السعودي، والمديرة التنفيذية لبرنامج الأمان الأسري الوطني الدكتورة مها المنيف لـ "الوطن"، أن النسبة المقدرة لتعنيف الأزواج لا تتجاوز الـ 5% بينما وصلت في أميركا إلى 30%، مضيفة أن التعنيف في المملكة اشتمل على 3 فئات: الأطفال، والنساء، والمسنين. وأضافت أن "من المطمئن أن حالات العنف ضد الرجل مازالت حالات استثنائية، ولا تصنف أبداً كظاهرة، مشيرة إلى نوع جديد من العنف تجاه الرجال، وهو العنف الذي يتعرض له المسن المتزوج بزوجة تصغره بسنين، وعادة ما يتعرض للتعنيف الجسدي أو اللفظي، أو الانتقاص.

وأوضحت الدكتورة المنيف أن أشكال العنف ضد الرجل تتعدد سواء بالاعتداء بالضرب بالأيدي، أو الشتم، أو الانتقاص من قدره، أو مقاطعة أسرته، أو حرمانه من حقوقه الزوجية، وقد تصل أحياناً إلى القتل، وهناك من تكثف بالتعامل مع المشعوذين والسحرة للسيطرة على الرجل سيطرة تامة، والأبشع من ذلك هناك من تنزلق في درب الخيانة، لتذيق الرجل مرارة لا يستطيع نسيانها ولا تمحى آثارها.

وتابعت المديرة التنفيذية لبرنامج الأمان الأسري الوطني أن "من المثير حقا أن المجتمعات المحافظة والمتصفة بالذكورية تفضل التواري خلف جدار الصمت، تجاهلاً لوجود تلك الحالات، وكأنها ثمرة خطيئة لروتين فكري اعتاد على وصف المرأة بالمظلومة.

وأشارت أخصائية علم النفس سحر محمد في حديثها إلى "الوطن" أن استقلال الزوجة مادياً وخرجها إلى سوق العمل، ولد فيها شعوراً زائداً بالذات، فأصبحت تتبنى مبدأ التنافس، وترفض الوصاية، بعد أن رأت أنها كيان مستقل عن سلطة الرجل المستبدة". وأضافت أن العنف الصادر من الزوجة تجاه الزوج قد يكون حدثاً عارضاً في لحظة انفعال، أو متكرراً ناتجاً عن ترسبات نفسية لزوج عانت من الاستبداد في الصغر، لتجد في الانتقام لذة، وغالباً ما يكون هذا السلوك المنافي للطبيعة غير مصحوب بندم أو جلد للذات".

موظف سابق يتخذ الارصفه مأوى له بالخبر

المصدر: جريدة اليوم السبت 17 محرم 1434 هـ - 1 ديسمبر 2012م
<http://www.alyaum.com/News/art/64363.html>

عبدالعزیز ابراهيم-الخبر
 مضى على تشرد ر. ص «تحتفظ الجريدة باسمه» والبالغ من العمر 65 عاماً أكثر من 6 أشهر وهو يتنقل ما بين الشوارع والأسواق التجارية بمدينة الخبر من دون مسكن، فهو يقضي يومه كاملاً بحثاً عن مكان يؤويه في مثل هذه الظروف حيث لم يجد سوى الأرصفة والطرق مكاناً ليجلس وينام فيه طلباً هذه المدة،، عندما اقتربنا منه لمعرفة تفاصيل قصته بالكامل وما هي الظروف التي أدت به لهذه الحالة، قال: «كنت أعمل موظفاً في إحدى الجهات الخدمية لمدة 16 عاماً وبسبب ظروف معينة مررت بها في وظيفتي قررت أن أترك العمل، بعدها بقي قرابة العامين قبل أن يلتحق بإحدى الشركات الخاصة على وظيفة حارس أمن حيث يقول: «أمضيت فيها قرابة العشرة أعوام وعندما قارب عمري على الستين طلبت التقاعد على أن يصرف لي راتباً تقاعدياً من قبل التأمينات الاجتماعية. وعن أسرته قال: «ان زوجته توفيت منذ سنوات عدة وتحديداً عندما كان شاباً، وليس لديه منها أبناء، حيث يقول: «أنا أعيش وحيداً في هذه الدنيا، وبحاجة ماسة إلى مكان مناسب أعيش فيه بدل النوم على الرصيف ولكن ماذا أفعل لأن ليس لدي إمكانيات تسمح لي باستئجار منزل يؤويني، عسى أن ينظر لحالي من يستطيع مساعدتي على أن يرعوا ظروفى وأنا في هذا العمر لأكمل حياتي بشكل لائق.

تعنت الأم يحرم أب رؤية أبنته ثلاث سنوات

المصدر: جريدة اليوم الجمعة 16 محرم 1434 هـ - 30 نوفمبر 2012م
<http://www.alyaum.com/News/art/64359.html>

أحمد الخزمرى - الدمام
 لم يتمكن الشاب أحمد الأحمد من رؤية طفله الصغيرة منذ أن رزق بها، قبل ثلاثة أعوام سوى مرتين، وذلك من خلال الحضور لمركز الشرطة، والسبب في ذلك هو طليقته التي حرمتها من رؤيتها طيلة هذه المدة، حتى المحاكم الشرعية لم تشفع له، لأن خصمه «طليقته» ضربت بكل تلك القرارات عرض الحائط، وما زال رغم ذلك يُمني نفسه في رؤيته ابنته، يروي أحمد فصول مأساته باكياً، حيث يقول: «رزقني الله هذه الطفلة بعد زواج دام عاماً، حيث بعدها تقدّمت زوجتي بقضية خلع بحجة أنني أضربها وأشتّمها، فحكم القاضي لها بما أرادت، فلم أعترض على تلك الأحكام، ومنها أن يحقّ لي رؤية ابنتي كلما رغبت في ذلك. ويضيف أحمد: «في حديثه بأنه منذ انفصاله عن زوجته لم يتمكن من رؤية ابنته بسبب رفض والدتها له، رغم وجود حكم قضائي يسمح لي برؤية ابنتي مرة واحدة كلّ أسبوعين، حيث يقول: «طليقتي ضربت بتلك الأحكام عرض الحائط، وقد حاولت معها بأن تتغاضى عن كل خلاف حدث بيننا في السابق من أجل مستقبل طفلتنا، ولكن كلّ ذلك لم يُحرّك ساكناً معها، هذا ولا يزال أحمد يتردد إلى المحكمة العامة باحثاً عن نهاية لمسلسل آلامه، ومعاناته، وتعقيباً على ذلك قال

المحامي عبد الله الزهراني: إن الإجراء القانوني في مثل هذه الحالة يكون في يد الجهات الرسمية التي بدورها أن تُجبر الأم على تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة والذي يجيز للأب رؤية ابنته مرة أو مرتين في الأسبوع حسب ما ترى المحكمة.

وأضاف الزهراني: إن القاضي يرى في مثل هذه الحالات ما هو مناسب ويصّب في مصلحة الإبنة من حيث العيش سواء مع والده أو والدته عندما يكونون منفصلين، لكن هذا لا يمنع الطرف الآخر من الحرمان. وأشار الزهراني أن الابن أو الابنة إذا بلغت سن السابعة ينتقل الحضانة إلى أبيها وجوباً حتى تصل سن الزواج لأنه أحفظ لها وأحق بولايتها عن غيره، ولا تمنع الأم من الزيارة حسب ما يُقرّه الشرع لها إلّا في حالة عجز الأب أو انشغاله عنها فإنها تبقى في حضانة الأم.



أطلق أمس برنامجاً جديداً لدعم التوطين في القطاع الخاص هدف يرفع مساهمته في رواتب السعوديين إلى 4 آلاف ريال

المصدر: جريدة الرياض الأحد 18 محرم 1434 هـ - 2 ديسمبر 2012م
<http://www.alriyadh.com/2012/12/02/article789067.html>

الرياض - فهد الثنيان

أقر مجلس إدارة صندوق تنمية الموارد البشرية "هدف" أمس برنامجاً نوعياً لدعم التوطين في منشآت القطاع الخاص. ويقدم برنامج الدعم الإضافي للأجور المرتبط بالتوطين، مزايا مالية وزمنية إضافية لتوظيف الأيدي العاملة الوطنية في المنشآت المصنفة في النطاقين الأخضر والممتاز من برنامج نطاقات عبر زيادة الدعم من 2000 ريال حالياً إلى 4 آلاف ريال شهرياً، وزيادة مدة الدعم من سنتين إلى 4 سنوات.

وقال وزير العمل، رئيس مجلس إدارة "هدف" المهندس عادل فقيه: سيتم تطبيق البرنامج على المواطنين الذين يتم استقطابهم كموظفين جدد في المنشآت الواقعة في النطاقين الأخضر والممتاز.

وأضاف أن الموافقة على برنامج الدعم الجديد وفق صيغته الجديدة جاء بناء على التقييم المستمر لأداء برامج دعم التوظيف التي ينفذها "هدف" لتمكين الشباب من الالتحاق بفرص العمل الممكنة والمتاحة في القطاع الخاص.

وأضاف أن الشركات الواقعة ضمن النطاق الأحمر والأصفر والأبيض ستستمر في الاستفادة من برامج دعم الرواتب الخاصة بصندوق تنمية الموارد البشرية كما هو معمول به حالياً.

ولفت إلى أن برنامج الدعم الجديد للموظفين السعوديين الجدد سيغطي حتى 15% من المجموع الكلي للموظفين

السعوديين في المنشأة الواقعة في النطاق الأخضر، في حين ترتفع نسبة الموظفين المواطنين الذين يمكن دعمهم من

الصندوق ضمن هذا البرنامج إلى 20% من المجموع الكلي للموظفين السعوديين في منشآت النطاق الممتاز.

وأضاف أن رفع سقف الدعم المالي والزمني لبرنامج دعم رواتب الموظفين السعوديين في القطاع الخاص يأتي نتيجة التطوير المستمر لآليات الصندوق وتشجيعاً لمنشآت القطاع الخاص المتميزة في توظيف العمالة الوطنية وتحسين نوعية ومردود الوظائف المستهدفة.

وأكد فقيه أن أبواب "هدف" مفتوحة لدعم برامج تدريب وتوظيف العمالة الوطنية وتميز المنشآت المجتهدة في التوطين حسب تصنيفهم في برنامج نطاقات.

وأشار إلى أن تقديم هذه المزايا من صندوق تنمية الموارد البشرية يأتي تقديراً لمنشآت القطاع الخاص الواقعة في النطاقين الأخضر والبلاطين التي آمنت بقضية التوطين واستثمرت فيها، مشيراً إلى أن تلك المنشآت استطاعت خلال العامين الماضيين زيادة معدلات التوطين لديها وهو ما يدعو للاعتراز والفخر.

وقال فقيه: برنامج الدعم للموظفين السعوديين وفق آليته الجديدة هو أحد البرامج التي تستفيد من رفع المقابل المالي على العمالة الوافدة مما يسهم في توظيف وظائف ذات نوعية تخصصية ومردود مالي مناسب.

ويساهم إطلاق البرنامج الجديد في جعل صندوق تنمية الموارد البشرية داعماً كبيراً لتوظيف السعوديين حيث يساهم في تحمل 50% من الراتب وبحد أعلى يصل إلى 2500 ريال شهرياً ولمدة خمس سنوات وهو ما يشكل قفزة نوعية في برامج دعم توظيف السعوديين في القطاع الخاص.



إخفاء ثلاثة سجناء عن قائمة الـ 63 الموزعة على 14 سجناً لجنة المعتقلين - الشرق: العفو عن عشرين سعودياً في العراق بينهم اثنان محكوم عليهما بالإعدام

المصدر: جريدة الشرق الأحد 18 محرم 1434 هـ - 2 ديسمبر 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/12/02/605450>

الطائف - عناد العتيبي
الفرج مريض.. والقحطاني يعاني من الانزلاق.. والشمري فاقد للذاكرة.
أصغر سجين (16 عاماً) حكم عليه بالمؤبد.. والجوهري محتجز في الطابق السابع لوزارة الداخلية.
كشف رئيس لجنة المعتقلين السعوديين في العراق في مكتب الجريس للمحاماة ثامر البليهد لـ «الشرق» عن قرب الإفراج عن عشرين سجيناً سعودياً في العراق من بينهم اثنان صدرت بحقهما أحكام بالإعدام، وذلك تأسيساً بالعفو الذي حصل عليه أسرى من «تونس والكويت وليبيا واليمن» عام 2008، ومن ضمنهم أصغر سجين سعودي في العراق جابر راشد المري (16 عاماً) الذي حكم عليه بالمؤبد.
وأوضح أن ثلاثة سجناء هم (ماجد البقمي، فهد الحيزان، محمد الجوهري) تحفظت عليهم الحكومة العراقية في أماكن مختلفة ولم تدرجهم ضمن قائمة السجناء المعلنة بـ 63 سجيناً، فيما يواجه ثلاثة سجناء آخرون (فيصل الفرّج، عوض القحطاني، زيد الشمري) متاعب صحية كبيرة جراء الأوضاع السيئة في السجون العراقية.
وقال «العفو المنتظر سيتم بعد تعهد وكيل وزارة الداخلية العراقي عدنان الأسدي خلال لقائه بالمحامي عبدالرحمن الجريس بالعفو عن السجناء السعوديين المشمولين بعقوبات المادة العاشرة تأسيساً بالعفو الصادر عام 2008، الذي شمل أسرى بعض الدول كتونس والكويت وليبيا واليمن، لافتاً إلى أنه أبدى الموافقة وأعطى وعداً شخصياً بالعفو عنهم في حالة تم التقدم بطلب رسمي في ذلك؛ حيث إن قضاياهم في القانون العراقي تصنف ضمن القضايا المدنية، وموضحاً أن الحد الأعلى في عقوبات المادة العاشرة لا يتجاوز السجن لستة أشهر ولكن العقوبات وصلت إلى المؤبد والإعدام». وأكد البليهد «تمت مناقشة قضية الأسرى الذين تم التحفظ عليهم من قبل الحكومة العراقية، وهم ماجد البقمي وفهد الحيزان الموجودان في سجن مطار المتن في بغداد، ومحمد الجوهري المحتجز في الدور السابع في مبنى وزارة الداخلية، ولم يتم إدراج أسمائهم في قائمة السجناء الـ 63 التي تتوزع على 14 سجناً، غالبيةهم في سجن سوسة والتاجي».
وقال البليهد: إن المحادثات مع الجانب العراقي (ممثلة في وكيل وزارة الداخلية) تناولت الحديث عن المرضى وخصوصاً الأسير فيصل الفرّج لمرضه نتيجة التعذيب، والسجين عوض محمد القحطاني الذي يعاني من انزلاق في العمود الفقري، وكذلك السجين زيد ذياب الشمري الذي يعاني الآن من فقدان للذاكرة.
وأشار إلى أن عشرين سعودياً تمت محاكمتهم وفقاً للمادة العاشرة والمعنية بالدخول غير الشرعي للبلاد التي تتراوح عقوباتها ما بين السجن عشرين يوماً إلى ستة أشهر إلا أن من بينها أحكاماً صدرت بالسجن لمدة طويلة، وكذلك أحكام

بالإعدام مخالفة لنصوص المادة، وذلك كون العقوبات تمت بناء على التحقيقات التي أجريت في معسكر الشرف لواء 54 العراقي الذي أغلق بسبب الانتهاكات وقرار جمهوري من الرئاسة العراقية. وعن إيفاد محام لحضور جلسات المحاكمات وزيارة السجناء هنالك قال: سندرس ذلك، وقد نوفد المحامي عبدالرحمن الجريس لحضور محاكمات السجناء وزيارة السجون التي يوجد فيها سعوديون، وذلك بعد تعهد وكيل وزارة الداخلية العراقية، عدنان الأسدي بتأمين ذلك واستقبال المحامي وتوفير الحماية اللازمة له هناك.



«محاكمة فتاة سعودية قتلت شقيقها بسطل حديدي»

المصدر: جريدة الشرق الأحد 18 محرم 1434 هـ - 2 ديسمبر 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/12/02/605057>

جدة - نعيم تميم الحكيم
أحالت هيئة التحقيق والادعاء العام مواطنة سعودية شابة في العقد الثالث بتهمة القتل شبه العمد لأخيها بعد خلاف حدث بينهما إلى المحكمة الجزئية في مكة المكرمة. وفي تفاصيل القضية التي حصلت «الشرق» على لائحتها أنه في بداية العام الماضي تقدم شقيق المدعى عليها لمركز الشرطة بقيام أخته بضرب أخيها في العقد الرابع ما تسبب في إصابته بجرح في رأسه من جهة الصدغ الأيمن، وبعد مضي ثلاث ساعات فارق الحياة، وبنقله للمستشفى أصدر الطبيب تقريراً عن سبب الوفاة مفاده توقف مفاجئ بالقلب والدورة الدموية والتنفسية، فيما قام إخوته بدفنه دون إبلاغ الجهات الأمنية عن الإصابة التي به ودون معرفة أخيهما الأكبر. واستخدمت المتهمة سطلاً حديدياً وضربت رأس أخيها ما تسبب له بجرح نزف على إثره الدم. وأصدرت اللجنة الطبية الشرعية بحقتها تقريراً طبياً نفسياً يتضمن أن المدعى عليها مسؤولة جنائياً عن تصرفاتها، وأقرت المدعى عليها بضرب أخيها بسطل حديدي. وانتهى التحقيق لتوجيه الاتهام للمدعى عليها بالقتل شبه العمد. وطالب المدعي العام بمعاقبتهم كون الفعل محرم شرعاً والحكم عليها بتطبيق العقوبة، علماً بأن الحق الخاص انتهى بالتنازل ماعداً أحد أولياء الدم مازال مطالباً بحقه. وعلق المحامي خالد أبو راشد على القضية بقوله إن العقوبة المستحقة في القتل شبه العمد مادون تنفيذ القصاص، مبيناً أن العقوبة تعزيرية يقدرها القاضي بعد تنازل أخوتها عن الدم ما يسقط عنها الدية ويبقى الحق العام.



المعقل: لانية لتمديد إعانة حافر

وزير العمل: لا أملك أن أغير حرفاً واحداً في قرار الـ 200 ريال

المصدر: جريدة الشرق الأحد 18 محرم 1434 هـ - 2 ديسمبر 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/12/02/604982>

الرياض - يوسف الكهفي
أكد وزير العمل المهندس عادل فقيه، أنه لا يستطيع أن يغير حرفاً واحداً في قرار الـ 200 ريال، الصادر عن مجلس الوزراء، إلا إذا قرر المجلس مرة أخرى أي تعديل. وقال فقيه في مؤتمر صحفي أمس، إن هذا القرار لم يسبب لي صداماً، ولن أتأثر بما يقال مادامت مؤمناً بأنه يخدم المواطن والمواطنة السعوديين ويهدف إلى المصلحة العامة. وأضاف أنه التقى أمس رئيس وأعضاء غرفة الرياض واستمع إلى ملاحظاتهم على القرار، موضحاً أنه بلغهم أنه فيما يخص

المقاولين الحكوميين الذين تعاقبوا مع الدولة قبل بدء تطبيق القرار، فإن من حقهم أن يتظلّموا وينظر في هذا التظلّم مثلما نظر في قرارات أخرى. وأكد أن المبدأ الأساسي أن الدولة لا تريد أن يقع الظلم أو يتضرر أحد، مشيراً إلى أنه وعد بدعم القطاع الخاص كي لا يتأثر بأضرار تشل من حركته أو تؤثر عليه، وسيتم مساندة هذه المطالبات وفق الضوابط المعروفة والمرئية. وحذر الوزير أصحاب الشركات والمؤسسات الاستهلاكية من استغلال القرار ورفع الأسعار على المستهلكين. وتطرق إلى قضية الموظفين السعوديين الذين يتم فصلهم من عملهم تعسفياً، وقال إن الوزارة درست نظاماً جديداً يسمى "نظام التأمين ضد التعطل المؤقت" عن طريق المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، ورفعت هذا النظام إلى المقام السامي، وقام بإحالته إلى مجلس الشورى الذي يقوم بدراسته حالياً، وأبان أنه عقب إقرار هذا النظام سيتم صرف رواتب من التأمينات الاجتماعية للذين تم فصلهم لمدة عام بانتظار أنهم يبحثون عن عمل آخر أثناء نظر المحكمة أو الهيئة قضيتهم.

من جانب آخر، أقر صندوق تنمية الموارد البشرية "هدف" أمس، برنامجاً نوعياً لدعم التوطين في منشآت القطاع الخاص. ويقدم برنامج الدعم الإضافي للأجور "المرتبط بالتوطين" مزايا مالية وزمنية إضافية لتوظيف الأيدي العاملة الوطنية في المنشآت المصنفة في النطاقين الأخضر والممتاز من برنامج نطاقات، بزيادة الدعم من 2000 ريال في برنامج الدعم الحالي إلى 4000 ريال شهرياً، وزيادة مدة الدعم من سنتين إلى فترة تصل إلى أربع سنوات. من جانبه أكد مدير عام صندوق الموارد البشرية الدكتور إبراهيم آل معيقل، أنه لا نية لتمديد إعانة حافز، نافياً صحة ما يشاع أن البرنامج يطالب النساء والرجال أن يقطعوا المسافات من مدنها إلى مدن أخرى كي يتواصلوا معه. وقال إن هناك أكثر من 500 ألف مواطن ومواطنة من مستفيدي حافز استفادوا من التدريب الإلكتروني في مرحلته الأولى، مضيفاً أنه بعد أسبوعين سيتم إطلاق المرحلة العامة وهي تشمل جميع المستفيدين من حافز وفي خطوة لاحقة سيتم فتح التدريب لمن يرغب في البحث عن عمل. وأفاد أن البرنامج سيبدأ صرف إعانة أبناء وبنات المواطنات السعوديات من أب أجنبي قريباً بعد استكمال آخر خطوة مع وكالة الأحوال المدنية. وقال إن عدد المعلمين والمعلمات في المدارس الأهلية التي يدعمها الصندوق بلغ 25 ألفاً وخمسمائة شخص وتتوقع أن يصل العدد إلى 39 ألفاً خلال الشهور الثلاثة القادمة، وأن عدد المواطنين الجدد الذين تم تعيينهم في القطاع الخاص بلغ حوالي 390 ألف وهذا العدد يمثل أسماء جديدة تمت إضافتها إلى منشآت القطاع الخاص.



إتهام مستشفى بالتسبب في وفاة طفلة

المصدر: جريدة الشرق الأحد 18 محرم 1434 هـ - 2 ديسمبر 2012م

<http://www.alsharq.net.sa/2012/12/02/605030>

مكة المكرمة - بدر محفوظ
تسبب خطأ طبي آخر في مستشفى حكومي (تحتفظ «الشرق» باسمه) في مكة المكرمة في وفاة طفلة أمس الأول بعد تأخير عملية الولادة لأكثر من ست ساعات كاملة ما أدى لتوقف نبضات قلبها ووفاتها داخل أحشاء أمها. وأوضح والد الطفلة أحمد سعد القرني لـ «الشرق» أنه تقدم بشكوى عاجلة لإمارة منطقة مكة المكرمة ووزير الصحة للتحقيق في وفاة طفله الصغيرة بعد التلاعب بأمها داخل أروقة المستشفى حتى كادت هي الأخرى أن تفقد حياتها. وأكد نائب مدير الشؤون الصحية في العاصمة المقدسة الدكتور حسين غنام أنه يحق للمتظلّم التقدم بشكوى إلى وزير الصحة أو أي جهة مسؤولة عن الفصل في الأخطاء الطبية لإنصافه من أي ظلم وقع عليه، موضحاً أن هناك لجنة طبية للنظر في المخالفات الطبية أو الهيئة الشرعية الطبية، هي من تفصل في مثل هذه القضايا، كما أن التظلّم طبياً يعد حقاً مكفولاً لأي مواطن أو مقيم من خطأ طبي وقع عليه أو على أحد من أفراد أسرته.

التأمينات“ تلوم المالية لحرمان السعوديين العاملين في الحكومة من الاستفادة بالتقاعد

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 18 محرم 1434 هـ - 2 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121202/Con20121202552311.htm>

محمد الغامدي (الرياض)

ألقت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية باللائمة على وزارة المالية في عدم تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية على السعوديين العاملين في الجهات الحكومية، من غير الخاضعين لنظامي التقاعد المدني والعسكري الذين لم يمتد لهم التطبيق بعد، في ظل التعميم الصادر من المقام السامي لجميع الوزارات والمصالح الحكومية، المتضمن التأكيد على تطبيق نظام التأمينات الاجتماعية على جميع العاملين في الوزارات والأجهزة الحكومية الذين لا يخضعون لنظام التقاعد. وأوضحت لـ «عكاظ» مصادر رسمية في المؤسسة أن وزارة المالية لم تلتزم حتى الآن بتحمل حصة صاحب العمل للعاملين لدى الجهات الحكومية من هذه الفئة، ما تسبب في ضياع حقوق العاملين بعد توقعهم عن أداء أعمالهم، وعدم تحقيق الأمن الاجتماعي لعوائلهم من بعدهم، مشيراً إلى أن المؤسسة بذلت الجهد اللازم لمد المظلة التأمينية على هذه الفئة، وحاولت أن تراعي التوفيق بين مصلحة خاصة للنظام بالتأكد من حصولها على الاشتراكات، باعتبارها عصب النظام، وضمان استمراره.

وفي المقابل، رأت المؤسسة أن من غير المصلحة استمرار وضع هذه الفئة بدون نظام تقاعدي، في ظل وجود نص يجيز لمجلس إدارة التأمينات شمولهم بالنظام بشروط تتعلق بموافقة أعلى سلطة بالجهة، وإيقاف التطبيق حال التوقف عن السداد.

كشفتها دراسة مسحية على 708 شبان وشابات

40 ٪ من طلاب الثانوية لا يعرفون الفيروس المسبب للإيدز

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 18 محرم 1434 هـ - 2 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121202/Con20121202552239.htm>

محمد داوود (جدة)

كشفت دراسة مسحية حديثة أن 40 في المائة من طلاب المرحلة الثانوية لا يعرفون الفيروس المسبب لمرض المناعة المكتسبة الإيدز، وبينت الدراسة الميدانية التي تعد الأولى من نوعها عن فقر مناهج الدراسة الثانوية للتثقيف الجنسي المقنن للحد من انتشار الفيروس المسبب لمرض الإيدز بين الشباب. وتابعت الدراسة التي أجراها كل من الدكتور محمد عبدالرحمن حلواني استشاري مكافحة العدوى وبائيات المستشفيات مدير إدارة مكافحة عدوى المنشآت الصحية بصحة جدة ومساعدته الدكتور نضال عبدالجليل طاشكندي على بعض المدارس الثانوية بمدينة جدة كعينة عشوائية لتقييم الوعي وقياس الدراية الكاملة بأسس انتقال والوقاية من فيروس نقص المناعة المكتسب المسبب لمرض الإيدز.

وأوضح لـ«عكاظ» الدكتور محمد حلواني أن الدراسة شملت فئة الصف الثالث الثانوي من الجنسين لتحديد مدى دراية هذه الفئة الهامة في المجتمع والتي تعد من الفئات العمرية المعرضة للإصابة بالمرض، وما هي أسباب جهلهم بها، ومن المسؤول عن التقصير في التوعية الصحيحة، وهل دور الوالدين والمدرسة والمجتمع إيجابي، وما هي أفضل طرق التوعية والتي يحتاج إليها هؤلاء الطلاب في هذا السن اليافع في إطار الدين الحنيف والعادات والتقاليد. ولفت إلى أن الدراسة التي أجريت على عينة مكونة من 708 طلاب وطالبات أن هناك نسبة تصل إلى 40 % من الطلاب لا تعلم اسم الفيروس المسبب لمرض الإيدز، وهذا غريب مع كل وسائل الإعلام المتاحة حالياً، وأن نسبة تصل إلى 27 % لا تعرف جميع طرق انتقال المرض (نقل الدم، الاتصال الجنسي، تعاطي المخدرات) وهذه النتيجة تعتبر كارثة، ويعني أن هناك نسبة غير قليلة من الشباب والشابات في خطر. بينما اتفق أكثر من 70 % من الطلاب والطالبات على اللجوء للإنترنت للحصول على المعلومات المطلوبة، وهذا فعلاً يدين ناقوس الخطر، فقد تصل أيدي هؤلاء المراهقين إلى مواقع إباحية تجمل الشذوذ وتزيد الموضوع سوءاً.

وقال: «اختار فقط 11 % الوالدين للحصول على المعلومات المطلوبة لمعرفة المزيد عن هذا المرض، وهذا يدل على ضعف العلاقة وللأسف الشديد بين هذه الفئة من الشباب والشابات مع الوالدين».

أما عند السؤال عن المسؤول عن هذا التقصير في نشر الوعي أفاد 54 % أن ذلك من مسؤولية المجتمع وأنه الملام الأول، وهو بالفعل كذلك بسبب التكتيم بشكل عام عن الحديث في هذا الموضوع وعدم الخوض فيه ظناً أنه موضوع لا يجدر الحديث عنه لحساسيته مما يشجع هذه الفئة من الشباب عن البحث عن مصادر أخرى للاطلاع قد يكون البعض منها أصدقاء السوء أو المواقع الإلكترونية الإباحية أو حتى التجربة الشخصية، بينما وضع 22 % اللوم على المدرسة بسبب خلو المناهج الدراسية الثانوية من الثقافة الجنسية المقننة وضعف ثقافة المعلمين في مثل هذه المواضيع، وكانت المفاجأة عندما طالب قرابة 66 % من الطلاب والطالبات بالتنقيف الجنسي المقنن تحت مظلة دينية معللين أن ذلك سيزيد الحماية من المرض.



جزائية“ جدة تنهي 19 ألف قضية العام الماضي نشر الثقافة العدلية ينهي تكديس القضايا في المحاكم

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 18 محرم 1434 هـ - 2 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121202/Con20121202552260.htm>

عبدالله الداني (جدة)

طالب محامون بتنقيف مراجعي المحكمة الجزائية في جدة بأساليب رفع الدعاوى القضائية، إلى حين قصر المرافعة على المحامين، لافتين إلى أن عدم إلمام البعض بتفاصيل وحيثيات القضايا يسهم في تكديس الدعاوى الخارجة عن اختصاص المحكمة، وبالتالي يحدث تباعد المواعيد وتأخير البت في القضايا.

وأكد المحامي أحمد البحيري تنقيف مراجعي المحكمة الجزائية بأساليب رفع الدعاوى القضائية، في ظل كثرة القضايا الواردة إلى المحكمة التي تتطلب الاستعجال وسرعة البت، مثنياً الخطوة الجديدة التي بدأت بها وزارة العدل مؤخراً في العمل على فلترة الدعاوى التي ترد إلى المحكمة والنظر في الاختصاصات قبل تقييدها في السجلات حتى لا تكديس الدعاوى في المحكمة وتحرم أصحاب الحقوق نيل حقوقهم في أسرع وقت.

وبين البحيري أن لدى الوزارة نظاماً إلكترونياً طبق مؤخرًا، يعمل على ربط مواعيد الجلسات بالمركز الرئيسي بالرياض لمتابعة التزام القضاة بمواعيد الجلسات والوقت الذي يستغرقه النظر في القضايا الواردة إلى المحكمة، مشيراً إلى أن هذا الأمر لاقي استحساناً كثيراً من مراجعي المحكمة الجزائية.

من جانبه، يرى المحامي أحمد بن خالد السديري أن كثرة القضايا الواردة إلى المحكمة مقارنة بالعدد المحدود للقضاة يؤثر على سير القضايا والوقت التي تنجز فيه، داعياً إلى زيادة أعداد القضاة في جميع المحاكم، مبيناً أن أرقام القضايا الواردة إلى المحاكم مهولة.

وكان عدد من المحامين رفعوا مطالبات لوزير العدل الدكتور محمد العيسى بضرورة قصر المرافعة على المحامين، لافتين إلى أن ذلك أحد حلول تأخر البت في القضايا.

إلى ذلك، اتفق المراجعون أحمد الغامدي وسعيد العمري ومصلح الزايدي على أن قلة خبرتهم في رفع الدعاوى أسهم في تأخير قضاياهم بين أروقة المحاكم، مرحبين بفكرة التثقيف العدلي للمراجعين حتى لا تذهب أوقاتهم دون فائدة.

وفي السياق ذاته، أظهر تقرير صادر عن المحكمة الجزائية في محافظة جدة بأن عدد القضايا المنظورة من قبل المحكمة بلغ 19379 قضية تنوعت بين القضايا الحقوقية والجنائية، حيث سجلت القضايا الحقوقية 8506 قضايا بنسبة 43.89 في المائة، فيما سجلت القضايا الجنائية 10873 قضية بنسبة 56.11 في المائة.

وأشار التقرير إلى أن المحكمة سجلت خلال العام المنصرم تفاوتاً في أعمالها فبلغ عدد القضايا لشهر محرم 2147 قضية بمتوسط عمل للقاضي 113، بينما سجل شهر صفر 1617 قضية بمتوسط عمل للقاضي 85 قضية، فيما بلغ عدد قضايا شهر ربيع الأول 1928 قضية بمتوسط عمل للقاضي 101 قضية، كما بلغت القضايا في شهر ربيع الآخر 1912 بمتوسط عمل للقاضي 101 قضية، وسجل شهر جمادى الأول 1875 بمتوسط عمل للقاضي 99 قضية، فيما جاءت القضايا خلال شهر جمادى الآخرة 2032 بمتوسط عمل للقاضي 107 قضايا، وبلغت قضايا شهر رجب 1832 بمتوسط عمل للقاضي 96 قضية، وجاءت إحصائية شهر شعبان 1486 بمتوسط عمل للقاضي 78، وبلغت القضايا في شهر رمضان المبارك 878 بمتوسط عمل للقاضي 46 قضية، وشهر شوال 1245 بمتوسط عمل للقاضي 66 قضية، كما سجلت القضايا في شهر ذي القعدة 1856 بمتوسط عمل للقاضي 98 قضية، وأخيراً سجل شهر ذي الحجة الأقل 571 بمتوسط عمل للقاضي 30 قضية.



المواطنون يشتكون .. والصحة: مستعدون لاستقبالهم

مرضى نفسيون في شوارع جازان

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 18 محرم 1434 هـ - 2 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121202/Con20121202552284.htm>

محمد الكادومي (جازان)

يشهد عدد من أحياء وشوارع منطقة جازان، ظاهرة انتشار المرضى النفسيين المخالفين لأنظمة الإقامة الهائمين في الأزقة والممرات والطرق الرئيسية، ما يعرض حياة السكان للخطر، خاصة أن في الذاكرة حوادث كثيرة أبرزها حادثة اعتداء مريض نفسي وافد على المصلين في أحد مساجد محافظة أبو عريش بالضرب والركل وإتلاف محتويات المسجد.

«عكاظ» رصدت الظاهرة في أحياء مدينة جازان ومحافظات أبو عريش وأحد المسارحة، حيث شوهد عدد من هؤلاء المرضى يجوبون الطرقات والشوارع في ثياب رثة أو شبه عراة، وآخرون يتخذون من الأحياء مأوى ويعتمدون على الصدقات أو قطعة خبز تسد جوعهم.

وقال المواطن هادي علي إن وجود المرضى النفسيين في الأحياء والطرقات بات يشكل خطراً على المجتمع، خاصة أنهم يفترشون مداخل المنازل وممرات المحال التجارية ومنهم من يتلفظ بألفاظ خادشة، ويضيف امتد خطر هذه الفئة إلى مدارس البنين والبنات برمي الحجارة على الطالبات، وطالب الجهات المعنية بوضع حد لوجودهم بصفة عاجلة.

«عكاظ» عرضت الظاهرة على المتحدث الإعلامي في الشؤون الصحية بجازان محمد صميلى، الذي أكد استقبال مستشفى الأمراض النفسية لحالات كثيرة من هؤلاء المرضى عبر الجهات الأمنية مثل الشرطة، الجوازات، والسجون، ويتم التعامل معها بحسب الحالة وترفع تقارير طبية عنها للجهات المعنية.

موظفات المحاكم الإدارية يباشرن عملهن.. الشهر المقبل

"الوطن" رصدت تجهيزات القسم النسائي في "مظالم" جدة

المصدر: جريدة الوطن الأحد 18 محرم 1434 هـ - 2 ديسمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=123124&CategoryID=5

جدة: نسرین نجم الدين
أكمل ديوان المظالم منظومة الأقسام النسائية في عدد من المحاكم الإدارية وتجهيزها بمواد العمل اللازمة، استعداداً لمباشرة الموظفات العدليات بها الشهر المقبل.
وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة أن الديوان أنهى إجراءات توظيف عدد من السيدات، وأنهن سيباشرن الشهر المقبل في مقرات عملهن المخصصة بالمحاكم الإدارية، بعد أن تم تجهيز وتهيئة هذه المقرات في عدد من المحاكم، لأول مرة منذ تأسيسها.
"الوطن" تجولت ظهر أمس في مقر القسم النسائي بالمحكمة الإدارية بجدة "ديوان المظالم"، ورصدت لوحة اعتلت الجناح الجانبي للطابق الأول، كتب عليها القسم النسائي لإدارة الدعاوى والأحكام، وهو مقر متكامل الخدمات. وأكدت مصادر "الوطن" بالمحكمة، أن القسم النسائي تم استكمالته وتجهيزه، كما تم تحديد شاغلات الوظائف بالقسم، وسيتم افتتاحه الشهر المقبل.
وبدا القسم النسائي الذي اطلعت عليه "الوطن" جاهزاً تماماً لبدء عمل موظفات القسم وممارسة مهامهن الإدارية في خدمة مراجعات المحكمة، حيث يتكون القسم من بهو كبير، يتضمن مقاعد مخصصة للانتظار، ومكاتب خدمات مصنفة إلى قسمين لخدمة مراجعات المحكمة، الأول مكون من 4 نوافذ لخدمات القسم النسائي، والثاني مكون من 4 نوافذ لخدمات قسم الأحكام، يليهما مكتب منفصل، كتب عليه رئيسة القسم النسائي.
وأضافت المصادر، أن إدارية جدة مجدولة ضمن قائمة تطوير مقر المحاكم الإدارية في مختلف مناطق المملكة، وأن التطوير شمل عدة خدمات منها تجهيز وإعداد قسم الدعاوى والأحكام للرجال في المحكمة الإدارية، حيث تم تصنيف نوافذ متعددة يعمل خلفها موظفون مهمتهم خدمة مراجعي المحكمة، وتسهيل الصعاب الإدارية التي تواجههم، وأن الأقسام المطورة فتحت أبوابها منذ شهر شوال الماضي، عدا القسم النسائي الذي سيتم افتتاحه الشهر المقبل، والذي سيحل مشكلة افتقار المحكمة سابقاً لأدنى إمكانيات الخدمات التي تتعلق بمراجعات المحكمة من النساء، من غرف انتظار ودورات مياه.

الصحة“ توقف استقدام القطاع الخاص لحملة الدبلومات الصحية“

المصدر: جريدة الحياة الأحد 18 محرم 1434 هـ - 2 ديسمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/458234>

جدة - منى المنجومي

علمت «الحياة» أن وزارة الصحة وجهت إدارتها بعدم منح تأييد الاستقدام للكوادر الفنية الوافدة من حملة الدبلومات الصحية في القطاع الخاص، إلا بعد التثبت من عدم وجود اختصاصيين سعوديين قادرين على شغل هذه الوظائف. ووجه وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعية - في تعميم حصلت «الحياة» على نسخة منه - المديريات الصحية في مناطق المملكة بعدم منح تأييد الاستقدام للكوادر الفنية الوافدة من حملة الدبلومات الصحية في القطاع الخاص، حتى تتم مراجعة طالب التأييد لوزارة العمل، والحصول على ما يثبت عدم وجود كوادر سعودية على قوائم الانتظار لشغل المهن. ودعا الربيعية مسؤولي الإدارات الصحية في عموم المناطق السعودية إلى ضرورة استيعاب الخريجات والخريجين في القطاع الخاص الصحي بحسب الحاجة إلى تخصصاتهم. ويأتي توجيه وزير الصحة متوافقاً مع الأمر الملكي الصادر في رجب الماضي، الخاص بالحلول العاجلة القصيرة المدى لمن هم على قوائم الانتظار في البرنامج المختص بتعيين حملة الدبلومات الصحية. وكذلك خطاب وزير العمل الصادر في ربيع الأول الماضي، المتضمن أن وزارة العمل بدأت تنفيذ برنامج تحفيز المنشآت لتوطين الوظائف (نطاقات)، ورغبته في اقتصار منح خطابات التأييد الخاصة باستقدام العمالة على المنشآت، التي تقدم ما يثبت تحقيقها لنسب التوطين المطلوبة في البرنامج، من خلال شهادة التوطين المعروفة شعبياً باسم السعودية».

ويتزامن تحرك وزارة الصحة مع ازدياد مطالب حاملي الدبلومات الصحية من خلال التجمع أمام مقر الوزارة في الآونة الأخيرة، وعبر المواقع الإلكترونية، بتوظيفهم في القطاع الحكومي، ورفضهم القطاع الخاص، بحجة أن الأجور فيهن ضعيفة، والمستقبل الوظيفي غير آمن، وغير مستقر في المستشفيات والمراكز الصحية الخاصة.

الباحة: 200 سيدة ورجل يناهضون العنف ضد المرأة

المصدر: جريدة الحياة الأحد 18 محرم 1434 هـ - 2 ديسمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/458150>

الباحة - «الحياة»

استنكر أكثر من 200 سيدة ورجل جرائم العنف التي تمارس ضد المرأة خلال مشاركتهم في فعاليات الاحتفاء باليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة التي استضافها مستشفى الملك فهد في الباحة أمس، مطالبين باتخاذ قرارات صارمة كخطوة حقيقية لوقف جرائم العنف ضد المرأة، ودعا اختصاصيون في المجال الأسري والاجتماعي بتعديل الأنظمة التي تساعد الرجل على ممارسة العنف ضد المرأة ومعاقبة من يقومون بالعنف ضد النساء. وأكدت رئيس مجلس إدارة جمعية حماية الأسرة والناشطة في مجال شؤون المرأة سميرة الغامدي أن كثيراً من القضايا ورجال الدين لا يعترفون بالاتفاقيات الدولية التي تجرم ممارسة العنف ضد المرأة، وقالت: «إن رجال الدين لا يطبقون

الأحكام الشرعية حسب مفهومها الصحيح ومنها الأحكام الشرعية المتعلقة بمعاقبة من يقومون بالعنف ضد النساء»،
مطالبة بإعادة فهم النصوص حسب مفهومها الصحيح وليس حسب الموروثات الفكرية التي تسبب للمجتمع والإسلام
حسب وصفها.

واعتبرت أن قضية العنف ضد المرأة من أكبر القضايا التي تواجه المرأة وتتخذ أشكالاً وممارسات عدة بداية من تفضيل الذكور، التحرش الجنسي، والزواج الباكر وغيرها من الممارسات التي تنتافي مع كل الشرائع والقوانين.
وركزت فعاليات اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة على بيان حفظ مكانة المرأة المرموقة السامية اللانقطة بها وتبني الأفكار والأنشطة التي من شأنها أن تحفظ مكانة المرأة في المجتمع وتمكنها من مواصلة واجباتها، إلى جانب عرض نماذج عنف من واقع المجتمع المحلي وتجارب دول العالم في مناهضة العنف ضد المرأة، إضافة إلى بحث أسباب العنف الأسري والآثار المؤدية له واستعراض جهود المؤسسات ذات العلاقة في مواجهة هذه الظاهرة.
من جهتها، طالبت منسقة مركز الحماية بمستشفى الملك فهد بالباحة مها الزهراني بتجريم العنف الأسري عبر تعديل الأنظمة التي تساعد الرجل على ممارسة العنف ضد المرأة، مشيرة إلى أن المفاهيم المغلوطة للنصوص الدينية أسهمت بشكل أساسي في زيادة معدلات العنف ضد المرأة في البلاد وممارسة التمييز ضدها. لافتة إلى أن مفهوم الولاية أدى إلى مآلات وخيمة لكثير من الأسر بسبب الفهم الخاطئ، بينما أشارت إحدى المتخصصات في جمعية حماية الأسرة الخيرية نسرين كاتب إلى أن السعودية التزمت بتفعيل بنود اتفاق القضاء على التمييز ضد المرأة بعد إعطائها حقها بتولي المناصب والانتخاب في المجالس البلدية خلال الفترة المقبلة، إضافة إلى السماح لها بالانضمام إلى عضوية مجلس الشورى.



التربية "تمنع منسوبها من التجمع ... وتهدد بتطبيق النظام في حقهم"

المصدر: جريدة الحياة الأحد 18 محرم 1434 هـ - 2 ديسمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/458235>

الرياض - وليد الأحمد

قررت وزارة التربية والتعليم وضع حد لقيام خريجين وموظفين من منسوبها بالتجمع أمام مبنى الوزارة، لتقديم مطالب أو التظلم ضد قرارات. ومنعت، بموجب قرار أصدرته أخيراً، منسوبها من التجمع أمام مبنى الوزارة بأية ذريعة، مشددة على أن من يخالف التنظيم الجديد سيطبق في حقه النظام. وطبقاً لخطاب صادر عن الوزارة موجه إلى كل إدارات التعليم في مناطق المملكة، فإن الوزارة لاحظت تكرار تجمع عدد من منسوبها، للمطالبة بتحسين مستوياتهم الوظيفية أو التثبيت أو المطالبة بالنقل أمام مبنى الوزارة، وهي تصرفات وصفها الخطاب بـ«الأمر المخالف»، وأنها «طريقة غير إيجابية لتحقيق المطالب». وحذرت الوزارة كل من يحصل منه ذلك بعدم النظر في طلبه، وتطبيق النظام في حقه.
ويلزم الخطاب كل من يريد المطالبة بتحسين مستواه أو تثبيته أو نقله من منسوبي الوزارة باللجوء إلى «طريقة إيجابية ونظامية والرفع إلى الإدارة إذا تطلب الأمر». وكان التجمع أمام مبنى وزارة التربية والتعليم للمطالبة في حقوق وظيفية ظهر للمرة الأولى في عام 2005، حين توقفت وزارة التربية والتعليم للمرة الأولى عن تعيين خريجي كليات المعلمين، التي كانت تشرف عليها الوزارة نفسها، وتلتزم فيها بعقود مع طلاب تلك الكليات للعمل في مدارس التعليم العام حصرياً بعد التخرج. ويتكرر التجمع مرات أخرى من جانب خريجين وموظفين. وكانت حالات التجمع تنتهي في الغالب بتمكين المحتجين من لقاء مسؤول رفيع في الوزارة، يتلقى مطالبهم، وموضفاً موقف الوزارة منها.

في جلسة مكاشفة عقدها الشورى“ لمناقشة أداء وزارة التربية افتتاح 1000 روضة أطفال جديدة والسماح للطفل في عمر 5 سنوات و 180 يوماً بالالتحاق بالصف الأول

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 19 محرم 1434 هـ - 3 ديسمبر 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/12/03/606818>

الرياض - أحمد الحمد

ألقي وزير التربية والتعليم الأمير فيصل بن عبدالله باللائمة على المقاولين في تعثر المشاريع التعليمية، موضحاً أن إمكاناتهم تتفاوت رغم توفر كافة الشروط المطلوبة في مؤسساتهم وشركاتهم. وكشف عن تركيز المشاريع المتعثرة في القرى والهجر، مؤكداً إنهاء تعثر ما يقرب من 60% من المشروعات وفق آليات جديدة. وبين الوزير أن المشاريع المتعثرة انخفضت من أربعة آلاف مشروع إلى أقل من 500 مشروع فقط. جاء ذلك خلال الجلسة التي عقدها مجلس الشورى أمس بحضور وزير التربية والتعليم ومسؤولين من الوزارة لاستعراض إنجازاتها وطرح بعض القضايا للنقاش حول أدائها.

وأفصح الوزير عن عوائق عديدة تعترض تخلص الوزارة من المباني المستأجرة، منها صعوبة الاستحواذ على الأراضي، والأحياء العشوائية في بعض المناطق، وكثرة المدارس التي يقل عدد طلابها عن 50 طالباً، إضافة إلى توقف الوزارة عن شراء الأراضي لتأمين احتياجها لبناء المدارس. وتطرق الوزير خلال الجلسة إلى إنجازات عديدة حققتها الوزارة خلال السنوات الأربع الماضية، على أكثر من صعيد، منوهاً بالمرحلة الثالثة من التطوير التي بدأت في غرة محرم 1432 هـ التي تتضمن تنفيذ مشاريع الخطط والاستراتيجيات المستقبلية للوزارة. وأكد حرص الوزارة على النهوض بأداء المعلمين والمعلمات، بما يحقق المصلحة العامة. كما تطرق إلى شروط قبول الطلاب السعوديين في المدارس الأجنبية التي تشمل أن يكون مالك المدرسة سعودياً، وأن لا تغفل المناهج المواد الإسلامية واللغة العربية ومواد الاجتماعيات وفق المنهج المحلي. وفيما يلي إيجاز بأبرز ما تطرق إليه الوزير خلال الجلسة، فيما يخص أوضاع المعلمين والمعلمات، والتطوير الإداري في الوزارة، وآليات الوزارة لاحتواء الشباب وتطوير مجلس وأندية الأحياء، وكذلك ما أنجزته على صعيد رياض الأطفال.

أوضاع المعلمين والمعلمات

تم نقل 28 ألفاً و 500 معلمة يمثلن جميع المتقدمات بطلب النقل على رغبتهم الأولى خلال العام الماضي.

معالجة وضع الحاصلين على شهادة الماجستير بتحسين مستوياتهم وفق المستوى المستحق (السادس).

معالجة التباين الحاصل في رواتب المعلمين والمعلمات المعيّنين بصفة رسمية على المستويات التعليمية.

معالجة نقص رواتب المعلمين والمعلمات التربويين عن غير التربويين.

معالجة أوضاع الدفعات الأخيرة من خريجي كليات المعلمين البالغ عددهم 12.556 خريجاً.

معالجة وضع خريجي دبلوم التربية الخاصة بعد الجامعي بمنحهم المستويات المستحقة.

معالجة وضع محضري المختبرات الحاصلين على الشهادة الجامعية وهم على رأس العمل.

رفع المؤهلات العلمية للمعلمين، وتدريب المعلمين من خلال مشروع تطوير.

وضع حد أدنى لرواتب المعلمين في المدارس الأهلية.

تعمل الوزارة مستقبلاً على:

رفع جودة إعداد المعلم من خلال التنسيق مع الجامعات السعودية حول الخطط الدراسية ومعايير قبول الطلاب في الأقسام المؤهلة.

تسريع توظيف المعلمين والمعلمات بحيث لا يكون هناك إرباك في بداية العام الدراسي.

تحسين مستويات 3000 معلم ومعلمة من منسوبي وزارة الدفاع انضموا لوزارة التربية مؤخراً في الميزانية العامة للدولة للعام المالي المقبل.

حل مشكلات المعلمين والمعلمات من فروقات مالية بعد التثبيت.

دراسة موضوع البدليات والذي أوقف مؤخراً بعد القرار السامي بتثبيت 21 ألف معلمة بديلة، حيث أصبح هناك خلل خصوصاً في المناطق النائية.

أهم ملامح التطوير الإداري بالوزارة

عكفت الوزارة على إعادة هيكلة مشروع تطوير التعليم.

تطبيق استراتيجية لإسناد الأمور المساندة للتعليم لخارج الوزارة لتركز اهتمامها على المسيرة التعليمية.

اهتمام واسع بالمرحلة الابتدائية وإنشاء برنامج «حسن» لقياس وتطوير هذه المرحلة.

تسعى الوزارة لتوفير ألف وظيفة للممرضين والممرضات وإلحاقهم بالمدارس بمشاركة وزارة الصحة وتعاونها.

هناك نحو 13 ألف حافلة للنقل المدرسي تجوب طرق المملكة كل يوم لنقل 613 ألف طالبة ونعمل على زيادة العدد، دون التخلي عن الاشتراطات.

تعمل الوزارة على وضع الاشتراطات المناسبة لضمان مستوى جودة نقل المعلمات من خلال شركة تطوير للنقل المدرسي وبالتعاون مع القطاع الخاص.

تسعى الوزارة لمنح مديري التربية والتعليم مزيداً من الصلاحيات نظراً لطبيعة مسؤولياتهم إيماناً منها باللامركزية.

مجالس وأندية الأحياء واحتواء الشباب

تنفيذ خطة لإنشاء 1000 نادٍ في 3 سنوات من خلال تهيئة المدارس التي تعد مقاراً لهذه الأحياء.

افتتاح أكثر من 50 نادياً، ومعمد 114 نادياً في جميع إدارات التربية والتعليم.

تفعيل مجالس الحي واستثمار مرافق المدارس ذات البنى الجيدة لتكون أندية للبنين والبنات.

تعمل الوزارة على احتواء الشباب في البرامج الصيفية، وتوجيههم للسلوك الإيجابي الفاعل، والحد من السلوكيات الخاطئة.

تراقب الوزارة التغيرات التي تطرأ على الشباب وفق عدد من المؤشرات التي تتناول الجانبين التربوي والتعليمي.

تحرص الوزارة على تضمين مفاهيم حقوق الإنسان في المناهج الدراسية.

رياض الأطفال

السماح للطفل في عمر خمس سنوات ومائة وثمانين يوماً بالالتحاق بالصفوف الأولية الابتدائية شرط التحاقه برياض الأطفال مسبقاً.

البدء بتنفيذ مبادرة للتوسع في رياض الأطفال لاستيعاب 50% من الأطفال.

افتتاح ما يقارب 300 رياض أطفال العام الماضي وأكثر من 700 روضة أطفال هذا العام بمعدل 3 رياض أطفال يومياً تقريباً.

مشاهدات من الجلسة:

ماجت جلسة الأمس بآراء عديدة بين مؤيد ومعارض لحضور الوزراء جلسات مناقشة حول أداء وزاراتهم.

سجلت المحاضرة في جامعة الملك سعود حصة العريفي، سابقة حين طلبت مداخلة في المناقشة حول التكامل بين وزارتي «التربية» و«التعليم العالي» ما اعتبره البعض مخالفة لقواعد العمل الداخلية التي تقصر المناقشة خلال الجلسات التي يحضرها مسؤول رفيع على الأعضاء الذين يتولون مهمة طرح التساؤلات والتعامل مع ما يردهم من ملاحظات.

أحال الوزير تساؤلات عديدة لأعضاء المجلس على أصحاب الاختصاص من المسؤولين في وزارته للإجابة عنها.

غصت شرفات القبة بمسؤولي الوزارة وبالضيوف من النساء بشكل ملفت للنظر.

اضطرت نائب وزير التعليم لشؤون البنات الدكتورة نورة الفايز إلى النزول من الشرفة المخصصة للنساء إلى منصة الجلسة للإجابة عن أحد الأسئلة التي طرحت.

كرر الوزير تأكيداً على أن الركيزة الأساسية في العملية التعليمية هي المنزل والمعلم ومستوى البنى التحتية للتعليم، ملمحاً إلى استيائه الشديد من مستوى اللغة العربية.

تسابقت وسائل الإعلام وفي مقدمتها قناة «الجزيرة» على تغطية الجلسة.

أبرز من شارك بالأسئلة من الأعضاء:

الدكتور إبراهيم السليمان: وطرح سؤالاً حول تباطؤ إنجاز المشاريع التي تمت ترسيبها.

الدكتور خالد العواد: وتساءل عن أهمية منح المدرسة استقلالية تامة ومحاسبتها.
موسى السليم: واختار الثناء على جهود الوزارة بقصيدة رحب فيها بحضور رجل التعليم الأول وصحبه الكرام.



مسلحون يطلقون النار على قائد محور العند العسكري قاعدة اليمن“ تنفي مشاركتها في قتل السعودي خالد العنزي

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 19 محرم 1434 هـ - 3 ديسمبر 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/12/03/606774>

صنعاء - الشرق
نفى ما يُعرّف بتنظيم القاعدة في جزيرة العرب، ومقره اليمن، وقوفه وراء اغتيال الدبلوماسي السعودي، الذي قُتل في العاصمة اليمنية صنعاء الأربعاء الماضي.
ونقل الصحفي المتخصص في شؤون القاعدة، عبد الرزاق الجمل، عن مصدر في التنظيم فيه الوقوف وراء اغتيال خالد شبكيان العنزي، ومرافقه اليمني جلال شيبان.
وقال التنظيم إنه لا علاقة له بالعملية التي اعترض فيها مسلحون مجهولون سيارة العنزي يوم الأربعاء الماضي، وأمطروها بوابل من النيران، ما أدى إلى مقتله ومرافقه اليمني على الفور.
واعتبر عبدالرزاق الجمل، أن نفى التنظيم وقوفه وراء الاغتيال يضيف على العملية مزيداً من الغموض، ويثير مخاوف من وجود جهات أخرى تمارس الاغتيالات لحسابات غير معروفة، مذكراً بأن الفترة الأخيرة شهدت تنفيذ سلسلة عمليات متنوعة داخل صنعاء وخارجها لم يتبناها تنظيم القاعدة أو ينفي صلتها بها.
وكانت اللجنة العسكرية في اليمن قد أعلنت عن مكافأة مالية قدرها خمسة ملايين ريال يمنى لمن يبدل بمعلومات تقود إلى قتل الدبلوماسي السعودي، وذلك بعد الفشل الذريع من قبل جهاز المخابرات في تتبع خيوط منفذي العملية.
وفي سياق متصل، نجح قائد عسكري كبير، كان أحد قادة الحرب على القاعدة في محافظة أبين، جنوب اليمن، مطلع العام الجاري، من محاولة اغتيال رجحت مصادر أمنية، في حديثها لـ «الشرق»، أن يكون التنظيم وراءها.
وتعرض قائد محور العند واللواء 201 ميكا، محمود الصبيحي، إلى محاولة اغتيال عن طريق كمين مسلح نُصب له وسط مدينة الحوطة في محافظة لحج، التي تقع فيها قاعدة العند العسكرية ولواء الصبيحي.
وأطلق مسلحون الرصاص على سيارة الصبيحي، غير أن مرافقيه ردوا على مصدر النيران، ولم يصب أي من أتباعه، بحسب المصادر الأمنية.
وتعد محاولة اغتيال الصبيحي هي الثانية، حيث تعرض لمحاولة سابقة على يد عناصر القاعدة بعد توقف الحرب على التنظيم في أبين بأيام.
ويعد الصبيحي، من كبار قادة الجيش اليمني، الذين ينتمون إلى جنوب البلاد، وينحدر من قبيلة كبيرة وذات نفوذ واسع في الجيش الجنوبي سابقاً واليمني حالياً، وهي قبيلة الصبيحة إحدى أكبر قبائل محافظ لحج.

نزاهة: توجه لإقرار القسم على موظفي الدولة.. وحوافز للمبلغين

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 19 محرم 1434 هـ - 3 ديسمبر 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/12/03/606446>

الطائف - عناد العتيبي

كشف مدير إدارة تشجيع برامج حماية النزاهة في الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد محمد بن لؤي أن هناك توجهاً لإقرار القسم لموظفي الدولة، مبيناً أنه تم الرفع للمقام السامي للموافقة على مشروع للحوافز للمبلغين عن قضايا الفساد، وأن التنسيق مستمر مع وزارتي التربية والتعليم العالي، لإضافة مناهج تعليمية تعنى بمكافحة الفساد في المناهج. جاء ذلك خلال ندوة أقيمت مساء أمس الأول في غرفة الطائف تحت عنوان "مكافحة الفساد في قطاع الأعمال".

وأكد مدير البحوث والدراسات في مجلس الغرف السعودية الدكتور مغاوري شلبي أن تبعات الفساد تزيد الأسعار على المستهلكين بنسبة تصل إلى 40%، موضحاً أن الفساد يدفع بما نسبته 20% من الاستثمارات المخصصة للتنمية للهروب للخارج، وقال إن الشركات العائلية أكثر عرضة للفساد لكونها تُدار من شخص واحد. وقال إن عدم وضوح اللوائح والأنظمة يعطي مساحة للموظف للتقدير الشخصي وغياب الرقابة، لافتاً إلى أن الفساد الإداري منتشر وأشهره الرشوة والاختلاس، مشدداً على أن عدم التوازن بين الأجور والأسعار، يخلق أجواء الفساد، مبيناً أن البطالة هي أم الكبائر، وهي دافع لانتشار الفساد الاجتماعي، كون من يقوم بذلك ضعيف الانتماء للوطن.

وعن أسباب الفساد قال شلبي: "هناك أسباب إدارية كانهخفاض الرقابة ورواتب العاملين في الأجهزة الرقابية، وعدم اختيار المسؤولين على معايير سليمة، وعدم تطبيق قواعد الحكومة. ولفت إلى أن "الفساد يدفع بهروب الاستثمارات المحلية والأجنبية، فما نسبته من 10 إلى 20 في المائة من الميزانيات المخصصة للتنمية تتعرض للفساد".

وعن وجود الفساد في قطاع الأعمال الخاص قال: القطاع الخاص من القطاعات التي تشكي من الفساد، الذي يحد من قدرتها من المنافسة، مبيناً أن انتشاره في الشركات العائلية كبير، كون الإدارة تتمثل في شخص واحد، كما أن غياب المعايير في الحصول على المناقصات وانعدام المنافسة يخلق الأجواء للفساد، وتبعاته التي تزيد الأسعار بنسبة 40% على تكلفة السلع والتي يتحمل المستهلك جزءاً كبيراً منها.

وعن دور الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد قال مدير إدارة تشجيع برامج حماية النزاهة في الهيئة محمد بن لؤي إن الهيئة تتحرى عن الفساد في العقود، وهناك توجه لإقرار القسم لموظفي الدولة، لافتاً إلى أن هيئة الرقابة وديوان المراقبة أدوراهما تكاملية، حيث إن الهيئة تتحرى عن شبه الفساد وتقوم بتحويلها إلى الجهات الرقابية المختصة، وللهيئة حق الاطلاع على مجريات التحقيق ولا تباشر التحقيق ولها أن ترفع للمقام السامي أثناء التحقيق عن خطورة الموضوع، موضحاً أن التشهير عقوبة قضائية ينص عليها القاضي، وهو يمس الإنسان وأسرته، فلا يلجأ إليه إلا بصدور حكم شرعي، مبيناً أنه تم الرفع للمقام السامي لوضع حوافز للمبلغين منها المادية والمعنوية وفي انتظار الموافقة من المقام السامي، لافتاً إلى أن العمل جارٍ على فتح فروع للهيئة في المملكة. وقال إن الهيئة تطالب بإضافة مناهج تعنى بمكافحة الفساد مع التربية والتعليم العالي.

توجد ثغرة في التخطيط للمستقبل ومراعاة التوسع العمراني

والكثافة السكانية.. أين الحلول؟

مشروعات حكومية من دون أراضٍ!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 19 محرم 1434 هـ - 3 ديسمبر 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/12/03/article789393.html>

الدمام، تحقيق- عبدالله الفيافي
تمثل مشروعات التنمية "مقياس التقدم" لأي بلد، لذلك لزم الاهتمام بها وتذليل كل ما يقف أمام تنفيذها، إلا أن ما يُثير الاستغراب هو عدم وجود أراضٍ تقام عليها هذه المشروعات!!
وأكد خبراء عقاريون واقتصاديون على أنه يوجد ثغرة في عمليات التخطيط والتنظيم منذ عدة أعوام، مرتبطة بعدة جهات حكومية؛ كوزارة التخطيط وأمانات المدن والبلديات، التي تمخض عنها قصور في العملية التنموية، حيث إنه من المفترض -على حد قولهم- وجود تخطيط حقيقي، لتجنب هذه "المزلق" التي علفت العمل على إنشاء هذه المشروعات. وتساءل البعض منهم عن كيفية اعتماد مشروعات دون تجهيز موقع لها قبل عمليات التصميم؟، وأن ذلك يعدّ خطأ فنياً ومهنياً وقانونياً بالغ الخطورة، يتطلب معاقبة هذه الجهات ومحاسبتها؛ لأنها لم تؤد الدور المنوط بها في خصم مساحات لهذه المشروعات وتجهيزها، يقابل ذلك نشاط كبير في منح الأراضي دون التفكير في مستقبل المدن أو القرى أو المراكز والهجر، أو حتى حاجتها لمشروعات تنموية ككليات وشرط ومراكز صحية.
وأرجع هؤلاء تعثر المشروعات وعدم تنفيذها إلى التخطيط غير المدروس من قبل الأمانات، وأن الموضوع يمكن تلافيه ببعض الحلول التي اعتقدوا أنها ستفي بالغرض، منها التخطيط المستقبلي أو نزع ملكيات هذه الأراضي وتعويض أصحابها بمواقع أخرى، حتى يمكن الجهات الحكومية الرسمية من تنفيذ مشروعاتها لخدمة المواطنين، كما أنه من المهم تحديث الأنظمة وحجز المواقع اللازمة لهذه المشروعات مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، لتلافي الوقوع في مثل هذه المشاكل مستقبلاً.
ومن الحلول أيضاً وضع تصور شامل للمشروعات الحكومية ليس للفترة الحالية فحسب، بل للفترات القادمة، مع إيجاد مخطط استراتيجي ل (50) عاماً قادمًا، يأخذ في الاعتبار الحاجة الحالية والمستقبلية، بناء على التوسع العمراني والزيادة السكانية والحاجات الاستراتيجية، كما يبرز اعتماد أموال إضافية لشراء أراضٍ أو نزع ملكيات لمصلحة هذه المشروعات.
سوء تخطيط
وأرجع "عبدالله الدامغ" -عقاري- عدم توفر قطع أراضي لهذه المشروعات إلى سوء تخطيط الجهات المعنية، مما تسبب في وجود قصور في التنمية المحلية، مضيفاً أنه من المفترض تأدية عمليات التخطيط منذ سنوات مضت، مبيناً أننا نملك في الوقت الراهن العديد من الخيارات والتي تعدّ حلولاً لهذه المشكلة، مثل نزع الملكيات لأجل توفير أراضي.
وتساءل "د.عبدالله الفايز" -خبير اقتصادي- عن كيفية اعتماد هذه المشروعات الحيوية وتنفيذ التصاميم الخاصة بها دون التحقق من وجود موقع أو أرض لها، مضيفاً أن ذلك يُعدّ خطأ مهنياً وفنياً فادحاً يجب معاقبة المتسببين فيه، مشيراً إلى أن هذه الجهات ارتكبت أخطاءً فادحة، وكان يفترض بها التحقق من وجود مواقع لهذه المشروعات، بل ومعرفة مساحات الأرض التي سيقام عليها المشروع، مع تحديد المساحة التي سيحتاجها لأجل إقامته، لاسيّما وأنها مهمة كالمستشفيات والدوائر الحكومية الأخرى، مؤكداً على أن تأخر تنفيذ هذه المشروعات بحجة عدم توفر أرض يعدّ مضيقاً للمال العام -حسب قوله-.
معضلة كبيرة

وأوضح "د.عبدالله المغلوث" -خبير عقاري- أن هذه المشروعات التنموية تخدم المناطق والمدن والأحياء كالمدارس والكليات والمراكز الصحية، إلى جانب مراكز الشرط وبعض المشروعات الأخرى ذات العلاقة بالخدمات، مضيفاً أن

غياب الأراضي وعدم توفرها تعدّ معضلة في تنمية المراكز الخدمية والدوائر الحكومية، مرجعاً السبب إلى عدم وجود خطة استراتيجية في السابق من توفير المساحات اللازمة في المخططات، متأسفاً أن الأمانات والبلديات لم تؤد دورها المفترض في توفير هذه الأراضي من نسبة التخطيط في الماضي ومن المنح الكبيرة، حيث يتم تسليم المنح دون النظر أو التفكير في مستقبل هذه المدن والمراكز ومدى حاجتها إلى مرافق تنموية وحيوية.

وأضاف: "إذا كان التخطيط من قبل الأمانات ليس بالمستوى المأمول منها، وهو أحد الأسباب الرئيسة في تعثر هذه المشروعات، لا بد من احتواء المشكلة من خلال التخطيط المستقبلي أو نزع ملكيات هذه الأراضي وتعويض أصحابها بمواقع أخرى، كي يمكن الجهات الحكومية الرسمية من تنفيذ مشروعاتها لخدمة المواطنين، وكذلك تحديث الأنظمة وحجز المواقع اللازمة لهذه المشروعات مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، لتلافي الوقوع في مثل هذه المشاكل مستقبلاً".

تزايد المنح

وأكد "م. حامد بن حمري" -عضو منتدب ورئيس تنفيذي لشركة تمكين للاستثمار والتطوير العقاري- على وجود أخطاء في التخطيط المسبق للاحتياجات وخطط التنمية، وأن هنالك عدّة أسباب تقف خلف عدم توفر مساحات وأراض للمشروعات الحكومية، منها تزايد أعداد المنح قبل سنوات دون النظر للاحتياجات اللازمة لمتطلبات هذه المدن من مرافق حكومية ومستشفيات، مبيناً أن الحلول في الوقت الحالي قد تكون محدودة إلى حد ما، حيث إنه لا بد من معرفة احتياجات المدن بدقّة، مع وضع خطط تنمية ومراجعتها بشكل دوري وتحديثها.

وقال "فضل البوعيين" -محلل اقتصادي-: إن سوء التخطيط هو السبب الأول وراء هذه المشكلة، حيث إنه من الواجب أن يكون هنالك تصور شامل للمشروعات الحكومية ليس للفترة الحالية فحسب بل للفترات القادمة، مضيفاً أنه لا بد أن يكون لدينا مخطط استراتيجي ل (50) عاماً قادمة، يأخذ في الاعتبار الحاجة الحالية والمستقبلية، اعتماداً على التوسع العمراني والزيادة السكانية والحاجات الاستراتيجية.

أموال إضافية

وذكر "البوعيين" أنه من المعيب حقاً أن يتم إقرار عدد من المشروعات التنموية في الوقت الذي لا تمتلك الحكومة فيه أراض لتنفيذها، إذ كان من الأجدي أن يتم توفير موقع المشروع أولاً ثم تقرّ ميزانيته، فإن لم يتم توفير الموقع فيجب أن تُضمّن ميزانية الإنشاء ميزانية أخرى لشراء الأرض وتوفير موقع المشروع، بحيث تعتمد الأموال الكافية لتنفيذه في وقته، موضحاً أنه من الحلول المتاحة هو اعتماد أموال إضافية لشراء أراض أو نزع ملكيات لمصلحة هذه المشروعات.

وأكد "خالد بارشيد" -نائب رئيس اللجنة العقارية في غرفة الشرقية- على أن اهتمام أمانات المدن بالمشروعات الاستثمارية التجارية دون غيرها من أهم الأسباب التي علقت المشروعات الحكومية، مضيفاً أننا نفتقد للتنظيم والحرص والتعاون مع كل الوزارات، من أجل بحث احتياجات الجهات في المناطق، وتوفيرها لتحقيق التنمية.

مناخ استثماري

وطرح "بارشيد" عدداً من الحلول لمواجهة هذه المشكلة من أهمها تنسيق إمارات المناطق مع الأمانات ببحث احتياجات فروع الوزارات، وتوفير كل ما يلزمها، من أجل تنفيذ مشروعاتها دون أي تباطؤ أو تأخير، مضيفاً: "سبق أن قدمنا طلباً في اللجنة العقارية بإنشاء هيئة عليا لتطوير المنطقة الشرقية، تكون بعضوية الأمانة وجميع الجهات الحكومية الأخرى، للبحث والاطلاع على جميع الاحتياجات من مواقع للمشروعات وخلافه، مما يسهّل على هذه الجهات التباحث فيما بينها والتنسيق لأجل توفير الاحتياجات اللازمة"، مشيراً إلى أن كل ذلك من شأنه العمل على تطوير المنطقة وتحقيق التنمية لها، حيث إنها تعطي الفرصة اللازمة لجميع المشروعات ولجميع الجهات الحكومية، إضافة إلى كونها عاملاً مساعداً لجذب الاستثمارات الخارجية، وتوفير المناخ الاستثماري المناسب لها في المنطقة.

يشمل 25 جامعة و 16 أمانة و 244 بلدية في المرحلة الأولى تحرك لإحلال السعوديين في الوظائف المشغولة بمتعاقدين

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 19 محرم 1434 هـ - 3 ديسمبر 2012م
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121203/Con20121203552519.htm>

راشد الثويني، متعب العواد (حائل)
كشف مصدر مطلع في وزارة الخدمة المدنية لـ«عكاظ» عن تحرك الوزارة عبر فروعها المنتشرة في مناطق ومحافظات المملكة لإلزام فروع الوزارات والجهات والهيئات الحكومية بإحلال السعوديين المرشحين على الوظائف المشغولة بمتعاقدين غير سعوديين. وأكد المصدر منح فروع وزارات الخدمة المدنية في المناطق صلاحية المتابعة والتأكد من مباشرة المرشح لمهام الوظيفة المرشح عليها. ووفق بيان الصلاحيات الجديدة الذي حصلت «عكاظ» على نسخة منه، سيكون كل فرع من فروع الوزارة مسؤولاً عن مطابقة بيانات الوظائف والموظفين السعوديين وغير السعوديين مع سجلات الوزارة بشكل دوري، وأيضاً صلاحية النقل والنقل بالترقية للمرتبة الخامسة فما دون من الجهات الحكومية الواقعة في نطاق فرع الوزارة. وأوضح المصدر أن الصلاحيات الجديدة تخضع لها الإدارة وفروع الوزارات التي تمتلك ميزانيات مستقلة وتشمل أكثر من 244 بلدية و 16 أمانة في مناطق المملكة، حيث تبدأ فروع وزارة الخدمة المدنية خلال الشهر الجاري وحتى الشهر المقبل بعملية الإحلال وتوفير عدد من الوظائف للسعوديين، كما تشمل عملية الإحلال 25 جامعة محلية في عدد من مناطق المملكة خاصة الوظائف الخاضعة لنظام الخدمة المدنية. وأشار المصدر إلى أن فرع وزارة الخدمة المدنية في منطقة حائل سيبدأ خلال الأيام القليلة المقبلة عملية الإحلال والحصص في 17 بلدية وأمانة، بالإضافة لجامعة حائل وذلك بعد اعتماد خطة العمل النهائية بهدف توفير أكبر عدد ممكن من السعوديين.

يجمعن أموالاً أكثر من رواتبهن مكاسب التسول تحفز العاملات المنزليات على الهروب

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 19 محرم 1434 هـ - 3 ديسمبر 2012م
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121203/Con20121203552561.htm>

عبدالله راجح العبدلي (مكة المكرمة)
اتجه عدد من العاملات المنزليات إلى التسول في العاصمة المقدسة، بعد أن تبين لهن أن ما يجمعنه من استجداء العابرين في الطرق والإشارات الضوئية والمواقع الحيوية أكثر من الرواتب التي يحصلن عليها من عملهن في المنازل، ما أثار حفيظة عدد من المواطنين الذين طالبوا بتطويق المشكلة التي تتزايد يوماً بعد آخر، خصوصاً أن أولئك المتسولات يزاولن عملهن المخالف وهن يرتدين العباة ويرددن كلمات باللهجة المحلية، ما يجعل العابرين يعتقدون أنهن مواطنات. وأكد زياد إبراهيم العتيبي أن امتحان الخادمت للتسول يتزايد باستمرار في مكة المكرمة، مشيراً إلى أن غالبيةهن هاربات، ويلجأن لاستجداء العابرين باللباس الوطني، مشدداً على أهمية تطويق هذه المشكلة قبل أن تتفاقم، والبحث عن الواقفين وراءها.

إلى ذلك، روى عادل الزهراني قصة ثلاث من النساء يتسولن بإيهام العابرين بأنهن مواطنات تقطعت بهن السبل وجار عليهن الزمن، مشيراً إلى أنهن تقيمسن الدور جيداً من خلال إجادتهن الحديث باللهجة النجدية.

وقال: «كنت خارجاً من مستشفى النور التخصصي، والتقيت النسوة المحتالات، وهن يرتدين الزي السعودي، وطلبن مني أجرة النقل الجماعي ليعدن إلى ذويهن في الرياض، وحين تأكدت أنهن يكذبن قلت لهن سوف أوصلكن إلى مطار جدة وأدفع قيمة التذاكر»، مشيراً إلى أنهن رفضن ذلك وطلبن قيمة التذاكر، موضحاً أنهن انسحبن بهدوء حين أصررت على نقلهن للمطار، حتى لا ينكشف كذبهن.

بدوره، أوضح فهد الحارثي أن كثيراً من الخدمات رفضن العمل في البيوت واتجهن للتسول قرب الإشارات الضوئية وفي المواقع الحيوية في العاصمة المقدسة، بعد أن أصبحن يجمعن من التسول أكثر من العمل في المنازل.

وتساءل عن دور الجهات المختصة في ضبط المتسولات اللاتي يزداد عددهن يوماً بعد آخر، معرباً عن استيائه من انتحالهن صفة المواطنات من خلال ارتداء العباءة والتحدث باللهجة المحلية.

في المقابل، أوضح الناطق الرسمي في جوازات منطقة مكة المكرمة المقدم محمد الحسين أن الجوازات تنظم حملات مستمرة في أي موقع يوجد فيه مخالفون لنظام العمل والإقامة، مؤكداً أنه جرى ضبط عدد من المتسولات، واتخذت بحقهن الإجراءات النظامية، مبيناً أن حملات الجوازات مستمرة.



مسؤول حكومي يواجه "ضغوطاً" لتمير مشروع بـ"الملايين"

استنجد بجهات رقابية للتحقيق ومعاقبة المتجاوزين

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 19 محرم 1434 هـ - 3 ديسمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=123202&CategoryID=5

جازان، الطائف: موسى محرق، ساعد الثبتي

كشف مدير إدارة حكومية بمنطقة جازان عن تعرضه لضغوط من مسؤولين - تحتفظ "الوطن" بأسمائهم - بعد رفضه السماح لإحدى المؤسسات تنفيذ "مشروع" دون إخضاعه لنظام المنافسات الحكومية.

وقال في تصريح خاص إلى "الوطن" إنه تلقى اتصالات هاتفية من مسؤولين حكوميين لمساعدة المؤسسة، وتمكينها من العمل في تنفيذ مشروع تبلغ قيمته ملايين الريالات، مؤكداً أن رفضه للمطلب المخالف للأنظمة ترتب عليه تعرضه لمضايقات تمثلت في تحريض مواقع إلكترونية ضد إدارته، والرفع لوزارته ببلاغات كيدية، إلى جانب تعطيل ترقية. واستنجد المسؤول بالجهات الرقابية لفتح تحقيق في العديد من الممارسات التي تنطوي على شبهات فساد، داعياً إلى معاقبة المتجاوزين للأنظمة، مؤكداً أن المسؤولين الذين يقاومون مثل تلك الممارسات للمشاركة في شبهات الفساد المالي والإداري تعرض بعضهم لتعطيل إجراءاته، مستشهداً بمصارحة مدير إحدى الجهات الخدمية بالمنطقة له عن تعرضه لمثل هذه المضايقات.

إلى ذلك أبلغ "الوطن" أمس مدير إدارة تشجيع برامج حماية النزاهة بالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد محمد بن منصور بن لؤي، عن توجهه لإنشاء أقسام لمكافحة الفساد بجميع أجهزة ووزارات الدولة، والرفع للمقام السامي بطلب حوافز تشجيعية لمن يبلغ عن الفساد.

استنجد مسؤول حكومي في منطقة جازان، بالجهات الرقابية لفتح تحقيق في العديد من الممارسات التي تنطوي على شبهات فساد، ومعاقبة المتجاوزين للأنظمة والمعتدين على النزاهة.

وكشف المسؤول عن ممارسة مسؤولين في المنطقة لضغوط عليه - تحتفظ "الوطن" بأسمائهم - بعد رفضه السماح لإحدى المؤسسات الخاصة بالمشاركة في تنفيذ مشروع دون إخضاعها للنظام الخاص بالمنافسات الحكومية. وأوضح مدير الإدارة الحكومية لـ "الوطن" أنه تلقى اتصالات هاتفية من مسؤولين حكوميين بالمنطقة لمساعدة تلك المؤسسة،

وتمكينها من العمل في تنفيذ مشروع تبلغ قيمته ملايين الريالات، مؤكداً أنه رفض حدوث مثل هذه التجاوزات من قبل إدارته، وأنه سيطبق النظام الخاص بالمنافسات الحكومية على المؤسسة المعنية، شأنها شأن كل المؤسسات والشركات التي تتقدم لإدارته بعروض المنافسة.

وعن تبعات هذا الموقف، أشار المسؤول الحكومي إلى تعرضه لمضايقات تمثلت في تحريض مواقع إلكترونية ضد إدارته والرفع لوزارته ببلاغات كيدية عن سوء تنفيذ بعض المشاريع بهدف تشويه سمعته وجهود إدارته، وأن لجأنا غير مختصة ومؤهلة شكلت لإعداد تقارير تحقق أغراضهم ومصالحهم الشخصية الضيقة.

وأوضح المسؤول الحكومي أن المضايقات بلغت ذروتها بتعطيل ترفيقته، لافتاً إلى أن ما تعرض له شخصياً سبق وأن تعرض له آخرون، مؤكداً أن المسؤولين الذين يرفضون ويقاومون مثل تلك الممارسات للمشاركة في شبكات الفساد المالي والإداري تعرض بعضهم لتعطيل إجراءات سير ترفيقاتهم، مستشهداً بمصارحة مدير إحدى الجهات الخدمية بالمنطقة له عن تعرضه لمثل هذه المضايقات.



77% من مرضى المستشفيات مهددون بـ"العدوى"

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 19 محرم 1434 هـ - 3 ديسمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=123176&CategoryID=3

الرياض: محمد السليمي

حذرت دراسة رقابية أعدتها هيئة الغذاء والدواء من مخاطر إصابة مرضى 77% من مستشفيات المملكة بـ"العدوى"، نتيجة غياب السياسات المكتوبة حول إعادة معالجة الأجهزة والمنتجات الطبية ذات الاستخدام الواحد.

ورفعت الدراسة التي أضع لها 470 مرفقاً صحياً بالمملكة، نسبة تعرض المرضى لهذه المخاطر جراء استخدام تلك الأجهزة والمعدات حتى بعد المعالجة، مؤكدة أن هناك قصوراً ونقصاً في دقة المعلومات المتعلقة بالمخرجات السريرية في مستشفيات المملكة عن حالة المرضى الذين تمت معالجتهم باستخدام الأجهزة الطبية ذات الاستخدام الواحد المعادة معالجتها.

أجرت الهيئة العامة للغذاء والدواء دراسة موسعة للتحقق من المخاوف المتعلقة باستخدام الأجهزة والمنتجات الطبية ذات الاستخدام الواحد في مستشفيات المملكة من خلال فريق استشاري متخصص، وحذرت الهيئة من أن استخدام هذه الأجهزة بعد معالجتها يزيد من تعرض المرضى لمخاطر العدوى أو التأثيرات السلبية، وتبين للهيئة أن 77% من مستشفيات المملكة لا يوجد لديها سياسات مكتوبة حول إعادة معالجة الأجهزة والمنتجات الطبية التي تستخدم مرة واحدة فقط.

وشددت الدراسة التي أعدها قطاع الأجهزة والمنتجات الطبية بالهيئة العامة للغذاء والدواء - وحصلت "الوطن" على نسخة منها- على ضرورة منع ممارسة إعادة معالجة واستخدام الأجهزة الطبية ذات الاستخدام الواحد في منشآت الرعاية الصحية في المملكة، داعية إلى منع استخدامها في الوقت الراهن نظراً للمخاطر الكامنة والآثار السلبية التي تنجم عن تلك الممارسة، إضافة إلى ضرورة التنسيق والتعاون بينها وبين مجلس الخدمات الصحية وشركات ومؤسسات التأمين الصحي ومشاركة جميع الأطراف ذات العلاقة.

وأوضح الفريق الاستشاري المكلف بإعداد الدراسة الموسعة أن المتابعة والتقصي شملت 470 مرفقاً صحياً بالمملكة (المراكز التابعة للمستشفيات الحكومية) و 172 مستشفى حكومياً و 6 مستشفيات شبه حكومية، إضافة إلى 22 مستشفى عسكرياً و 127 مركز رعاية صحية أولية تشمل القطاع الخاص وعياداته. وكشفت الدراسة أن مستشفيات منطقتي تبوك والجوف اللتان تحتويان على 20 مستشفى - ضمن الدراسة - خالية تماماً من السياسات المكتوبة لممارسة إعادة الأجهزة والمنتجات الطبية التي تستخدم مرة واحدة، فيما لا يوجد بمنطقة نجران سوى مستشفى واحد فقط متقيد بالسياسات المكتوبة من بين 33 عينة أجريت عليها الدراسة، كما كشفت أنه في العاصمة الرياض 27 مستشفى فقط متقيد بتلك السياسات المكتوبة من بين 67 مستشفى.

وأشار الاستشاريون إلى أن هناك قصورا ونقصا في دقة المعلومات المتعلقة بالمخرجات السريرية في مستشفيات المملكة عن حالة المرضى الذين تمت معالجتهم باستخدام الأجهزة الطبية ذات الاستخدام الواحد المعاد معالجتها، موضحين أن التقارير التي تكشف عن وجود بقايا كيميائية لمواد التطهير والتنظيف شحيحة جدا. وتابعوا "على الرغم من شح المعلومات في ذلك الشأن فقد تم تحديد العديد من الحالات التي قد ترتفع فيها خطورة استخدام تلك الأجهزة الطبية ذات الاستخدام الواحد، مثل الأجهزة التي تستخدم في حالات إجراء العمليات الطبية التي تجرى داخل جسم الإنسان".

وشدد الفريق المكلف بالتحقيق والدراسة على ضرورة تعاون الجهود الجماعية بين جميع القطاعات الصحية والتشريعية والقطاع الخاص وكافة الأطراف المعنية، من أجل ضمان بيئة صحية وتشغيلية في المملكة للوقاية من أضرار هذه الممارسة، محذرين في الوقت ذاته من التهاون في الضوابط المتعلقة بالتخزين والنقل والتخلص الآمن من نفايات الأجهزة الطبية ذات الاستخدام الواحد، لضمان سلامة العاملين ومنع تلوث البيئة المحيطة.



"بنك إطعام" يوزع 500 وجبة يوميا ويوفر 40 وظيفة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 19 محرم 1434 هـ - 3 ديسمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=123182&CategoryID=3

الرياض: وفاء أحمد

تبنت مجموعة من رجال الأعمال في المنطقة الشرقية مبادرة باسم "بنك إطعام" تهدف إلى الاستفادة من الطعام الزائد في الولائم وعدم إهداره، ونجحت المبادرة في توزيع 500 وجبة يوميا على المحتاجين، وتوفير 40 فرصة وظيفية للشباب والفتيات السعوديين.

ويقول مدير إدارة العلاقات العامة للمبادرة خالد بن عبدالواحد الخان: إن الفكرة بدأت منذ سنة ونصف تقريبا في المملكة وتم نقلها من فكرة بنوك الطعام المتواجدة حول العالم، مشيراً إلى أن "إطعام" لا تهدف فقط إلى توزيع الطعام على المستفيدين، بل إن هدفها الأسمى هو حفظ النعمة والطعام من الإهدار وأن توزيع الزائد منه هو أحد وسائل حفظه، ويتم ذلك بضمان أعلى معايير الجودة والاحترافية.

ويضيف الخان أنه عندما تتوفر كمية من الطعام تقوم إدارة التشغيل بعد التأكد من صلاحيتها بتوزيع الوجبات بعد تعبئتها وتغليفها مباشرة لإيصالها للمستفيدين بأفضل معايير الجودة والسلامة، مشيراً إلى أنه يتم توزيع ما يقارب 500 وجبة يوميا على مستفيدين تم الحصول على أسمائهم وأماكنهم بالتعاون مع الجمعيات الخيرية، منها جمعية البر والجمعيات التي تحت مظلتها كجمعية دار الخير بالدمام ومبرة الإحسان بالخبر، بالإضافة إلى جمعية سيهات وأم الساهك وفتاة الخليج وذلك لأن دورنا معهم تكاملي وليس تنافسياً.

وتمنى أن يتم تعميم التجربة في مختلف مناطق المملكة، خصوصاً أن هناك تواصل مع جميع المناطق رغم أن الترخيص لـ "إطعام" يشمل المنطقة الشرقية فقط، وأن المبادرة بصدد افتتاح أول فرع لها بالأحساء، وتابع "هذه دعوة صادقة لجميع فئات المجتمع للمشاركة ودعم هذا المشروع الخيري العظيم".

الحربي: ما زلت أعالج ابني على حسابي أكد عدم توفر علاج بالمملكة واتهم "الصحة" بتجاهل التقارير

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 19 محرم 1434 هـ - 3 ديسمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=123181&CategoryID=3

تبوك: عبدالقادر عياد

نفى والد الطفل السعودي المنوم بأحد مستشفيات ألمانيا على حسابه الخاص، بعد أن أوقف علاجه من قبل الهيئة الطبية العليا؛ وجود علاج لابنه في المملكة، مؤكداً بأن العملية التي يخضع لها لم يسبق أن أجريت لأحد في المملكة، مشيراً إلى أن تقنيات وزارة الصحة تحدد فترات العلاج للمرضى بثلاثة أشهر دون النظر لحالة المريض.

وتساءل صالح الحربي، رداً على تصريح وزارة الصحة الذي نشرته "الوطن" في 28 نوفمبر الماضي تحت عنوان "بعد 121 يوماً.. "الصحة" تخلي مسؤوليتها من إيقاف علاج طفل"، : "لماذا تأخر رد الوزارة إلى هذا التاريخ؟ وعلى ماذا يدل، تهرب من الرد أو البحث عن مخرج، ولماذا لم يحددوا نوع المرض المصاب به ابني عبدالرحمن؟!". مؤكداً بأن "الصحة" ليس لديها تقرير لتشخيص حالة ابنه ولا نوع المرض. وقال: "إن كانوا يعلمون عن حالته فليحددوا نوع المرض والمستشفى الذي من الممكن متابعة علاجه فيه داخل المملكة".

وأشار الحربي إلى أنه تم إيقاف علاج ابنه عبدالرحمن من قبل الملحق الصحي بالسفارة السعودية في برلين المبنى على خطاب الهيئة الطبية بالرياض وإقفال ملف المريض ومغادرة المستشفى وعدم مراعاة حالته الصحية والنفسية، مؤكداً أن سبب ذلك يعود إلى تقنيات وزارة الصحة بتحديد فترات العلاج للمرضى بثلاثة أشهر دون النظر لحالة المريض.

وذكر الحربي الذي مازال يعالج ابنه على حسابه الخاص، مستعينا بأهل الخير كما يقول، إنه تم إجراء العملية لابنه وهي عبارة عن زراعة أقطاب كهربائية (منبه عصبي) في الرأس بتاريخ 2012/7/6 في مستشفى بون الجامعي في ألمانيا وتم تغيير الجهاز بتاريخ 2012/10/4 وذلك لحدوث بعض التهابات، مشيراً إلى أنها تكللت بالنجاح وما زال بحاجة إلى مزيد من الوقت لاستكمال العلاج ومتابعة سير عمل الجهاز حتى يستكمل الوظيفة العلاجية المرجوة.

وقال "هذا النوع من العمليات لم يتم إجراؤها بالمملكة ولم يسبق أن أجريت لأحد من قبل بالسعودية، وفي هذا المستشفى في بون تم إجراء هذه العملية لبعض الأخوة السعوديين وتمت بنجاح على حساب وزارة الصحة ورجعوا إلى الوطن".

مستائلاً عن سبب حرمان ابنه من ذلك؟.

وأرفق الحربي عدة تقارير عن حالة ابنه، مؤكداً بأن إقفال ملفه تم قبل صدور التقرير الطبي من المستشفى الذي يتعالج به، مبيناً بأن الطبيب المعالج تفاجأ بذلك. مضيفاً بأنه "لا يتم التعامل مع المريض على أساس التقارير الطبية الصادرة من الطبيب المعالج ولكن يكتفي المكتب الصحي بما ينقل إليه عن طريق المترجم شفويا بدليل أن إقفال الملف صدر قبل صدور التقرير"، مشيراً إلى أن ذلك تم بعد مرور الثلاثة أشهر المحددة للعلاج.

وأشار الحربي إلى أن مدير المكتب الصحي بسفارة المملكة في ألمانيا أفادهم بأن الطفل يحتاج إلى تأهيل ولا داعي لبقائه، وحين مناقشته عن أسباب قراره تبين أنه لم يطلع أصلاً على التقرير أو خلطه بتقرير مريض آخر، وأراد أن يعالج خطأه فقال أرسل التقرير مرة أخرى فتم إرساله لكن لم يتخذ أي شيء يذكر.

وكانت وزارة الصحة قد ردت على استفسار "الوطن" حول قضية الحربي بعد 121 يوماً من إرساله لها عبر الفاكس، مكتفية بتأكيد أنها هذه الحالات تتبع للهيئة الطبية العليا وهي مستقلة وغير تابعة للوزارة، ومشيرة إلى أنه "تم عرض الموضوع على جهة الاختصاص وأفادت بأنها أتمت دراسة حالة المريض من قبل الهيئة الطبية العليا وأوصت بقرارها رقم 3383 وتاريخ 1433/7/22 بالتأكيد على القرار السابق رقم 1575 وتاريخ 1433/5/24 بعودة المريض لاستكمال علاجه داخل المملكة نظراً لتوفر متابعة علاج مثل هذه الحالات في الداخل".

الشؤون الاجتماعية" تقرر بانخفاض المستوى الدراسي لأبناء رعاية الأيتام"

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 19 محرم 1434 هـ - 3 ديسمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/458403>

الرياض - تركي العقيل

كشفت وكالة وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية الاجتماعية والأسرة عن انخفاض المستوى الدراسي للأبناء والبنات الموجودين في دور رعاية الأيتام، إذ تغلب على نتائجهم درجات «مقبول وجيد»، لافتة إلى أن هناك اهتماماً بسيطاً بالمتفوقين، يتفاوت من دار إلى أخرى، ولكن من دون أي ضوابط، وأن ذلك الأمر خاضع للاجتهاد الشخصي. وأوضحت الوكالة خلال استراتيجية أعدتها بمسمى «تطوير رعاية الأيتام» في محور التعليم والبرامج التدريبية والتأهيلية والزواج (حصلت «الحياة» على نسخة منها)، أن نسبة التسجيل في المدارس تصل إلى 100 في المئة، إلا أن الانتظام اليومي في المدارس يتفاوت من دار إلى أخرى، ومن مرحلة إلى أخرى، ويبلغ إجمالاً 80 في المئة من المقيمين في الدور، وأن نسبة النجاح من 80 إلى 90 في المئة، مشيرة إلى أن الاهتمام بمن يعانون من صعوبات وفرط الحركة والتخلف، يتم بالاجتهاد الشخصي، وليس منضبطاً في كل الدور، وأنه لا توجد منهجية في التعامل معها، كما أن التعليم المساند (التقوية) لا تتم الاستفادة منه بالشكل الصحيح، ولا توجد آلية محددة له، بل فيه هدر كثير. وذكرت الوكالة أنها أوصت في استراتيجيتها بأن يكون التعليم أو التدريب أو العمل إلزامياً لكل الأبناء والبنات في دور التربية والحضانة وما في حكمها، ويكون المسؤول عن تطبيق هذا البند إدارة كل دار، كما أنه على كل طالب وطالبة يحضر إلى المدرسة، أن يكون نجاحه بمستوى لا يقل عن جيد، ويكون مستوى الطلاب مسؤولية إدارة كل دار، لافتة إلى أنه يجب ألا تنحصر مسؤولية الإدارة في الحضور للمدرسة فقط، كما أوصت بأن تقيم كل دار علاقة تعاونية مع كل مدرسة، من خلال المشرف التعليمي والمدير عن طريق الزيارات المتعددة، بحسب الحاجة، على ألا تقل الزيارات عن زيارتين في كل فصل دراسي لكل مدرسة، وعقد لقاء داخل الدور مرة كل فصل على الأقل، لكسر الحواجز ومناقشة المشكلات وكسب التعاون، وكذلك الاتفاق على ضوابط الحد من السلوك والتدخل المبكر والوقائي. وأضافت أنها حددت نقاط الضعف الموجودة في دور الوزارة التي تعنى بالأيتام في افتقارها إلى نظام واضح لعملها، وأن ما ينفذ فيها من برامج وأنظمة يخضع لاجتهاد المدير ومسؤولي الدار، وأنها تفتقر إلى أنظمة ضبط سلوك المقيمين فيها وإلى الاستقرار الإداري، كما أن العلاقة بين الموظفين والمستفيدين تفتقر لوجود أهداف وحقوق وواجبات، ما جعل وضعها من كل النواحي متذبذباً، مشيرة إلى أن هناك غياباً واضحاً للمرجعية المهنية في كثير مما يطبق داخل الدور، كما أن هناك تكراراً في الوصف الوظيفي لمهام بعض العاملين، ما تنتج منه إشكالية في التنفيذ والمساءلة، إضافة إلى عدم وجود وصف وظيفي واضح ولا ضوابط للجودة النوعية، ما يصعب فهم المطلوب من كل موظف، وآلية مساءلته محل اجتهاد واختلاف.

وأشارت إلى أنه من الواضح أن العاملين داخل الدور لا يتم التعامل معهم وفق مكافأة المحسن ومعاقبة المسيء، ما يحدث تحديات لبعض المديرين لتنفيذ بعض البرامج، كما تقوم فلسفة العمل غير المعلنة داخل الدور على أن الأبناء والبنات لا يقومون بأعمال داخل الدور، وأنه في معظم الدور تتم الرعاية بهم بشكل يشل قدراتهم على التصرف الشخصي والعناية الشخصية في المستقبل، ما يؤثر في كل ما يرد في هذا التقرير من شؤون التعليم والعمل والزواج، لافتة إلى أنه لا توجد آلية أو نظام للتأهيل والتدريب للعمل، وأن الدور تفتقر إلى العمل المنظم في هذا الجانب، مع وجود مبادرات إيجابية قائمة على الاجتهاد الشخصي.

وأضافت أن الكثير من أبناء وبنات الدور يجهلون أهمية العمل، لعدم تعويد غالبيتهم على المشاركة والمساهمة في الأعمال داخل الدار، كما أن النظام القائم في غالب الدور يعوّد القاطنين على الاتكالية، وعدم الإحساس بالمسؤولية، ما

عدا دور محددة فيها اجتهاد شخصي لعلاج هذا الأمر، موضحة أن بعض الأبناء والبنات يخافون من الاختلاط بالمجتمع الخارجي غالباً، لإحساسهم بالنقص، وعدم القدرة على التواصل مع الآخرين، لذا يرفضون العمل، أو يتهربون من الموافقة على الالتحاق بالعمل، ونظراً لعدم وجود التأهيل المناسب للعمل، وكذلك غياب روح الاستقلالية، لا يتسمر بعض الأيتام في الفرص الوظيفية التي أتاحت لهم لفترة طويلة.

وذكرت أن للتأهيل أهمية داخل الدور، فمن خلاله تتم زيادة مداركهم للفرص المتاحة، وتفتح أذهانهم لأهمية وقيمة العمل، وتتيح لهم الفرصة لإثبات وجودهم وقيمتهم لأنفسهم ومجتمعهم، ومساعدتهم في الاندماج، والتكيف في المجتمع، وتكوين علاقات وصداقات إيجابية، وإتاحة الفرصة المستقبلية لهم للاعتماد على النفس مادياً، مع إعطائهم الشعور بالأمان والثقة بالنفس، كما أن العمل يدعم شعورهم بقيمة العلم، ما يحدد مكانة الإنسان في المجتمع، وأن التأهيل للعمل والتوظيف ينوع الخبرات في حياة الأبناء، ويخلق منهم شخصيات ناضجة ومتزنة نفسياً وانهالياً واجتماعياً.



أولياء الأمور يطالبون بالتدخل خوفاً على مستقبل أبنائهم طلاب متوسطة وثانوية "الشديدة" بالخرج محرومون من وسيلة نقل

المصدر: جريدة سبق الاثنين 19 محرم 1434 هـ - 3 ديسمبر 2012م

<http://sabq.org/iFrfd>

علي العرجاني- سبق- الخرج: اشتكى أولياء أمور طلاب مركز الشديدة بمحافظة الخرج، من حرمان أبنائهم البالغ عددهم قرابة 35 طالباً ويدرسون بالمرحلة المتوسطة والثانوية، من وجود وسيلة نقل تنقلهم لأقرب مدرسة لهم، وذلك منذ الفصل الثاني من العام الماضي وحتى الوقت الحالي، مشيرين إلى أن هذا الحرمان تسبب في تغيب بعضهم عن دراستهم لعدم حصولهم على سيارات تنقلهم لظروفهم الخاصة.

وقال أولياء أمور الطلاب: "كان هناك متعهد ينقل أبنائنا لمدرستهم في محطة القطر، وفجأة تم إيقافه، وبعد أن تقدمنا لقسم شؤون النقل بإدارة التربية والتعليم بالخرج مطالبين بإيجاد حلول عاجلة للوضع؛ كان رد المسؤولين أن سيارة المتعهد السابق لا تنطبق عليها الشروط، وأنه سيتم وضع مناقصة عامة في شهر صفر المقبل من هذا العام 1434 هـ، ولسيارات تابعة لمؤسسات متفق معها".

وأكدوا أن المسؤول المختص بالنقل وضع أكثر من مناقصة لهم خلال الفترة الماضية، وقالوا إنه "اتضح أخيراً أنه وضعها لكي يسكتهم عن مراجعتهم المتكررة له".

وناشد أولياء الأمور المسؤولين بوزارة التربية والتعليم بالتدخل العاجل لتدارك الوضع قبل ضياع مستقبل بعض أبنائهم الذين لا يجدون سيارات خاصة.

من جانب آخر أكد لـ "سبق" مدير التربية والتعليم بمحافظة الخرج، سعود العثمان، أن السبب في تأخير وسيلة نقل طلاب مركز الشديدة هو تأخر المعاملة في وزارة التربية والتعليم لدى الممثل المالي لمطالبتهم بمناقصة عامة، مشيراً إلى أنه يسعى في إيجاد حلول للمشكلة.

بعد رفع رسوم التصاريح إلى 2400 ريال 150 % زيادة بأجور العمالة الوافدة في بيشة

المصدر: جريدة سبق الاثنين 19 محرم 1434 هـ - 3 ديسمبر 2012م

<http://sabq.org/QErfdde>

سعود الدعجاني- سبق- بيشة:
تفاجأ مواطن بمحافظة بيشة مساء اليوم بارتفاع أجره العمالة بنسبة 150 %، وذلك بعد أن رفعت العديد من المؤسسات وبعض العمالة الوافدة أجره عمالهم اليومية من 150 ريالاً إلى 250 ريالاً، إثر رفع وزارة العمل رسوم تصاريح العمل للأجانب من 100 إلى 2400 ريال .
وذكر المواطن عايض السبيعي لـ "سبق" أنه تفاجأ اليوم أثناء البحث عن عمالة بإحدى المؤسسات الخاصة بالمقاولات، وذلك لبناء مسكن له ولعائلته، بإخبار العمالة الوافدة له أن يوميتهم التي كانت ١٥٠ ريالاً قد ارتفعت إلى ٢٥٠ ريالاً.
وأوضح أنه حين استفسر عن سبب رفعهم للأجر اليومي للعمل، تم إخباره بأن مكتب العمل رفع رسوم تصاريح العمل من 100 إلى 250 ريالاً.
واستغرب السبيعي من تحكم العمالة في أسعار الأجر اليومي، مبيّناً أن القرار الذي أصدره الوزير كان عكسياً وربما يتسبب في العديد من الارتفاعات .
وطالب بإعادة النظر في القرار، ودراسته من جميع النواحي.



مصادر: "المظالم" مختص بالفصل بالتظلمات وليس النظر في قضايا

الأخطاء الطبية

على خلفية شائعة عدم قبول دعوى مستشفى مغلق بسبب

وفاة طفل

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 19 محرم 1434 هـ - 3 ديسمبر 2012م

<http://www.al-madina.com/node/417911>

حامد الرفاعي - جدة
كشف مصدر لـ«المدينة» أن التظلم من قرارات الهيئات الصحية الشرعية يتم النظر فيها لدى محاكم الاستئناف الإدارية مباشرة.
أما التظلم من قرارات لجان المخالفات الطبية إذا كانت على ممارس صحي حسب نظام المهن الصحية فإنها تنظر لدى محاكم الاستئناف مباشرة.. فيما يتم النظر في التظلم من قرارات لجان المخالفات على المؤسسات الصحية لدى المحاكم

الابتدائية وبيئت المصادر نفسها في تعليقها على الشائعات التي تم تداولها على المواقع الالكترونية حيال رفض ديوان المظالم النظر في قضية المستشفى الخاص الذي تم إغلاقه في الاسابيع الماضية على خلفية وفاة أحد الأطفال أن النظر في قضايا الأخطاء الطبية هو من اختصاص الهيئة الصحية الشرعية وليس من اختصاص ديوان المظالم والذي يختص دوره في النظر في التظلمات المرفوعة من أطراف أو أحد أطراف من صدرت ضدهم قرارات الهيئة الصحية الشرعية . وأشار في نفيه لما تم تداوله إلى أن القضية المذكورة لايتوقع أن تكون الهيئة الصحية الشرعية قد أصدرت أحكاماً فيها حتى الآن فكيف يتم النظر فيها من ديوان المظالم. وأكد انه في حالة وردو اي قضايا تظلمات لديوان المظالم وتنطبق عليها الشروط والأنظمة فسيتم مباشرة النظر للفصل فيها لأن الديوان يختص بالفصل فيه وفقاً للمادة (13) فقرة (ب) من نظامه والمادة (38) من نظام مزاوله المهن الصحية التي أجازت التظلم إلى الديوان من قرارات لجان النظر في مخالفات نظام مزاوله المهن الصحية خلال ستين يوماً من تاريخ إبلاغها أما في حالة عدم انطباق الشروط فسيتم رفض الدعوى لعدم الاختصاص.



بغداد تنقل السجناء السعوديين إلى سجون اعتيادية تحت إشراف أممي

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 20 محرم 1434 هـ - 4 ديسمبر 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/12/03/606748>

عر عر - خلف بن جويبر
أصدر رئيس الوزراء العراقي، نوري المالكي، مؤخراً قراراً بنقل جميع السجناء السعوديين في العراق من سجونهم الحالية إلى سجون اعتيادية تحت إشراف الأمم المتحدة، بحسب مصادر.
وأكدت المصادر نفسها لـ «الشرق» أن القرار تضمن السماح لأسر السجناء السعوديين وأقربائهم بزيارة السجون العراقية باستمرار لرؤية ذويهم دون أي قيد أو شرط.
ويذكر أن عدد السجناء السعوديين في العراق تجاوز الستين بحسب تصريحات عددٍ من المسؤولين، وكانت «الشرق» نشرت قائمة بأسماء السجناء ومحكومياتهم في عددٍ سابق.

فرض على أكثر من 50 طبيباً واستشارياً ركوب العربات المتحركة تضامناً مع اليوم العالمي للإعاقة أبو عباة - الشرق: منشأتنا الحكومية غير مناسبة للأصحاء فكيف تناسب المعاقين

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 20 محرم 1434 هـ - 4 ديسمبر 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/12/04/608089>

الرياض - خالد الصالح
فرض المدير الطبي بمستشفى التأهيل في مدينة الملك فهد الطبية بالرياض، الدكتور أحمد بن محمد أبو عباة، على أكثر من 50 طبيباً واستشارياً وممرضا الركوب على العربات المتحركة للمعاقين ومشاركة الأطفال المعاقين في يومهم العالمي للإعاقة، حيث وجه الأطباء والاستشاريين بركوب الكراسي المتحركة في هذا اليوم لكي يحسوا بمعاناة المعاق، وجاءت تأكيدات أبو عباة خلال لقائه بـ«الشرق» قائلاً: إنهم قد أحسوها ولمسوها بالفعل في هذا اليوم.
وأكد أبو عباة حول حقيقة اندماج فئة ذوي الاحتياجات الخاصة مع المجتمع، أن هذه الفئة ليست مندمجة مع المجتمع بتاتا، كون المجتمع لم يمنحهم فرصة الاندماج، إضافة إلى المنشآت والمباني الحكومية غير المهيئة للأصحاء بالأصل، فكيف تكون مهيئة للمعاقين، ولا ينبغي أن نطالب بدمجهم ونحن لانساعدهم بخلق بيئة مريحة لهم، مشيراً إلى أن المشوار كبير كي يندمجوا بالصورة الحقيقية التي نتمناها.
وجاء احتفال مدينة الملك فهد الطبية، ممثلة بمستشفى التأهيل باليوم العالمي للإعاقة، الذي وافق -يوم أمس- الثالث من ديسمبر بسباقات الجري ولعب كرة السلة والاستعراض أمام عديد من الزوار وأهالي المعاقين.
ولفت أبو عباة إلى أن المستشفى يرعى الآلاف من المعاقين، إضافة إلى رعاية عديد من المعاقين ممن انتهت فترة علاجهم، لافتاً إلى أن الاحتفال باليوم العالمي للإعاقة، لا يعد احتفالاً بالإعاقة، بل بمكافحتها، حيث يعد الثالث من شهر ديسمبر يوم الإعاقة العالمي، وكانت رسالتنا في هذه السنة لإزالة الحواجز السلوكية وتعامل المجتمع مع المعاقين، الذين قد لا يحترمون المعاق ولا يحترمون حقوقهم، ويتعاطفون معهم أكثر من اللازم، مشيراً إلى أن الهدف من هذا اليوم تسليط الضوء على هذه الفئة وإبراز قدراتهم من خلال عديد من الفعاليات التي تقام بالمستشفى، وأضاف: كل سنة نحتفل بهذا اليوم وهذه السنة مميزة لنا كوننا وقّعنا مذكرتي تفاهم مع جمعية الإعاقة الحركية، وكذلك مع المؤسسة العامة للتدريب المهني والتقني، لتوفير الفرص التعليمية والتدريبية من خلال المعاهد المهنية والكليات التقنية، لإعطائهم فرصاً مثل نظرائهم من مختلف شرائح المجتمع.

إحالة قاتلة تالا“ لإدارية التحقيق والادعاء

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 20 محرم 1434 هـ - 4 ديسمبر 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/12/04/608005>

ينبع – عبدالعزيز العرفي
أحالت هيئة التحقيق والادعاء العام الأوراق الخاصة بقاتلة الطفلة تالا إلى اللجنة الإدارية في الهيئة لمراجعتها استعداداً لإحالتها إلى المحكمة العامة في ينبع، وذلك بعد انتهاء التحقيق معها وتصديق اعترافها شرعاً.
أوضح ذلك مصدر مسؤول، مبيناً لـ«الشرق» أنه لا صحة لما تردد من أنباء نشرت على مواقع التواصل الاجتماعي ورسائل الجوال، والتي تفيد بأن هناك أطرافاً أخرى ظهرت لدى المحققين، هي من كانت وراء التحريض على القتل.



أسقط توصية بإنشاء دورات مياه في المدن والمحافظات الشورى: إحالة المخالفين لنظام السوق المالية إلى اللجنة المختصة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 20 محرم 1434 هـ - 4 ديسمبر 2012م
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121204/Con20121204552815.htm>

فارس القحطاني (الرياض)
أسقط مجلس الشورى أمس توصية للجنة الإسكان والمياه والخدمات والمرافق تدعو إلى التوسع في إنشاء دورات مياه في المدن والمحافظات من قبل وزارة الشؤون البلدية والقروية، قدمها عضو المجلس الدكتور أحمد الزيلعي، وتبنت اللجنة بنودها.
وفي سياق مناقشة التوصية انتقد الأعضاء إقرار مثل هذه التوصية، مشيرين إلى أنه من غير المناسب أن تصدر من مجلس الشورى مثل هذه التوصيات، وأن هذا يعتبر نزولاً لأمر تنفيذية، مطالبين بعدم خروجها من قبة المجلس، مشيرين إلى أن المجلس الشورى توصيات في أمور كبيرة للدولة وأن هذه التوصية لا مكان لها في مثل هذه الأمور.
ومن توصيات اللجنة التي وافق عليها المجلس تحديث الهيكل التنظيمي للوزارة لمواكبة المستجدات مع دراسة إنشاء وكاليتين إحداهما للمجالس البلدية والأخرى للطرق والنقل، تقويم سياسة استعمالات الأراضي للحد من انتشار الاستعمال غير المدروس للمحلات التجارية الصغيرة وورش السيارات داخل المدن، تفعيل ورفع كفاءة استراتيجيات درء المخاطر المرتبطة بالكثافات البنائية والسكانية، تطبيق مبادئ الاستدامة الشاملة بترشيد الطاقة باستخدام الطاقة الشمسية لإنارة الشوارع وإدارة النفايات بطريقة آمنة.
كما أسقطت توصية اللجنة والتي تدعو الوزارة لإنشاء دورات مياه عامة للرجال وأخرى للنساء في مختلف المدن والقرى وتزويدها بكوادر مكلفة لنظافتها وصيانتها والمحافظة عليها صالحة للاستخدام.

كما وافق المجلس على توصيات اللجنة المالية بشأن تقرير السوق المالية ومنها على مجلس إدارة هيئة السوق المالية إحالة المخالفين لنظام السوق بموجب المادة التاسعة والخمسين إلى لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية وعدم التوسع في فرض الغرامات مباشرة من قبل مجلس إدارة الهيئة، على هيئة السوق المالية وبالتعاون مع الجهات ذات العلاقة الحد من سماح الشركات بالإدراج المباشر في سوق الأسهم قبل المزاولة الفعلية للنشاط لفترة محددة، على هيئة السوق المالية وضع الآليات التي تشجع على التحول من التداول الفردي إلى التداول المؤسسي.

وكشف رئيس اللجنة المالية بالمجلس الدكتور سعد مارق عن دراسة لإيجاد حلول جذرية للشركات الخاسرة في سوق المال من قبل هيئة السوق المالية.

كما أعاد المجلس للجنة الشؤون المالية موضوع وضع الترتيبات لإلزام ملاك المصانع والمنشآت السكنية وما شابهها بتوفير الغطاء التأميني لها لدراسته.

كما أجل المجلس التصويت على بروتوكول عام 2005م لاتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية وبرتوكول عام 2005م المتعلق ببرتوكول قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنصات الثابتة القائمة في الجرف القاري.



صحة جدة تبرات منها نفايات طبية تتربص بالأطفال

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 20 محرم 1434 هـ - 4 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121204/Con20121204552830.htm>

عمرو سلام (جدة)

فوجئ عدد من سكان مشرفة (وسط جدة) بانتشار كميات كبيرة من النفايات الطبية مجهولة المصدر في إحدى الحدائق العامة في الحي، مطالبين بإزالتها قبل تفاقم خطرها، ومحاسبة الجهات التي ألقت بها وسط التجمع السكني بطريقة عشوائية، غير عابئة بالمخاطر التي قد تحدثها لأهالي الحي.

وبين سالم باصديق أنهم فوجئوا بانتشار نفايات طبية وإبر وأدوية تالفة في إحدى زوايا الحديقة التي يتردد عليها الأطفال باستمرار، محذرا من المخاطر التي قد تلحق بهم في حال عبث أحدهم بها.

وذكر باصديق أنهم في الحي يجهلون الجهة التي تخلصت من الأدوية بتلك الطريقة العشوائية التي تنذر بوقوع أخطار عليهم، متمنيا تدارك الوضع سريعا ومحاسبة أي جهة يثبت ضلوعها في هذه العملية حتى لا تكرر خطأها مستقبلا.

في حين شدد غازي الغامدي على أهمية معاقبة الجهة التي ألقت بالنفايات الطبية بعشوائية في حي سكني، وعلى مقربة من الحديقة العامة التي يتردد عليها الصغار باستمرار.

وتوقع أن يكون أحد المختبرات وراء هذه المشكلة، خصوصا أن غالبية النفايات من أدوات المختبر مثل الإبر والمحاليل، والأدوية والضمادات، مطالبًا بالتحقيق في الأمر ومعرفة من وراءها لإنهاء المشكلة جذريا.

في المقابل، أكد مدير الشؤون الصحية في جدة الدكتور سامي باداود أن النفايات الطبية لا تتبع لقطاع الصحة نهائيا، من خلال الشارات الموجودة عليها، معربا عن استغرابه من وجود هذه المخلفات في الشارع العام.

وبين باداود أن تلك المخلفات عبارة عن منتجات تستخدم في التحاليل المخبرية، مشيرا إلى أن هناك آلية مقننة تطبقها المستشفيات العامة والخاصة في التعامل مع النفايات الطبية المعدية وغير المعدية

التوقيع مع نيبال وكمبوديا قريبا وإيقاف الاستقدام من كينيا..

البداح لـ عكاظ:

عيادات نفسية لفحص العمالة الوافدة و أشهر للقضاء على

تأجير المنزلية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 20 محرم 1434 هـ - 4 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121204/Con20121204552882.htm>

نواف عافت (الرياض) كشف لـ «عكاظ» رئيس اللجنة الوطنية للاستقدام سعد البداح أن بعض الدول التي تم إيقاف استقدام العمالة منها تبيث إشاعات حول العمالة المنزلية من جنسيات أخرى، وتدعي أنها مريضة نفسيا أو خريجو سجون. وقال إن هذا الأمر تداول على نطاق واسع، وهو غير صحيح، والحقيقة أن العمالة الأثيوبية هي الأقل هروبا وارتكابا للجرائم. وطالب البداح مجلس وزراء الصحة لدول الخليج العربية بفحص العمالة القادمة لدول الخليج نفسيا للتأكد من صلاحيتها واستعدادها للعمل، وعدم تعرضها لضغوط تؤدي إلى ارتكابها جرائم في المستقبل، مشيرا إلى أن المملكة تستقدم 80 ألف عامل وعاملة شهريا وللأسف أن الإعلام يضخم الحوادث الفردية. وكشف عن قرب توقيع وزارة العمل عقد استقدام مع دول مثل نيبال وكمبوديا. وأفاد أن العمالة الطاجيكستانية لم تنجح في المملكة، وهي بحاجة إلى التأهيل والتدريب، وأن العمالة الكينية تم إيقاف استقدامها بسبب كثرة الشكاوى منها والكل، مؤكدا أنه لا حديث عن استقدام عمالة من دول عربية. وأشار إلى أن شركات الاستقدام لم تحدد حتى الآن سعر الاستقدام، وهي تقدم خدمات عديدة للمواطن، منها التأمين الطبي على العمالة وغيرها، وأن الشركات حين تبدأ عملها الفعلي ستقضي على تجارة تأجير العاملات المنزليات خلال ستة أشهر، خاصة أن لدينا 10 شركات استقدام في المملكة، وأعتقد أن السوق السعودي يستوعبها جميعا، وأن هذه الشركات نشاطها ليس فقط العمالة المنزلية، بل استقدام الأطباء والمهندسين، وهذه الشركات ستحفظ حقوق المواطن والعامل. وأكد البداح أن اللجنة الوطنية للاستقدام بعيدة عن مفاوضات المملكة مع إندونيسيا والفلبين بشأن استقدام العمالة المنزلية، وهناك لجنة مشكلة من وزارة العمل للتفاوض مع هاتين الدولتين، وسيتم اطلاقنا على تفاصيل المفاوضات الحكومية لاحقا، وقد طلبت هاتان الدولتان التعامل مع حكومة المملكة بشكل رسمي، وهذا من صالحنا كمستقدمي عمالة لحفظ حقوق الطرفين. وقال إن هناك قسم رعاية العمالة الوافدة في وزارة العمل متخصص في حفظ حقوق العمالة واستقبال الشكاوى، واللجنة ترسل له أي شكوى تصل ويتعامل معها، ويتم توقيع عقوبات على المخالفين، مثل منع السفر والرخصة وعدم الاستقدام وهي إجراءات قوية بحق المخالف.

رئيس المركز الوطني للقياس والتقويم لـ عكاظ:

نرحب بتحمل الدولة لرسم الاختبار وفق آليات واضحة

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 20 محرم 1434 هـ - 4 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121204/Con20121204552824.htm>

أحمد الحذيفي (الرياض)

علق رئيس المركز الوطني للقياس والتقويم الأمير الدكتور فيصل بن عبدالله آل مشاري على موافقة مجلس الشورى أمس على تحمل الدولة المقابل المالي لامتحان القدرات العامة للطلاب والطالبات المتقدمين لأول مرة، وتضمنين التكاليف المالية في ميزانية وزارة التعليم العالي مؤخرًا بأن المركز يرحب بهذه الخطوة إذا كانت هناك آليات واضحة لضمان تحسين العوض المالي والتكلفة متناغمة مع أعداد الطلاب في كل عام. وكانت لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي قد بررت في تقريرها للمجلس هذه التوصية بأنها جاءت تخفيفاً للأعباء المالية على الطلاب والطالبات وأولياء أمورهم واستجابة لشكاوهم حول تكاليف امتحان القدرات العامة الذي يقدمه المركز الوطني للقياس والتقويم في التعليم العالي، حيث إن الطلاب والطالبات يؤدون امتحان القدرات العامة أكثر من مرة وقد تصل إلى أربع مرات.



”وزارة التخطيط: 37 سببا لـ”تعثر” المشروعات الحكومية

أقرت بانخفاض اعتماداتها عن قيمة ”أقل العطاءات“

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 20 محرم 1434 هـ - 4 ديسمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Dialogue/News_Detail.aspx?ArticleID=123428&CategoryID=4#.UL0tL9AF79U.twitter

الرياض: نايف العصيمي

طالبت وزارة الاقتصاد والتخطيط الجهات المالكة للمشاريع الحكومية بتغليظ العقوبات على التقاؤل من الباطن في حال عدم اتباع المقاول الرئيسي للإجراءات القانونية التي تضمن حسن تنفيذها، وذلك بعد أن اتهمتها بالتقصير في المتابعة والإشراف على إتمام تصاميم تلك المشاريع. وتوصلت إدارة الدراسات والأبحاث بوزارة الاقتصاد والتخطيط لـ 37 سببا لتعثر المشاريع الحكومية، فيما وزع مدير الإدارة عبدالله المرواني المسؤولية في ذلك على طرفي العلاقة (الجهة المالكة والمقاولين) اللذين يتحملان مسؤولية 18 سببا منها. وأقر المرواني في بحث حول المشاريع المتعثرة، حصلت "الوطن" على نسخة منه، بانخفاض اعتمادات المشاريع الحكومية عن قيمة "أقل العطاءات"، وهو ما اعتبره أحد الأسباب المفضية لـ"التعثر".

ولم يخف مدير إدارة الدراسات بوزارة التخطيط، وجود نزاع على بعض المواقع الخاصة بالمشاريع الحكومية مع بعض الجهات والمواطنين، فيما أقر بصعوبة تأمين العمالة المناسبة من السوق المحلي بالإضافة إلى صعوبة تأمين بعض مواد البناء بسبب الطلب المتزايد عليها في السوق المحلي وارتفاع أسعار المواد الخام، وهو ما أدى إلى انسحاب مقاولين من المنافسة.

فجر بحث قدمته وزارة الاقتصاد والتخطيط إلى تجمع عقد مؤخرا في العاصمة الرياض، مفاجأة من العيار الثقيل بعد كشفها عن 37 سببا لتعثر المشروعات الحكومية، 9 منها حملتها للجهة المالكة و 9 أخرى أرجعتها للمقاولين أنفسهم، إضافة إلى 19 سببا رصدتها الأجهزة الحكومية ذاتها على مشروعاتها. واتهم المشرف على إدارة الدراسات والأبحاث بوزارة الاقتصاد والتخطيط عبدالله المرواني الجهة المالكة للمشروعات الحكومية بالتقصير في المتابعة والإشراف على إتمام تصميم المشروع، مبينا وقوع الجهات المالكة للمشروعات الحكومية في معضلة العرض الأقل سعرا، والتعديلات أثناء المشروع، إضافة إلى مشكلات الموقع، وتضخم أعداد المشروعات التي أرسيت على مقاول واحد، وعدم قيام الجهة المالكة بتحديث تصنيفات مشروعاتها. وأكد المرواني أن أهم سببين في تعثر المشروعات يعودان إلى "التعقيدات الإدارية في التعامل مع المقاولين، والتأخر في صرف مستحقاتهم".

وحدد المشرف العام على إدارة الدراسات والأبحاث بوزارة التخطيط، 9 عناصر أخرى تحمل المقاول مسؤولية تعثر المشروعات الحكومية، ومنها: عدم ملاءمة إمكانياته المالية والخبرات الفنية، وضعف الخبرات المتراكمة، وتواضع عناصر الملاءة المالية، وتقصير المقاول في دراسة المشروع كمخططات تفصيلية قبل الدخول في المنافسة وتقديم العطاء، واستعانة المقاول الرئيسي بمقاولي باطن غير أكفاء ومؤهلين لتنفيذ المشروع، وتساهل المقاول عند تحديد المدة الزمنية اللازمة للتنفيذ.

وذكر المرواني أن هناك مشكلة رئيسية في اعتماد عدد وصفه بـ"الكبير" من شركات المقاولات الصغيرة والمتوسطة ذات التصنيف الفئوي الأقل، واصفا إياها بالتقصير في السعي إلى الارتقاء بقدراتها الفنية لتصبح قادرة على الإنجاز والمنافسة في السوق المحلي الذي بات مفتوحا أمام المنافسة الجادة والمنضبطة. وفتح المرواني النار على الجهات الحكومية التي تملك مشروعات متعثرة، مبينا أن أولى مشكلات أي مشروع وبذرة تعثر تنفيذه تكمن في مرحلة التصميم، مرجعا ذلك إلى عدم قيام الجهة المالكة من البداية ببذل الوقت والجهد الكافيين لدراسة المشروع من حيث التصميم الفني والهندسي.

وأضاف أن مشكلات التصميم في أغلب الحالات يسببها تسرع الجهة المالكة واستعجالها في طرح المشروع بأسرع وقت، مستدركا أن ذلك إما رغبة منها للوفاء بالتزاماتها تجاه الجهات الإدارية والحكومية أو بهدف توفير مبالغ مالية تمثل فروقات في الأسعار تؤدي إلى عرقلة إسناد المشروع، الأمر الذي يستدعي إعادة طرحه مجددا. وأفصح المشرف على دراسات وزارة التخطيط، عن 19 سببا توصلت إليها الجهات الحكومية المختصة حول تعثر المشروعات، منها ما يكمن في صعوبة تأمين العمالة المناسبة من السوق المحلي، إضافة إلى صعوبة تأمين بعض مواد البناء بسبب الطلب المتزايد عليها في السوق المحلي وارتفاع أسعار المواد الخام مما يؤدي إلى انسحاب المقاولين من المنافسة.

وأكد المرواني وجود نزاعات حول مواقع المشروعات الحكومية مع بعض الجهات أو بعض المواطنين، إضافة إلى انخفاض الاعتمادات المرصودة لبعض المشروعات عن قيمة أقل العطاءات المقدمة، مبرزا عاملا مهما خلف تعثر المشروعات، ويتمثل في اضطرار المقاولين في بعض المواقع البعيدة عن معامل صنع الخرسانة إلى الاستعانة بالأساليب اليدوية لصب الخرسانات مما يستهلك وقتا أطول.

وطالب بضرورة إنشاء الهيئات والتجمعات المهنية لكل من المقاولين والمكاتب الاستشارية، إضافة إلى ضرورة تطوير نصوص وأنظمة العقود الحكومية، إلى جانب تغليظ عقوبات النقاو من الباطن خاصة في حالة عدم اتباع المقاول الرئيسي للإجراءات القانونية التي تضمن حسن التنفيذ وبعد موافقة الجهة المالكة.

من أسباب التعثر

- وجود نزاعات حول مواقع المشروعات الحكومية.
- انخفاض الاعتمادات المرصودة لبعض المشروعات.
- صعوبة تأمين العمالة المناسبة من السوق المحلي.
- عدم ملاءمة إمكانياته المالية والخبرات الفنية للمقاول.
- تقصير المقاول في دراسة المشروع كمخططات تفصيلية.



”الصحة” توفر سريرا لـ”رنيم”.. ووالدها يرفض

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 20 محرم 1434 هـ - 4 ديسمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=123327&CategoryID=3#.UL0os82Bn-q.twitter

جدة: سامية العيسى

في الوقت الذي أكد فيه مدير الشؤون الصحية في جدة الدكتور سامي باداود لـ”الوطن” أنه تم تجهيز سرير للطفلة رنيم التي ترقد حالياً في مستشفى عرفان، داخل قسم العناية الفائقة في مستشفى الملك فهد العام، وتم إخبار والدها بالنقل لكنه رفض نقلها، ويرر والدها محمد الحداد رفضه بأنه يريد نقلها إلى مستشفى جدة التخصصي لتمتعه بأجهزة حديثة. وقال والد رنيم في حديث إلى ”الوطن”: ”قرار إغلاق المستشفى كان يفترض أن يكون متمثلاً في ثلاثة بنود، أولها إغلاق العيادات الخارجية والطوارئ والاستقبال، ثم يأتي تأمين نقل المرضى المنومين في الغرف إلى مستشفيات بديلة بمستوى أعلى مما هو متوفر في عرفان، وينتهي هذا بإغلاق المستشفى عند خروج آخر مريض منوم بالمستشفى”، مبدياً تعجبه من عدم تجاوب الجهات المعنية بسرعة نقل ابنته للمستشفى التخصصي. وأضاف: ”لا وجود لأي لجان دائمة لمتابعة حالات المرضى المنومين في المستشفى، إذ إنني متواجد بشكل مستمر بجانب ابنتي منذ تنويمها بالمستشفى”، مشيراً إلى أن جميع الوظائف الحيوية لابنته تعمل بشكل جيد وتشعر باللمس وتحرك جسدها عند ملامسته لها، وأخبره الطبيب المباشر من قسم العناية بمستشفى عرفان سلامة الكبد والكلى والقلب والإخراج.



نقل الإدارات والوحدات الصحية المدرسية إلى ”الصحة”

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 20 محرم 1434 هـ - 4 ديسمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=123309&CategoryID=5

أبها: الوطن

وافق مجلس الوزراء في جلسته اليوم على نقل وحدات الصحة المدرسية إلى وزارة الصحة، ونقلت كالة الأنباء السعودية(واس) أنه بعد الاطلاع على المحضر (الثامن والأربعين بعد المائة) للجنة العليا للتنظيم الإداري الخاص بدراسة وتحديد الوضع التنظيمي المناسب لقطاع الصحة المدرسية، أقر مجلس الوزراء عدداً من الإجراءات من بينها: أولاً: 1- تنقل الإدارة العامة للصحة المدرسية ووحدات الصحة المدرسية التابعة لوزارة التربية والتعليم في المناطق التي تتولى الخدمة من وزارة التربية والتعليم إلى وزارة الصحة، ويكون تقديم خدمات الصحة المدرسية من خلال أجهزة وزارة الصحة (المستشفيات والمراكز) في أرجاء المملكة، وتبقى في وزارة التربية والتعليم وحدة إدارية تسمى ”إدارة الشؤون الصحية المدرسية” وقسم في إدارات التربية والتعليم في المناطق والمحافظات تتوليان الجوانب التربوية والتنسيقية في مجال الصحة المدرسية مع الجهات المعنية في وزارة الصحة، وتسهيل تنفيذ نشاط الصحة المدرسية في المدارس.

2- يحدد نطاق ومهام نشاط الصحة المدرسية التي ستبقى في وزارة التربية والتعليم بالخدمات الصحية الآتية: أ- التربية الصحية والبدنية، وفحص اللياقة وتعزيز الصحة.

ب - الإصحاح البيئي ، والصحة المهنية للعاملين في المدرسة.

ج- التوعية الغذائية .

د - تقديم الإسعافات الأولية داخل المدرسة.

هـ - الصحة النفسية والإرشاد.

ثانياً : تقدم خدمات الصحة المدرسية (المشار إليها في البند أولاً) وفقاً لعددٍ من الإجراءات من بينها:

1- يتولى تقديم خدمات الصحة المدرسية بشكل مباشر من خلال المدرسة ممرض مختص في الصحة المدرسية، يرتبط تنظيمياً بإدارة الصحة المدرسية في المديرية العامة للشؤون الصحية في المنطقة أو المحافظة ، ويتولى الممرض تقديم هذه الخدمات في خمس مدارس حداً أقصى.

2- يشرف طبيب على عدد من الممرضين، ويرتبط تنظيمياً بإدارة الصحة المدرسية بالمديرية العامة للشؤون الصحية في المنطقة أو المحافظة.

3- تحدد وزارة التربية والتعليم اثنين من المعلمين في كل مدرسة يزيد عدد طلابها عن 100 طالب ، ومعلماً واحداً في المدارس التي يبلغ عدد طلابها 100 طالب أو أقل ، لمساعدة الممرض في تنفيذ مهمات الصحة المدرسية ، ويمنح من يكلف بمهام الصحة المدرسية من المعلمين تخفيضاً في نصاب الحصص الأسبوعي المقرر له بما لا يقل عن 8 حصص أسبوعية.



77% من مرضى المستشفيات مهددون بـ"العدوى"

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 20 محرم 1434 هـ - 4 ديسمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=123176&CategoryID=3#.ULvbGamFvhl.twitter

الرياض: محمد السليمي

حذرت دراسة رقابية أعدتها هيئة الغذاء والدواء من مخاطر إصابة مرضى 77% من مستشفيات المملكة بـ"العدوى"، نتيجة غياب السياسات المكتوبة حول إعادة معالجة الأجهزة والمنتجات الطبية ذات الاستخدام الواحد. ورفعت الدراسة التي أضع لها 470 مرفقاً صحياً بالمملكة، نسبة تعرض المرضى لهذه المخاطر جراء استخدام تلك الأجهزة والمعدات حتى بعد المعالجة، مؤكدة أن هناك قصوراً ونقصاً في دقة المعلومات المتعلقة بالمخرجات السريرية في مستشفيات المملكة عن حالة المرضى الذين تمت معالجتهم باستخدام الأجهزة الطبية ذات الاستخدام الواحد المعادة معالجتها.

أجرت الهيئة العامة للغذاء والدواء دراسة موسعة للتحقق من المخاوف المتعلقة باستخدام الأجهزة والمنتجات الطبية ذات الاستخدام الواحد في مستشفيات المملكة من خلال فريق استشاري متخصص، وحذرت الهيئة من أن استخدام هذه الأجهزة بعد معالجتها يزيد من تعرض المرضى لمخاطر العدوى أو التأثيرات السلبية، وتبين للهيئة أن 77% من مستشفيات المملكة لا يوجد لديها سياسات مكتوبة حول إعادة معالجة الأجهزة والمنتجات الطبية التي تستخدم مرة واحدة فقط.

وشددت الدراسة التي أعدها قطاع الأجهزة والمنتجات الطبية بالهيئة العامة للغذاء والدواء - وحصلت "الوطن" على نسخة منها- على ضرورة منع ممارسة إعادة معالجة واستخدام الأجهزة الطبية ذات الاستخدام الواحد في منشآت الرعاية الصحية في المملكة، داعية إلى منع استخدامها في الوقت الراهن نظراً للمخاطر الكامنة والآثار السلبية التي تنجم عن تلك الممارسة، إضافة إلى ضرورة التنسيق والتعاون بينها وبين مجلس الخدمات الصحية وشركات ومؤسسات التأمين الصحي ومشاركة جميع الأطراف ذات العلاقة.

وأوضح الفريق الاستشاري المكلف بإعداد الدراسة الموسعة أن المتابعة والتقصي شملت 470 مرفقاً صحياً بالمملكة (المراكز التابعة للمستشفيات الحكومية) و 172 مستشفى حكومياً و 6 مستشفيات شبه حكومية، إضافة إلى 22 مستشفى عسكرياً و 127 مركز رعاية صحية أولية تشمل القطاع الخاص وعياداته. وكشفت الدراسة أن مستشفيات منطقتي تبوك والجوف اللتان تحتويان على 20 مستشفى - ضمن الدراسة - خالية تماماً من السياسات المكتوبة لممارسة إعادة الأجهزة

والمنتجات الطبية التي تستخدم مرة واحدة، فيما لا يوجد بمنطقة نجران سوى مستشفى واحد فقط متقيد بالسياسات المكتوبة من بين 33 عينة أجريت عليها الدراسة، كما كشفت أنه في العاصمة الرياض 27 مستشفى فقط متقيد بتلك السياسات المكتوبة من بين 67 مستشفى.

وأشار الاستشاريون إلى أن هناك قصورا ونقصا في دقة المعلومات المتعلقة بالمخرجات السريرية في مستشفيات المملكة عن حالة المرضى الذين تمت معالجتهم باستخدام الأجهزة الطبية ذات الاستخدام الواحد المعاد معالجتها، موضحين أن التقارير التي تكشف عن وجود بقايا كيميائية لمواد التطهير والتنظيف شحيحة جدا. وتابعوا "على الرغم من شح المعلومات في ذلك الشأن فقد تم تحديد العديد من الحالات التي قد ترتفع فيها خطورة استخدام تلك الأجهزة الطبية ذات الاستخدام الواحد، مثل الأجهزة التي تستخدم في حالات إجراء العمليات الطبية التي تجرى داخل جسم الإنسان".

وشدد الفريق المكلف بالتحقيق والدراسة على ضرورة تعاون الجهود الجماعية بين جميع القطاعات الصحية والتشريعية والقطاع الخاص وكافة الأطراف المعنية، من أجل ضمان بيئة صحية وتشغيلية في المملكة للوقاية من أضرار هذه الممارسة، محذرين في الوقت ذاته من التهاون في الضوابط المتعلقة بالتخزين والنقل والتخلص الآمن من نفايات الأجهزة الطبية ذات الاستخدام الواحد، لضمان سلامة العاملين ومنع تلوث البيئة المحيطة.



العيسى: رفعا توصية ثانية لصرف بدل الحضانة للمبتعثين

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 20 محرم 1434 هـ - 4 ديسمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/458862>

الرياض - ظافر الشعلان، جازان - يحيى الخردلي

أكد الملحق الثقافي السعودي في أميركا محمد العيسى رفع توصية ثانية لصرف بدل مالي لحضانة أطفال المبتعثين بمبلغ 500 دولار، من طريق وزارة التعليم العالي إلى وزارة المالية، بعد معارضتها إقرار التوصية الأولى في هذا الشأن.

وذكر العيسى في تصريح إلى «الحياة» أن الملحقية حذرت في التوصية الأخيرة من أن عدم وجود هذه المكافأة قد يكون العائق الرئيس في عدم إكمال المبتعث دراسته، إن كان لديه أطفال تحت سن ستة أعوام، وقال: «إن إعادة رفع هذه التوصية كان بناء على طلبات عدة تلقفتها الملحقية في هذا الشأن»، لافتا إلى الدعم الكامل من الملحقية لهذا التوصية.

يذكر أن خمس جهات حكومية أوصت في وقت سابق بصرف بدل مالي لحضانة أطفال الطلاب المبتعثين، ولكن وزارة المالية رفضت تنفيذ التوصية، وأصررت على عدم صرف البديل بحجة أن هناك مبلغا مقطوعا يُصرف لأبناء الطلاب المبتعثين، فيما كانت «الحياة» ذكرت في وقت سابق أن الملحقية الثقافية السعودية في أميركا أوصت بزيادة المكافأة الشهرية للمبتعثين في الجامعات الأميركية، الذين يزيد عددهم على 50 ألف مبتعث يرافقهم عشرات الآلاف من أفراد عائلاتهم.

إلى ذلك، ألقى العيسى محاضرة بعنوان: (الابتعاث.. آمال وتطلعات) استهدفت المعيدتين والمعيدات وطلاب الدراسات العليا في جامعة جازان، بحضور مديرها محمد بن علي آل هيازع ووكلاء الجامعة وعمداء الكليات والعمادات المساندة وأعضاء من هيئة التدريس وعدد كبير من الطلاب والطالبات على مسرح قاعة الاحتفالات الكبرى أمس.

وذكر أن برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث يعد مازجا لأطراف من كل مناطق المملكة وقبائلها في بوتقة واحدة بحكم شمولية البرنامج للجميع، كما أن له أثره في البيئة التي يوجد فيها المبتعثون من خلال الكثير من الأنشطة التي تنظمها الأندية الطلابية من رياضية وثقافية واجتماعية ومجتمعية، مشيراً إلى معوقات كثيرة يحملها الطالب المبتعث في ذهنه قبل وصوله إلى بلد الابتعاث بينما واقع الأمر غير ذلك تماماً، وما هي إلا معلومات مغلوطة، مشدداً على ضرورة تحري المعلومات الصحيحة عن الابتعاث والدول المستضيفة.

وأضاف أن طلاب المملكة المبتعثين ليسوا - كما صورهم البعض - في مشهد سلبي بفعل التأثير بالانفتاح، بل هم على درجة عالية من الانضباط الأخلاقي والاجتماعي، وأن ما يروج له لا يعدو كونه حالات فردية نادرة وبنسب قليلة إذا ما

قورنت بضخامة عدد المبتعثين والمبتعثات، لافتاً إلى حرص الملحقة ومتابعتها المستمرة لأبنائها وبناتها وتسعى جاهدة لتوفير كل التسهيلات والخدمات لهم من خلال كوكبة من العاملين المجندين لخدمتهم.

ولفت إلى فكرة الابتعاث بالعنصرية كونها وعلى مدى السنوات الماضية استطاع من خلالها المبتعث السعودي أن يندمج مع المجتمعات الأخرى، إضافة إلى تقديم نفسه بشكل لافت أثبت للعالم بأن الإنجاز ليس محصوراً على فئة بعينها من دون أخرى، وهذا سينعكس إيجاباً على خدمة هذا الوطن من خلال ما سبقه هؤلاء المبتعثون بعد عودتهم، مشيراً إلى تميز مبتعثي ومبتعات جامعة جازان، ولا سيما كلية الطب الذين ينخرطون في البرامج التدريبية المبنية على اتفاق مع جامعة أليوني وبقية الجامعات العريقة الأخرى.



للمرة الأولى .. صور النساء "تدخل المناهج عبر الإنكليزية"

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 20 محرم 1434 هـ - 4 ديسمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/458899>

الرياض - وليد الأحمد

في سابقة في تاريخ التعليم العام في السعودية، حوت مناهج اللغة الإنكليزية المطورة المخصصة لطلاب المرحلة الثانوية صوراً لنساء في مواضع عدة من المنهج الخاص بالدارسين بطريقة نظام المقررات. وكانت صور النساء من المحظورات في مناهج البنين والبنات على مدى تاريخ التعليم السعودي منذ انطلاقه عام 1346 هـ (1926). وظهرت في مقرر اللغة الإنكليزية المطور للمرحلة الثانوية صور نساء في دروس مختلفة من المنهج، الذي يعد نسخة تجريبية قابلة للتعديل بعد نهاية العام الدراسي الحالي 1433 - 1434 هـ قبل اعتماده نهائياً. (للمزيد)

ومع أن كل النساء اللاتي ظهرت صورهن في المنهج، ملثمات بغطاء يحجب نصف وجوههن، إلا أنه بدا لافتاً السماح لصور نساء بالظهور في المناهج، بعدما ظلت المرأة تظهر في المناهج على شكل رسومات فقط. وتظهر في منهج اللغة الإنكليزية للصف الثالث الثانوي من نظام المقررات وفي درس يتحدث عن تقويم التقاليد، صورة ممرضة محبة ترتدي كاماة طبية ومنشغلة بتجهيز حقنة. ويطلب التمرين المصاحب من الطلاب النقاش والتحاور حول مدى حقيقة تغيير نسبة الرجال والنساء في الوظائف التقليدية. وتظهر صورة فتاة أخرى تقف داخل مختبر علمي وبجوارها مجهر، مع أن فتاة المختبر تظهر محبة وملثمة، إلا أنه من الواضح أنها في الصورة الأصلية كانت مكشوفة الوجه، إذ يظهر تعديل على الصورة بإضافة لثام يغطي نصف الوجه. ويبدو أن إضافة صور لفتيات ليست الملح الجديد الوحيد في منهج اللغة الإنكليزية، إذ إن الرسائل التربوية التي تحضّ الفتيات على سبر غور التخصصات العلمية الدقيقة، بدت ملمحاً جديداً مقارنة بمناهج سابقة، ففي درس فتاة المختبر ذاته، تتحدث الفتاة في التمرين المصاحب عن نفسها، وتوجه نصائح علمية لبنات جيلها قائلة: «الكثير من صديقاتي يعتقدن أنني جادة أكثر من اللازم، ولكنني لست كذلك في الحقيقة، فأنا أستمتع جداً بالحياة، حتى إنني أجد متعة كبيرة في دراسة علوم الأحياء والكيمياء». وتواصل الفتاة حديثها عن نفسها طبقاً لما ورد في المنهج: «معلماتي يؤكدن لي أنني أملك موهبة في المشاريع العلمية، وأنا الآن أدرس بجد، لأذهب للجامعة، وسأصبح أستاذة يوماً ما، حتى أستطيع أن أشارك الآخرين في منجزاتي وحماستي للعلم».

أما في درس «التغييرات»، فتبرز صورة لسيدة محجبة الرأس، اختار المؤلف أن يضيف لوناً أسود لنصف وجهها السفلي ولجبهتها لتظهر كسيدة منقبة، فيما تجيب عن سؤال حول موقفها الشخصي من التغيير؟ وهل هو للأفضل أم للأسوأ؟ ولماذا؟ بقولها: «أعرف الكثير من التغييرات التي حدثت في الـ 50 سنة الماضية، وأنتجت فوائد عظيمة للبشرية، ولكن أليست تلك التغييرات تمت بسرعة؟».

إسكان مستشفى الملك فهد بلا سبابة وخدمات... وأسر تصطف أمام دورات المياه !

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 20 محرم 1434 هـ - 4 ديسمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/458709>

جدة - سلطان بن بندر
على صفيح ساخن يعيش منسوبو وزارة الصحة من سكان «إسكان مستشفى الملك فهد» في جدة إثر تكرار مشكلات البنية التحتية في عمارات الإسكان من سبابة، كهرباء، وقدم في المباني، والتي يقطنها الأطباء وبعض موظفي الوزارة، إذ تسبب عدم صيانة السبابة في بعض المنازل إلى اصطاف الأسر أمام دورات المياه المتاحة لها على شكل طابور صباحي أشبه بمقطع من فيلم «زوج تحت الطلب» للفنان عادل إمام حين يقف في طابور أمام دورة مياه في عمارة سكنية تعاني من نقص المياه.
وقبل ما يقارب الشهر من الآن، وتحديدًا في مطلع ذي الحجة الماضي، بدأت تسريبات المياه في دورات المياه لأحد المباني السكنية، الأمر الذي دفع السكان إلى تقديم طلب صيانة لها، فوجدوا وعوداً لم تنفذ، ومماطلات من قسم الصيانة في إسكان المستشفى.
واستمر الوضع على ما هو عليه من تسريب للمياه حتى آخر الأسبوع الماضي، إذ استيقظ الدكتور خالد الغامدي في الساعة الرابعة فجراً على صوت سقوط سقف حمام شققه قبل أن ينهار نصف سقف الحمام الآخر، الأمر الذي جعل أسلوب حياة الغامدي وعائلته قريباً من العيش «على صفيح ساخن».
ويضطر الغامدي وأبنائه الأربعة إلى الاصطفاف في طابور صباحي «منزلي» قبل ذهابهم إلى المدرسة كل صباح أمام دورة المياه الوحيدة الصالحة نوعاً ما للاستخدام بنصف سقف متبقٍ تخلى عنه النصف الآخر قبل أيام عدة.
وقال الغامدي: «ترددني على موظفي الصيانة لم يجد نفعاً، وعند إخطاري لأحد العاملين في صيانة السكن برغبتي في تقديم شكوى، أجابني بالقول: «تبغى تشكي روح لأي مكان».
ولا تختلف حال أحمد الزهراني عن حال الدكتور الغامدي، فوضع منزله لا يختلف عن جاره الآخر.
ويقول الزهراني: «كل شيء في السكن لا يصلح، فمشكلة تسريب المياه على الأسقف متكررة، وقد أصلحت الشركة قبل أربعة أشهر بعض المشكلات، ولكنها عاودت التكرار مجدداً حتى سقطت أسقف دورات المياه، إضافة إلى وجود القوارض التي تعيش فيها، ونسمع أصواتها عندما تمشي بأسراب في الليل، فالوضع في السكن مأسوي وأكثر ما يخيف هو سقوط المبنى علينا».
من جهته، أكد مدير الشؤون الصحية في جدة الدكتور سامي باداود لـ«الحياة» عدم تلقيه ملاحظات عن الصيانة في إسكان مستشفى الملك فهد، موضحاً أن صيانة السكن من مسؤوليات إدارة المستشفى.
وقال مدير صحة جدة إنه في حال تأكد وجود مشكلات في الصيانة والبنية التحتية المتهالكة في إسكان المستشفى ستتم محاسبة الشركة المسؤولة عن الصيانة جراء تقصيرها.
بدوره، أكد مدير الصيانة العامة في مستشفى الملك فهد العام المهندس أحمد التركستاني لـ«الحياة» وجود مشكلات في البنية التحتية كاملة للمستشفى، وأن غالبية المباني في المستشفى «معدومة».
وأوضح المهندس التركستاني أن الوزارة طرحت منافسة قبل فترة لترميم المباني، فكانت المبالغ المقدمة مبالغ كبيرة فأجلت المنافسات لفترة بسيطة لتعديل بعض الاشتراطات لتتنزل مرة أخرى في منافسة جديدة.
وأضاف: «عدد من المباني قديم جداً، والبعض الآخر أخلي من السكان لعدم صلاحيته للسكن، ومشكلة سقوط الأسقف كانت بسبب تسريبات المياه المتجمعة فيها بعد تسريبها من السقف وتجمعها فيه، إضافة إلى أن غالبية السكان غير المتضررين من التسريبات يرفضون فتح منازلهم لتتم عمليات الصيانة بها».

61 % منها مرتبطة بغلاء الأسعار.. التجارة لـ "الاقتصادية" :

بلاغات المستهلكين ضد التجار تقفز 433 %

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 20 محرم 1434 هـ - 4 ديسمبر 2012م

http://www.aleqt.com/2012/12/04/article_714536.html?utm_source=dlvr.it&utm_medium=twitter

عبد الله البصيلي من الرياض

قفزت بلاغات المستهلكين ضد التجار أكثر من 433 في المائة، حيث تلقى مركز البلاغات التابع لوزارة التجارة والصناعة الذي أطلق أخيراً، أكثر من 24 ألف بلاغ خلال الفترة من حزيران (يونيو) العام الجاري وحتى الآن. وأرجع مسؤولو المركز خلال جولة لـ "الاقتصادية" الزيادة في عدد البلاغات خلال الفترة الأخيرة، إلى التطوير التقني الذي أجري أخيراً على وسائل الإبلاغ، إلى جانب تزايد أعداد المراقبين ومباشرة مهامهم بشكل فوري. ومن خلال تقسيم مناطق بلاغات المستهلكين يتضح من المعلومات التي حصلت "الاقتصادية" عليها، أن الرياض حازت النسبة الأكبر من حجم البلاغات بواقع 38.75 في المائة، تليها جدة 14.87 في المائة، الدمام 7.35 في المائة، أبها 5.24 في المائة، مكة المكرمة 3.97 في المائة، المدينة المنورة 3.71 في المائة، والطائف 3.34 في المائة. أما بشأن نوعية البلاغات فيظهر أن البلاغ عن ارتفاع الأسعار كان الأكبر بين البلاغات بعدد وصل 14600 بلاغ، يليه الغش التجاري 9000 بلاغ ثم التستر التجاري بعدد 109 بلاغات. من جهته، أوضح لـ "الاقتصادية" بندر الدهمسي مدير مركز البلاغات في وزارة التجارة والصناعة، أن المركز يسعى إلى توحيد وتطوير مراكز الاتصال والتوثيق الإلكتروني للبلاغات والمكالمات والتواصل المباشر مع المستهلكين. ولفت الدهمسي إلى أن المركز عمل على تزويد المستهلكين بأكثر من خيار لتسجيل بلاغاتهم واستفساراتهم واقتراحاتهم من خلال الاتصال بمركز البلاغات، أو تطبيق الجوال، أو التسجيل الصوتي للبلاغ أو البريد الإلكتروني، أو عبر الموقع الإلكتروني للوزارة أو من خلال الفاكس. في مايلي مزيد من التفاصيل:

كشفت جولة ميدانية أجرتها "الاقتصادية" على مركز البلاغات التابع لوزارة التجارة والصناعة الذي أطلقته أخيراً عن استقبال المركز أكثر من 24 ألف بلاغ خلال الفترة من حزيران (يونيو) من العام الجاري حتى ساعة إعداد الخبر. وشكل ذلك ارتفاعاً عن الفترة نفسها من العام الماضي وصلت نسبته 433 في المائة، نظراً إلى ارتفاع عدد البلاغات الشهرية من 750 بلاغاً، إلى أربعة آلاف بلاغ شهرياً. وأرجع مسؤولو المركز الزيادة في عدد البلاغات خلال الفترة الأخيرة إلى التطوير التقني الذي أجري أخيراً على وسائل الإبلاغ، إلى جانب تزايد أعداد المراقبين ومباشرة مهامهم بشكل فوري. وجاء هذا التطور في عمل وآلية الرقابة عقب تولي الدكتور توفيق الربيعية منصب وزير التجارة والصناعة، حيث عمل على تطوير آليات الرقابة ودعمها بكل ما تحتاج إليه في سبيل تحقيق تطلعات المستهلكين وضبط المتلاعبين، وتحقيق العدالة في السوق امتثالاً لتوجيهات القيادة. فيما ظهر خلال الفترة الماضية ومن خلال موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" ثناء المغردين على أداء الوزارة الأخير ومتابعاتها الدقيقة للبلاغات ومعاينة المتلاعبين. ويعمل في مركز البلاغات واستقبال الشكاوى عدد كبير من الموظفين، ويستقبلون مكالمات شكاوى المستهلكين خلال 24 ساعة، عبر تقسيم العمل إلى أربع فترات، فيما اتضح من خلال آلية العمل لدى المركز اعتمادهم على الوسائل التقنية بشكل كبير، والتي تعمل على تسجيل مكالمات المستهلك وحفظ جميع التفاصيل عن بلاغه حتى بعد معالجة مشكلته. كما يعمد المركز إلى إرسال بلاغات المستهلكين بشكل فوري للمراقبين الميدانيين وخصوصاً في الحالات الطارئة لمباشرتها مع المستهلكين أنفسهم، والتأكد منها وتوثيقها، وتحرير المحاضر بحق المخالفين.

وفرت وزارة التجارة سيارات خاصة للمراقبين لأداء مهامهم وتحقيق العدالة في السوق، والصورة توضح السيارات لحظة استعدادها للانطلاق. تصوير: سعد العنزي - «الاقتصادية»

واتضح من خلال جولة "الاقتصادية" عدم اكتفاء مسؤولي مركز البلاغات بعود التجار المسؤولين عن الأخطاء الناتجة منهم بحق المستهلكين، بل متابعة ذلك مع المتضررين أيضاً، والتأكد من حلها بشكل جذري ورد الحقوق لأصحابها.

فهد الجلال وكيل وزارة التجارة وبندر الدهمشي مدير مركز البلاغات خلال شرحهما مهام المركز وحجم البلاغات التي تم استقبالها للزميل عبد الله البصيلي. تصوير: أحمد فتحي - «الاقتصادية»

وهنا، أكد فهد الجلال وكيل وزارة التجارة والصناعة أن الوزارة استحدثت أخيراً إدارة للرقابة الميدانية مكلفة بالعمل الميداني وال جولات الرقابية وذلك تنفيذاً للأمر السامي الكريم الذي استحدث 500 وظيفة رقابية في الوزارة لدعم جهود الوزارة لضبط السوق، كما جهزت عدة فرق من المراقبين بسيارات خاصة وضع عليها شعار الوزارة، ومزودة بأحدث وسائل الاتصال التقنية والتي تتيح لهم التواصل مع بعضهم البعض، للوصول إلى مواقع شكاوى المستهلكين، وإرسال ما لديهم من معلومات عبر أجهزة الاتصال لمقر مركز البلاغات بعد مباشرة الحالات.

وأضاف الجلال أن من ضمن التجهيزات التي دعمت فيها وزارة التجارة المراقبين تزويدهم بالأجهزة الذكية والتي تتيح لهم تدوين البلاغات، وجميع ما يقفون عليه من شكاوى في الأسواق، والمحال، والمواقع التجارية الأخرى التي تدخل ضمن اختصاصات وزارة التجارة.

معلوم أن وزارة التجارة والصناعة تستقبل بلاغات المستهلكين في السوق السعودية عبر عدد من وسائل الاتصال وهي: البلاغ الهاتفي، تطبيق الأيفون والآيباد، الرسائل النصية، أو الحضور لمقر الوزارة.

جانب من تغريدات مواطنين على «تويتر» وثنائهم على جهد وزارة التجارة الرقابي.

"الاقتصادية" من خلال جولاتها الميدانية رصدت العدد الكبير من الاتصالات الذي يتلقاه مركز البلاغات، ومن جميع مناطق السعودية، إلى جانب التنسيق المباشر والمتواصل مع المراقبين للوقوف على الحالات وخصوصاً الطارئة منها.

ومن خلال تقسيم مناطق بلاغات المستهلكين يتضح من المعلومات التي حصلت "الاقتصادية" عليها، أن الرياض حازت على النسبة الأكبر من حجم البلاغات بواقع 38.75 في المائة، تليها جدة 14.87 في المائة، الدمام 7.35 في المائة، أبها 5.24 في المائة، مكة المكرمة 3.97 في المائة، المدينة المنورة 3.71 في المائة، والطائف 3.34 في المائة.

أما في شأن نوعية البلاغات فيظهر أن البلاغ عن ارتفاع الأسعار كان الأكبر من بين البلاغات بعدد وصل إلى 14.600 بلاغ، يليه الغش التجاري 9000 بلاغ ثم التستر التجاري بعدد 109 بلاغات.

من جهته، أوضح لـ "الاقتصادية" بندر الدهمشي مدير مركز البلاغات في وزارة التجارة والصناعة أن المركز يسعى إلى توحيد وتطوير مراكز الاتصال والتوثيق الإلكتروني للبلاغات والمكالمات والتواصل المباشر مع المستهلكين.

ولفت الدهمشي إلى أن المركز عمل على تزويد المستهلكين بأكثر من خيار لتسجيل بلاغاتهم واستفساراتهم واقتراحاتهم من خلال الاتصال على مركز البلاغات، أو تطبيق الجوال، أو التسجيل الصوتي للبلاغ أو البريد الإلكتروني، أو عبر الموقع الإلكتروني للوزارة أو من خلال الفاكس.

وأضاف: "نقوم في المركز بمتابعة مكالمات المواطنين والاتصال بهم من أجل الاطلاع بشكل أكبر على البلاغ المسجل ونقوم بالاتصال الفوري بأصحاب المنشآت من مركز البلاغات لمعالجة البلاغ وحلها في أسرع وقت ممكن".

وأبان أن عددا كبيرا من المستهلكين فوجئوا باتصالات المسؤولين في الشركات التي تضرروا منها يخبرونهم بعد متابعة الوزارة لبلاغاتهم باعتذارهم وموافقتهم على الإصلاح المجاني، أو تعويض الضرر.

وبحسب مسؤولي وزارة التجارة والصناعة فإن الوزارة تميزت كونها إحدى أولى الجهات الحكومية التي أطلقت خدماتها على الأجهزة الذكية، وأبرز هذه الخدمات تطبيق "بلاغ تجاري" على الأجهزة الذكية والمرتبطة مباشرة مع مركز البلاغات الخاص بالوزارة، ويشتمل التطبيق على خاصية تقديم بلاغات عن مخالفة تجارية إلكترونية وعن طريق الهاتف الجوال آنياً ولحظة مشاهدة المخالفة.

كما يتمكن المستهلك من إرفاق صورة المخالفة وتحديد إحداثيات موقعها، ويتم التواصل مع المبلغ من قبل الوزارة خلال لحظات من تقديم البلاغ في حال الحاجة لذلك.

وبحسب المسؤولين، فإن وزارة التجارة والصناعة تسعى من خلال هذه الخدمات التقنية إلى المساهمة تسهيل عملية البلاغات أمام المستهلكين، وخفض حجم المخالفات التجارية.

كما تتميز تطبيقات الخدمات التفاعلية على الهواتف المتنقلة في تمكّنها من عرض الأسعار اليومية لأهم السلع الاستهلاكية والتموينية مثل الحليب واللحوم والأرز والدقيق، إضافة إلى أنه يتم تحديث البيانات بشكل يومي لمجموعة منافذ بيع في 27 مدينة في السعودية إلكترونياً.

وبحسب موقع الوزارة على شبكة الإنترنت فإن النسخ الحالية من التطبيق تدعم أجهزة الآيفون والآيباد ونظام الأندرويد وأجهزة البلاك بيري، ويجري استقبال نحو 600 بلاغ يومي عن طريق هذه الأجهزة الذكية.

وأوضح مسؤولو وزارة التجارة والصناعة أن إطلاق هذه الخدمات يأتي حرصاً من الوزارة على استمرار التواصل مع المستهلك بما يؤدي إلى تقديم أفضل الخدمات عبر أسرع وأكثر الوسائل انتشاراً.



مستفيدون: نترقب 5 صفر“ لتأكد من توقف الدعم أو تمديده رسائل حافز“ تترك المستفيدين .. صباحاً قطعنا الإعانة“ ومساءً حدث بياناتك“

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 20 محرم 1434 هـ - 4 ديسمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/12/04/article_714533.html?utm_source=dlvr.it&utm_medium=twitter

عابض الشعشاعي من الرياض
في الوقت الذي أنهى فيه نحو 600 ألف مستفيد من البرنامج الوطني لإعانة الباحثين عن عمل "حافز" علاقتهم المادية بالإعانة، بعد استقبالهم رسائل نصية تفيد باستبعادهم، عاد بعضهم لتلقي رسائل تطالبهم بسرعة تحديث بياناتهم تفادياً لخفض المخصص المالي.

وهنا قال لـ "الاقتصادية" بعض المستفيدين إنهم تلقوا رسائل نصية تؤكد استبعادهم من البرنامج لإكمالهم عاما من الدعم، في حين تلقى آخرون رسائل للمرة الثانية تطالبهم بسرعة التحديث وكان آخرها يوم أمس.

ويأتي ذلك بعد أن كان قد أعلن صندوق تنمية الموارد البشرية وقف الإعانة المالية للباحثين عن العمل الذين أكملوا 12 شهراً والبالغ عددهم نحو 600 ألف مستفيد ومستفيدة ممن حصلوا على الإعانة خلال سنة كاملة، مع تأكيد الصندوق على إبقائهم ضمن القائمة للحصول على دعم التدريب والبحث عن وظيفة.

وأكد الصندوق حينها أنه لا يدرس تمديد برنامج إعانة الباحثين عن عمل "حافز" لمدة عام آخر، مشيراً إلى أن الدعم يستمر لمدة 12 شهراً فقط لكل مستفيد، لكنه أكد أن البرنامج يستمر في تقديم خدماته الأخرى مثل تأهيل وتدريب المستفيدين في البرنامج حتى بعد انقطاع الإعانة المالية عنهم.

فاطمة عبد الله مستفيدة من البرنامج تقول من جهتها: "تلقيت صباحاً رسالة نصية من "حافز" أبلغوني فيها بتوقف الدعم المالي لإكمالي 12 شهراً، لكن المفاجأة كانت في استقبالي مساء أمس رسالة أخرى تطالبني بسرعة تحديث البيانات قبل يوم الأربعاء 21 / 1 / 1434 هـ، تفادياً لخفض المخصص المالي والذي يبلغ منتهي ريال".

وتشاركها الرأي هيا جمعان مستفيدة والتي ترى أن التناقض في الرسائل التي تتلقاها من البرنامج قد تكون خطأ في النظام إلا أنها تؤكد أن هذه الرسائل سببت إرباكاً لأغلب المستفيدين المستبعدين، إذ قد يعتمد البعض على مبلغ الإعانة في قضاء احتياجاتهم ومستلزماتهم الخاصة.

ودعا عدداً من المستفيدين عبر مواقع التواصل الاجتماعي والمنتديات مسؤولي حافز إلى ضرورة ضبط خاصية إرسال الرسائل النصية، ومعالجة الخلل خصوصاً أنها ليست المرة الأولى التي يتلقى فيها المستفيدون رسائل مربكة منذ بدء خاصية التحديث، مشيرين إلى أنهم يترقبون "5 صفر" موعد إيداع الإعانة حتى يتأكدوا من تمديد الدعم أو توقفه.

وكان الدكتور إبراهيم آل معيقل مدير عام صندوق تنمية الموارد البشرية "هدف"، قد كشف السبب الماضي لـ "الاقتصادية" عن رفض الصندوق طلبات لنحو مليون متقدم على برنامج إعانة الباحثين عن العمل "حافز"، منذ انطلاقتها قبل نحو عام لعدم انطباق شروط التقديم عليهم وذلك من أصل مليونين و 400 طلب. ويأتي كشف آل معيقل رداً عن سؤال لـ "الاقتصادية" حول أعداد من تم استبعادهم من "حافز"، مبيناً أن مبررات الرفض تعود لأسباب عدة، منها أن يكون المتقدم طالباً أو يمتلك سجلاً تجارياً أو غيرها من الأمور الأخرى. وبين آل معيقل أن عدد الشكاوى التي وصلت للصندوق والمتعلقة ببرنامج حافز تصل إلى 140 ألف شكاوى تم حل 110 آلاف منها، بينما الـ 30 ألف شكاوى المتبقية لا تزال في إجراءات الحل.



معهد صحي في ينبع يرفع رسومه إلى 10 آلاف.. و35 طالبة ترفض

الدفع

القرشي: نحتاج إلى 4 ملايين ريال لتخريج ما تبقى من

طالبات

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 20 محرم 1434 هـ - 4 ديسمبر 2012م

<http://www.al-madina.com/node/418013>

سالم السناني- ينبع تصوير - أحمد السابطي
رفضت 35 طالبة يدرسن في أحد المعاهد الصحية بمحافظة ينبع واللاتي يتوقع تخرجهن خلال الشهر المقبل دفع الرسوم الإضافية التي فرضها المعهد خلال هذا الأسبوع. وجاء في قرار المعهد أن من ترفض الدفع يتم استبعادها. وقال عدد من الطالبات لـ «المدينة» إنهن فوجئن هذا الأسبوع بقرار من المعهد يطب منهن دفع مبلغ 10 آلاف ريال ومن ترفض يتم استبعادها من إكمال إجراءات التخرج.
وناشدت الطالبات المسؤولين بهيئة التخصصات الصحية بضرورة وضع حد لمثل هذه الطلبات حيث أنه تم دفع كامل المبلغ المتفق عليه للمعهد خلال الفترة الماضية.
من جهته أوضح الدكتور نبيل القرشي نائب رئيس مجلس الإدارة أنه بالفعل تم زيادة الرسوم لمبلغ 10 آلاف ريال تدفع من قبل كل طالبة وذلك بسبب ما تكبده المعهد من خسائر بعد أن تقرر إغلاق جميع المعاهد من قبل الهيئة السعودية للتخصصات الصحية.
وأضاف أنه تم مخاطبة الهيئة السعودية للتخصصات لكي يتم إلغاء الرسوم التي ترفضها على كل طالب في حالة التدريب ولكنهم رفضوا هذا المقترح.
وقال إنهم يحتاجون لمبلغ 4 ملايين و 300 ألف ريال لكي يتم تخريج ما بقي لديهم من طالبات، مشيراً إلى أنه تم مخاطبة الموارد البشرية وقمت شخصياً بمهاتفة المدير ولكنهم رفضوا مساعدتنا، وقمنا باقتراح أن يكون العمل تعاونياً بين الجميع لكي يتم تغطية تكلفة كامل المبلغ من جميع الفروع حول المملكة وبذلك تم زيادة الرسوم على الطالبات ويكون بشكل تعاوني منهم لإنقاذ المعهد لكي يتم تخرجهم، وأضاف أنه سوف يتم النظر في بعض الحالات الإنسانية بعض الطالبات بحيث إما أن يتم أخذ المبلغ منها بعد التخرج أو يتم أخذ المبلغ عن طريق الصندوق الخيري.

وجاء في القرار الصادر من المعهد والذي تم تزويد جريدة «المدينة» بنسخة منه أنه نظراً لقرار الهيئة السعودية للتخصصات الصحية بإغلاق القبول للدبلومات الصحية من العام الماضي مما تسبب لنا في خسائر فادحة فقد تقرر زيادة رسوم الطالبات للفصل الواحد (10000) عشرة آلاف ريال من بداية الفصل الأول لهذا العام الدراسي وذلك لارتفاع التكاليف التشغيلية ورواتب المدرسين ورسوم التدريب العملي والامتنياز، علماً بأنه في حالة عدم السداد فلن يستطيع الطالب أو الطالبة استكمال إجراءات التخرج، لذا نرجو الالتزام بذلك «انتهاء محتوى القرار المرسل من قبل المعهد».



المظالم يفصل في 32 قضية تظلم من قرارات الأخطاء الطبية خلال عام على خلفية إدانة أطباء تورطوا في وفيات وإصابات بعاهات مستديمة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 20 محرم 1434 هـ - 4 ديسمبر 2012م

<http://www.al-madina.com/node/418006>

حامد الرفاعي - جدة

أنهت المحاكم الإدارية ديوان المظالم في مختلف مناطق المملكة خلال العام الهجري المنصرم الفصل في أكثر من 32 قضية من قضايا التظلم المقدمة إليها من المتضررين من قرارات الأخطاء الطبية التي أصدرتها الهيئات الصحية الشرعية.

وبحسب مصادر «المدينة» فإن دعاوى التظلم التي فصلت فيها محاكم ديوان المظالم قد تنوعت ما بين دعاوى تقدم بها أسر الضحايا والمصابين أو الكادر الطبي والتمريضي للتظلم من قرارات الهيئة الصحية الشرعية بالتزامن مع نظيرها في القضايا المتعلقة بأخطاء طبية تسبب بعضها في حدوث وفيات أطفال وبالغين بالإضافة إلى حدوث عاهات وإصابات وفيات لنساء أثناء عمليات الولادة القيصرية.

كما تضمن مضمون بعضها التظلم من قرارات تتعلق بخلع أسنان وأضرار سليمة لمواطنين بدلا من الاسنان والاضراس التالفة وتعرضهم للخطر بسبب صرف ادوية لهم بطريق الخطأ وحدث إهمال في المتابعة الطبية لبعض المرضى أو المريضات.

وشدد المصدر على أن جميع القرارات في قضايا الأخطاء الطبية والتي تنوعت ما بين غرامات مالية وصل بعضها إلى إلزام المتسببين بدفع مبالغ الدية لأسر الضحايا مع الغرامة وإعادة تقييم الأطباء والطبيبات المتورطين في العمل أو إيقافهم قد صدرت من الهيئة الصحية الشرعية بحكم اختصاصها ويتمحور اختصاص ديوان المظالم في النظر بدعاوى التظلمات من هذه القرارات والفصل في هذه التظلمات سواء تقدم بها أسر الضحايا أو الأطباء والطبيبات.

وأشار إلى أن القضايا الصحية التي ينظرها الديوان هي التظلم من قرارات الهيئات الصحية الشرعية حيث تنتظر لدى محاكم الاستئناف الإدارية مباشرة فيما تنتظر محاكم الاستئناف مباشرة في قضايا التظلم من قرارات لجان المخالفات الطبية وهذه إذا كانت على ممارس صحي حسب نظام المهن الصحية بالإضافة إلى أن التظلم من قرارات لجان المخالفات على المؤسسات الصحية فإنها تنتظر لدى المحاكم الابتدائية.

وعن أبرز قضايا التظلم من قرارات لجان النظر في مخالفات نظام مزاولة المهن الصحية أكد أن أبرز هذه التظلمات هي التي تقدم بها أحد ملاك المستشفيات الخاصة الذي تظلم من قرارات وعقوبات صدرت ضد منشأته بقضية تتعلق بتشغيله كوادر صحية بدون تراخيص مزاولة مهنة وقد تم الفصل في التظلم المذكور وفقاً للمادة (13) فقرة (ب) من نظامه والمادة (38) من نظام مزاولة المهن الصحية التي أجازت التظلم إلى الديوان من قرارات لجان النظر في مخالفات نظام مزاولة المهن الصحية خلال ستين يوماً من تاريخ إبلاغها.

طالبوا بإنشائها مقابل مبالغ رمزية الأكشاك حلم عرضحجية مكة

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 21 محرم 1434 هـ - 5 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121205/Con20121205553152.htm>

إبراهيم خضير (مكة المكرمة)
يأمل كتاب المعارض المنتشرون قرب الدوائر الحكومية في مكة المكرمة، في تنظيم عملهم من خلال إنشاء أكشاك يمارسون منها نشاطهم الذي انتعش بإنجاز تلك الجهات التعاملات بالطريقة الإلكترونية .
وعلى الرغم من الخدمات التي يقدمها «العرضحجية»، ودورهم الإيجابي الملموس في التخفيف من حالات التدافع والزحام داخل القطاعات، إلا أنهم يرون بمقدورهم تقديم مزيد من الخدمات في حال نظم نشاطهم، وحظوا بقليل من الاهتمام .
وأوضح أبو ناصر أن كتاب المعارض المنتشرين قرب الدوائر الحكومية يخففون كثيرا من العناء الذي يواجهه المراجع خلال تردده على إحدى الدوائر الحكومية، مشيرا إلى أنهم ساهموا في تخفيف الكثير من التعب والعناء الذي يواجهه موظفو هذه الدوائر، من خلال ترتيب أوراق المعاملة إلكترونيا .
وذكر أن موظف الدائرة الحكومية أصبح الآن يستلم المعاملة جاهزة عن طريق الحاسب الآلي بعد أن يلجأ صاحب المعاملة إلى كتاب المعارض، الملمين بالشروط والطلبات الإلزامية لقضاء أي معاملة، مشددا على ضرورة الاهتمام بهم وتزويدهم بأكشاك يمارسون من خلالها عملهم .
إلى ذلك، رأى المراجع صالح الشهري أن الأكشاك الخارجية أمام جميع الدوائر الحكومية في مكة المكرمة باتت ضرورة ملحة، وتلعب دورا حيويا ومهما في خدمة المراجع، مشددا على أهمية تنظيم عملهم وتوفير أكشاك لهم بإيجار رمزي ليتمكنوا من مساعدة المراجعين بطريقة أفضل، إضافة إلى أنها ستقيهم من حرارة الشمس .
وذكر الشهري أن «العرضحجية» يساهمون في مساعدة المراجعين لقاء مبالغ زهيدة، لا تقدر أمام الخدمات التي يقدمونها لهم .
من جهته، ألمح سالم الغانمي - مراجع - إلى أن كتاب المعارض قرب الدوائر الحكومية يقدمون خدمات كثيرة للمراجعين، ويحافظون في الوقت ذاته على وقت الموظف، من خلال تنظيمهم أوراق المعاملة وترتيبها، خصوصا أن كثيرا من المراجعين قد لا يدركون المطلوب منهم والأوراق التي يجب أن يحضروها لإنجاز معاملاتهم، موضحا أن كتاب المعارض يقدمون خدماتهم للمراجعين لقاء مبلغ زهيد .
بدوره قال فيصل علي -صاحب كشك- إن المراجعين يلجأون إليهم لإنهاء معاملاتهم لإلمامهم الكامل بتفاصيل المعاملات، وعملهم على تسهيل إنجازها في الدوائر الحكومية، مؤكدا أنهم يختصرون كثيرا من وقت وجهد المراجع والموظف في الدائرة الحكومية .
وطالب علي الجهات المختصة بالاهتمام بعملهم، وإنشاء أكشاك لهم قرب الدوائر الحكومية، بمبالغ رمزية، مشيرا إلى أن هذه المهنة تستوعب كثيرا من أبناء الوطن.

جولة عكاظ كشفت المقرمشات والمشروبات الملونة مقاصف مدرسية تسوق البدانة وسوء التغذية والتبلد

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 21 محرم 1434 هـ - 5 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121205/Con20121205553183.htm>

إبراهيم علوي (جدة)

ما الذي يأكله طلابنا في إفطارهم وفي ساعات فصحهم؟ هل ما تقدمه المقاصف المدرسية المنتشرة على طول البلاد وعرضها يتواءم مع الصحة العامة والسلامة واللوائح المشددة التي تفرضها وزارة التربية والتعليم على المقاصف والباعة في محيط المدارس وفي فنائها.. صحيح أن أغلب المقاصف تلتزم بالشروط والمعايير ولوازم الصحة وتقدم لطلابها الحليب الطازج والأطعمة الصحية، لكن بعضها تباع كل شيء تحت الطاولة.. شرائح البطاطس، العصائر الملونة والحلويات بمختلف أشكالها، إذ رصدت كاميرا «عكاظ» خلال اليومين الماضيين جملة من التجاوزات في بعض المدارس ومقاصفها، إذ كشفت الجولة إصرار بعض المقاصف المدرسية على مخالفة اشتراطات وزارة التربية والتعليم حول منع المشروبات والعصائر التي تقل نسبة عصيرها الأساس عن 30%، بالإضافة إلى بيع الحلويات والشوكولاتة ورقائق الشيبس والسندوتشات المحفوظة التي لا تحتوي على أية قيمة غذائية ومليئة بالدهون. كما رصدت الجولة غياب تسويق الأغذية الصحية المعروفة داخل بيئة المدارس وهي لائحة معروفة وضعتها الجهات المختصة، حيث تشترط تقديم الحليب بأنواعه ونكهاته والتمور والبسكويت والمعمول والفطائر المغلفة والشطائر المختلفة من بيض ومربي وعسل ولبنة والفواكه الطازجة والخضار والحمص والبقول. عمليات بيع المنتجات الفقيرة غذائيا لا تزال تتواصل في المدارس دون توقف في الوقت الذي يطالب فيه أولياء الأمور من التربية والتعليم بإلزام المدارس بتوفير الغذاء الصحي ومنع كل ما يضر بصحة الطلاب. وطالب عدد من مختصي التغذية إعادة النظر في وضع المقاصف المدرسية وما تقدمه من وجبات غذائية للطلبة والطالبات.

احذر البطاطس المقلية

الدكتور خالد المدني استشاري التغذية في وزارة الصحة انتقد تناول الطلبة والطالبات بعض الوجبات الخفيفة مثل البطاطس المقلية والذرة المحمصة والحلويات والمشروبات الغازية، حيث تقلل الأغذية المذكورة من إقبالهم على تناول الطعام في الوجبات الرئيسية ذات القيمة الغذائية العالية والضرورية لبناء الأجسام. مؤكداً على ضرورة اختيار الأكلات التي توفر أكبر قدر من المغذيات، مثل الحليب واللبن الزبادي والفواكه الطازجة وعصيرها والخضروات والأجبان، وانتقد المدني عدم ملاحظة الآباء والأمهات السلوك الغذائي لدى الأطفال نتيجة تناولهم أطعمة عالية السعرات الحرارية منخفضة القيمة الغذائية، وشدد على أن أطفال المدارس من الفئات الحساسة التي قد تكون أكثر عرضة للإصابة بأمراض سوء التغذية، ولا بد من الاهتمام بتصحيح العادات والسلوكيات الغذائية في المنزل والمدرسة والاعتماد على الغذاء السليم. إفطار المنزل أفضل

أوصت الجهات الصحية المختصة المدارس ومقاصفها والأسر على حد سواء الاهتمام بالتغذية السليمة منذ مرحلة الرضاعة وما قبل المدرسة، حتى يبدأ الأطفال المرحلة الدراسية وهم في صحة جيدة عقليا وجسديا الى جانب تعليم الأطفال في المدرسة القواعد الأساسية للتغذية السليمة بطريقة بسيطة ومسلية مع المواد العلمية الأخرى، الى جانب تصميم لوحات إرشادية في المدارس وداخل الفصول والفناء توضح أهمية ضرورة تناول الإفطار في المنزل وذلك لإمداد الجسم باحتياجاته أثناء اليوم المدرسي، والمساعدة على رفع مقدرة الطلبة على الاستيعاب والفهم والتحصيل الدراسي، وتوصي الجهات المختصة بتشجيع الطالب على إحضار وجبة الإفطار من المنزل، بدلاً من شرائها من مقصف المدرسة، لضمان النظافة الصحية وتنفيذ البرنامج الغذائي اليومي للأطفال المعد من جانب الأسرة، كما أنه لا بد من تنويع الأطعمة المقدمة في المدارس حتى لا يشعر الطلبة أو الطالبات بالملل من تكرار الوجبات وأصنافها مع مراعاة الظروف المناخية، فالأطعمة الباردة تكون مفضلة في فترة الصيف، بعكس الساخنة التي تكون مفضلة في الشتاء.

أطعمة «مملة» ومحفوظة
ووصفت التوصيات المقصود المدرسي بأنه جزء من النشاط التعليمي للطلبة أو الطالبات، ووجود مقاصف ذات مستوى صحي سيئ تعطي انطبعا سينا للطلاب، لا سيما في المراحل الابتدائية، ويجب إدخال التثقيف الصحي في المناهج الدراسية كموضوع مستقل بذاته، مع التركيز على الارتقاء بالعادات الصحية المرتبطة بالأغذية والصحة الشخصية، وعلى أهمية غسل الأيدي قبل الأكل وبعده، وعلى عدم شراء الأطعمة من الباعة الجائلين، وغسل الخضروات والفاكهة قبل الأكل، مما يقي من الإصابة بالأمراض الطفيلية والمعدية التي تسبب سوء التغذية.
الطالب وجدي سمان يقول: إن الأطعمة التي تسوقها بعض المقاصف المدرسية «مملة» وغير مفيدة وهي محدودة وليس بها أي تجديد أو تغيير. ويقول إنه يضطر لشراؤها رغم إرادته بسبب عدم وفرة البديل المناسب.. «شيء أفضل من لا شيء».. أتناول وجبات المقاصف لتطويق الجوع فقط وليس للاستمتاع أو التغذية.
ويضيف زميله عادل الجبرتي: للأسف المقاصف تقدم وجبات غير صحية، مثل ألواح الشوكولاتة والعصير المعبأ، كما أنها تباع ساندويشات محشوة بالكاكاو إلى جانب التسالي والمقرمشات غير الصحية كثيفة الدهون والملح فنضطر إلى تناولها لأنها أفضل بكثير من الجبنة المحفوظة والعصائر الملونة.



الشرطة والتعليم "تحققان في تعرض طالبة للضرب في مدرسة

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 21 محرم 1434 هـ - 5 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121205/Con20121205553352.htm>

عبدالعزیز الربيعي (الطائف)
فتحت شرطة الطائف وإدارة التربية والتعليم التحقيق في شكوى تقدم بها مواطن تعرضت ابنته للضرب على يد عدد من الطالبات في مدرسة بإسكان الحرس الوطني في الطائف.
وبين والد الطالبة المواطن جابر المطيري أنها تعرضت للضرب على يد عدد من الطالبات، ما أدى لإصابتها بكدمات في البطن وضربة في الرأس والظهر نقلت على إثرها لمستشفى الملك فيصل في الطائف وتم تنويمها في المستشفى، مشيراً إلى أن المدرسة لم تتعامل مع الطالبات المعتديات، ما حدا به للتوجه لإدارة التربية والتعليم والتقدم بشكوى ضد الطالبات في المدرسة، وتواجدت الشرطة في المستشفى وتم التحقيق وأخذ أقوال الطالبة، وطالب المطيري بمعاقبة المتسببين في الاعتداء على ابنته.
وفي الوقت الذي كشفت مصادر طبية في مستشفى الملك فيصل في الطائف دخول الطالبة للمستشفى وإخضاعها للتنويم، أكد الناطق الأمني في شرطة المحافظة سليم بن شرف الربيعي أنه تم فتح التحقيق في تعرض طالبة سعودية تبلغ من العمر 17 عاماً للاعتداء من قبل طالبات في المدرسة، وتم تزويد الشرطة باسمي طالبتين من المعتديات مع مخاطبة الشرطة لاستدعاء الطالبات والتحقيق معهن.

تحدثوا عن كارثة السيول كنموذج لمبادرات الشباب .. مسؤولون: العمل التطوعي رافد إنساني وبوابة لتفعيل الحراك التنموي

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 21 محرم 1434 هـ - 5 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121205/Con20121205553185.htm>

خالد مقبول (جدة)

أجمع ثلاثة من المسؤولين في قطاعات مختلفة على أهمية تفعيل العمل التطوعي باعتباره من روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلا عن أنه يعود الشباب على تحمل المسؤولية ويصقل مواهبهم ويرفدهم بالكثير من المعطيات في الجوانب الحياتية.

وفي هذا السياق، أوضح مدير عام التربية والتعليم في محافظة جدة عبدالله أحمد الثقفي أن نهضة المجتمع تثمر معطيات بجهود المخلصين من أبنائه وشبابه المتفانين في خدمة دينهم ووطنهم، وأن العمل التطوعي إنساني نابع من ثوابتنا الشرعية التي تربي ونشأ عليها شباب هذه الأمة المسلمة، وأضاف الثقفي: «هناك بوادر تطوعية في كافة القضايا الاجتماعية التي تحتاج إلى سواعد الشباب للوقوف جنباً إلى جنب مع ما يمس الحياة الكريمة للفرد السعودي، سواء كانت برامج توعوية أو إغاثية أو حتى إعانات مادية واستشارات طبية ونفسية».

وقال الثقفي: «على مستوى تعليم جدة شكلت وكونت العديد من اللجان التطوعية بمبادرات من أصحابها وبمباركة ودعم من إدارة التعليم لتلك الجهود الإنسانية المشتركة التي تضم مجموعة من الإداريين والمعلمين والطلاب في منظومة عمل بخطط استراتيجية هدفها تنفيذ عدد من الأنشطة الاجتماعية والتنمية أو الخدمية»، لافتاً إلى أن تلك الأعمال التطوعية تنمي شخصية المتطوعين وتصل قدراتهم وطاقاتهم وتركز جهودهم في تلبية احتياجات المجتمع.

وأضاف: «الدليل على أهمية العمل التطوعي تلك المبادرات التي تشكلت في زمن قياسي أثناء كارثة جدة التي بلغ عدد اللجان التطوعية من تعليم جدة فيها ما يقارب الـ 15 لجنة جميعها عملت على مدار الساعة للتخفيف من آثار الكارثة والتي نجحت بكل المقاييس في إدارة تلك الأزمة والخروج منها بنماذج تطوعية سجلت حضوراً لافتاً في المشهد الاجتماعي»، وزاد: «ما أجملها من مشاهد بانورامية لكافة أطراف المجتمع الواحد الذي يحملهما واحداً ويسعى إلى تحقيق الحياة الكريمة لكافة أفراد المجتمع الواحد فتجد الطبيب والمهندس والمعلم والموظف والطالب كل يعمل في ما يخصه ويقدم عبر خبرته، نماذج مشرفة للفرد المسلم في تعاملاته مع محيطه المجتمعي».

من جهته، يرى سديري العقيلي مدير المسؤولية الاجتماعية في شركة مختصة بهندسة النظم أن العمل التطوعي أصبح ركيزة أساسية في بناء المجتمع ونشر التماسك الاجتماعي بين المواطنين، وهو ممارسة إنسانية ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بكل معاني الخير والعمل الصالح في المجتمعات منذ الأزل، ولكنه يختلف في حجمه وشكله واتجاهاته ودوافعه من مجتمع إلى آخر، وأكد على أهمية البرامج التطوعية التي تهدف إلى المساهمة في نشر ثقافة العمل التطوعي وتدريب الشباب على إتقان مهارات مهمة إلى جانب تحقيق التفاعل الإيجابي بين القطاع الخاص والمجتمع. وأن مثل هذه البرامج تعمل على زرع نواة مثمرة في أرضية هذا المجتمع الذي جبل على المبادئ الفاضلة المستقاة من نهل ومنهاج سيد الأنام محمد صلى الله عليه وسلم.

وشدد على وجوب إدراك القطاع الخاص لدوره في هذا الجانب المهم للمجتمع ويسارع في تحمل مسؤوليته بالمساهمة الحقيقية والمبنية على عمل مشترك مع جهات الاختصاص.

وفي ذات السياق، يرى أحمد الزغبى مدير الأنشطة الطلابية بجامعة الملك عبدالعزيز أن العمل التطوعي دافع أساسي للتنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ويعني حيوية المجتمع واستعداد أفرادها للتفاني والتضحية، وتحقيق من خلاله أجمل معاني النبل والإيثار وحب الخير، فالمتطوع عادة لا يهدف إلى كسب مادي أو مكانة اجتماعية، ذلك أن شعوره بالانتماء واعتزازه بوطنه ووفاء لمجتمعه هدف سام يسعى لتحقيقه، فحب الوطن من الإيمان، وتنهض المؤسسات الاجتماعية والشبابية إلى تعزيز هذا الجانب، فقد أولت جامعاتنا اهتمامها فعملت على نشر ثقافة التطوع بين أبنائها عبر

إنشاء المراكز والأندية التطوعية، كما خصصت له برامج اجتماعية ومسابقات متنوعة في كافة المجالات، ومما يسعد القلب فإن إقبال الشباب كبير، كما وأن الحصاد فيها وفيرا ففي تجربة جامعة المؤسس وعبر نادي التطوع بها الكثير من الأعمال التطوعية كبرنامج جامعتي مسؤوليتي وبلدي أمانة. زيارة المستشفيات والتبرع بالدم والمساهمة في إرشاد الحجاج وأرشفة الكتب والإغاثة وتنظيم الحركة المرورية وغيرها من البرامج دليل وعي الطلاب والتوجيه والدعم السليم لإدارة الجامعة العليا التي عادة ما تشارك مع أبنائها يدا بيد لتحقيق ثقافة التطوع ونشره بين شبابها، سعيا للوصول إلى العالم الأول، فلهم الشكر والتناء والتقدير.

من جهته، قال بندر عرب مدير الصناديق الوقفية والتلفزيون في الغرفة التجارية الصناعية بجدة: «أعتقد أننا بحاجة ماسة إلى العمل التطوعي، وأركان هذا العمل من وجهة نظري يتمثل في جهد مبذول من قبل شخص أو مجموعة أشخاص وهذا متوفر، وهناك طاقات كبيرة من الشباب والمتقاعدين وربات البيوت برزوا في عدة مناسبات وأزمات، جهات تستقبل المتطوعين وتفرغ طاقاتهم، وهنا نقصد الجمعيات الخيرية والمؤسسات وبعض الجهات الحكومية والخاصة ورغم وجود قصور في هذا الجانب إلا أنه من الممكن تداركه، وهناك مبادرات فردية لاستيعاب المتطوعين.

كما أن جهة التنظيم والتي نأمل أن يتم إنشاؤها سواء كانت جمعية خيرية أو مؤسسة حكومية تحت أي مظلة كانت، ومن مهامها تنظيم العمل التطوعي بين الجهات المختلفة، إيجاد مجالات التطوع وتنظيمها مع الجهات المختلفة، التوعية بأهمية التطوع للأفراد والشركات، احتساب الساعات التطوعية للمشاركين أفرادا وشركات تمهيدا للتوثيق والمكافأة وخلافه، وأن مثل هذه الجهة من الأهمية بمكان لتفعيل الاستفادة من الفرص المتاحة لجعل العمل التطوعي آلية احترافية بكل المقاييس.



عقوبة تكتم“ الأطباء تصل إلى سحب الرخصة“ حسب النظام

المنيف: وزير الصحة يعتمد برنامج الحماية من العنف

للبالغين.. وبدء العمل في 50٪ من المراكز

المصدر: جريدة الشرق الأربعاء 21 محرم 1434 هـ - 5 ديسمبر 2012م

<http://www.alsharq.net.sa/2012/12/05/609326>

الدمام – سحر أبوشاهين

كشفت المدير التنفيذي لبرنامج الأمان الأسري، الدكتورة مها المنيف عن اعتماد وزير الصحة، رئيس مجلس الخدمات الصحية، المسؤول عن اللجنة الوطنية للتعامل مع حالات العنف والإيذاء الواردة للقطاع الصحي، الدكتور عبدالله الربيعية لمراكز الحماية من العنف للكبار في المستشفيات غير التابعة لوزارة الصحة كالمستشفيات العسكرية والتعليمية والتخصصية، بعد بدء العمل في عشرين مركزاً بمستشفيات وزارة الصحة السعودية.

بدء العمل

وتؤكد المنيف إنشاء مراكز في المستشفيات غير التابعة لوزارة الصحة، مبينة أن مراكز الحماية من العنف للكبار ستكون موجودة في مستشفيات الولادة والأطفال والمستشفيات التخصصية والمدن الطبية، وتعد هذه المرحلة الثانية من برنامج «الحماية من العنف والإيذاء»، بعد انتهاء المرحلة الأولى والمخصصة للأطفال، منوهة ببدء العمل حالياً في 50% من المراكز المخصصة للكبار، لافتة إلى أن عدد المراكز المخصصة للكبار سيكون قريباً من تلك المخصصة للأطفال والبالغ عددها 41 مركزاً، وسيكون أطباء النساء والولادة، وطب الأسرة، وأطباء الرعاية الأولية المسؤولين في مراكز الحماية للكبار.

ربط إلكتروني
وتقول: «جميع تلك المركز مربوطة إلكترونياً بالسجل الوطني لتسجيل حالات الحماية من العنف»، وتشير المنيف إلى أن الحالات التي تصل للقطاعات الصحية تكون في حالة سيئة جداً، سواء من حيث الإصابات والكسور وإصابات الرأس وغيرها أو حتى تصل الحالة متوفية، بخلاف تلك التي ترد للشؤون الاجتماعية أو تشاهد في المدارس والتي قد تكون أخف، لافتة أنها ومن خلال اطلاعها على الإحصاءات الأخيرة للحالات المسجلة في السجل الوطني فإن الحالات في ازدياد؛ نظراً لزيادة الوعي بضرورة التبليغ، وازدياد عدد المراكز، مشيرة إلى أنه من بين التحديات التي تواجه اللجنة الوطنية للتعامل مع حالات العنف الأسري في القطاع الصحي.

تكتّم الأطباء

كما تبين المنيف أن عدداً كبيراً من الأطباء لا يبلغ عن الحالات جهلاً بالزامية التبليغ أو حتى آليته، حيث إنه يتم عن طريق إدارة المستشفى للجهات الخارجية وليس عن طريق الأفراد وهو ما يشكل عنصر حماية لمن يبلغ، وشددت المنيف على وجود عقوبة لمن لا يبلغ أو يتهاون في التبليغ عن حالات العنف تصل حد سحب الرخصة، بحسب المادة الـ 11 من نظام المهن الصحية، ومن ضمن التحديات التي تواجههم ضعف التنسيق بين القطاعات الصحية والقطاعات الأخرى كالشؤون الاجتماعية والشرطة.

خط المساندة

وتكمل المنيف: «فمثلاً قد يبلغ قطاع صحي عن حالة معينة ليفاجئ بعدها أن الحالة لم يتابعها أحد وقد يعود الطفل لذات الأسرة التي مارست الإيذاء ضده»، منتقدة وسائل الإعلام التي تسلط الضوء فقط على حالات العنف دون التطرق للجهد الكبير الذي يبذل من قبل اللجنة الوطنية للتعامل مع حالات العنف والإيذاء الواردة للقطاع الصحي، وكيف تحسن الوضع كثيراً منذ بدء العمل فيه وحتى اليوم، مشددة على كل من يرغب بالتبليغ في الاتصال على خط مساندة الطفل السعودي 116111 الذي ترد عليه اختصاصيات اجتماعيات منذ الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة التاسعة مساءً لكل من يريد الإبلاغ عن أي حالة عنف، فيعطى التوجيهات والإرشادات لكيفية التصرف.



معنفة المندق: أرسلوني إلى إختوتي في الطائف.. ولا

تعيدوني إلى بيت أبي

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 21 محرم 1434 هـ - 5 ديسمبر 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/12/05/609283>

الباحثة- ماجد الغامدي

همست الطفلة الأسبوية المعنفة، في محافظة المندق، «شفاه» 12 عاماً، لمدير عام الشؤون الصحية في المنطقة، حسين الرويلي «أرسلوني إلى إختوتي في الطائف، ولا تعيدوني إلى بيت أبي»، جاء ذلك خلال اطمئنانه على وضع الطفلة الصحي، ناقلاً لها سلام أمير المنطقة. وأفادت الاختصاصية الاجتماعية، بمستشفى الملك فهد بالباحة والمنسقة لمركز حماية الطفل بمنطقة الباحة مها الزهراني أن الطفلة كانت تعاني من حالة نفسية سيئة جداً ورهاب اجتماعي شديد وعدم النوم وقد تطورت حالتها وأصبحت جيدة جداً بعد تدخل قسم الخدمة الاجتماعية وتوفير الجو المناسب لها من خلال جلسات خاصة ومستمرة ومتابعة للمريضة حتى في أوقات نومها إضافة إلى التدخل الطبي حيث كانت «شفاه» تعاني من جروح متفرقة في جسدها جراء استخدام زوجة أبيها كماشة جديدة «زرادية» في إلحاق الضرر بها.

أنكر إخوتها إرثها.. وحكم لها بنصف مليون ريال.. و«العليا» نقضت الحكم بعد تمييزه أم سلمان.. مسنة تبحت عن حق ضائع بين المحاكم وتقاليد لا تعترف بـ إرث المرأة

المصدر: جريدة الشرق الأربعاء 21 محرم 1434 هـ - 5 ديسمبر 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/12/05/609905>

أبها - الحسن آل سيد
تروي المسنة «جبعة علي يحيى الزيادي» الشهيرة بـ«أم سلمان» بكل حسرة وألم قصتها مع ظلم ذوي القربى، حيث لم يدر بخلدها أن يأتي يوم وينكر إخوتها حقها في إرث أبيها، قائلة «توفي والدي منذ أكثر من نصف قرن و ترك لنا -رحمه الله- مزارع ومواشي ومنازل وعشت في قريتنا (القطيحة) التابعة لمنطقة عسير، وقد أجبرتنا العادات والتقاليد «البالية» عدم المطالبة بالإرث كون المرأة لا تورث، وفيه كسر للعادات والتقاليد، وقد نشأنا على ذلك منذ الصغر، وهو عندنا من العيب، ليقسم إخوتي الذكور المواشي دون أن أنال منها شيئاً، ومرت الأيام وأنا لا أستطيع المطالبة بإرثي، وأولادي يكبرون ويريدون رعاية ومصاريف وصبرت على ضيق العيش حتى وصل مزرعة والدي طريق عام، وأمر لنا بتعويض تم تقديره بـ«ثلاثة ملايين ونصف»، وحاول إخوتي ترضيتي بعشرين ألف ريال، ووصل المبلغ إلى خمسين ألف ريال ولكنني رفضت إلا أن أخذ حقي من التعويض على حسب الشرع، ونحن ثلاثة «أشقائي الاثنان وأنا»، وقلت لإخوتي «إنني أريد حصتي من التعويض ومن باقي إرث أبي، وعند ذلك جن جنون أخي الذي بيده جميع الأمور، واستطاع أن يضم أخي الآخر معه، ورفضاً إعطائي حقي من إرث والدنا وقد بذلت جهوداً كبيرة لإقناعهما.. ولكن دون جدوى ولم أستسلم واتجهت الى كل أهل الخير والجاه في قريتنا، وحاولت أن اجعل وسطاء خير ولكن إخوتي رفضوا كل النداءات والمساعي حيث أصر إخوتي أنه ليس لي من حق في إرث والدنا.
ومضت الأيام وأعدت الكرة مرة أخرى؛ لعل وعسى أن تلين قلوب شقيقي، ولكن الرد يأتي دائماً كما هو «ليس لك حق عندنا!».

لجوء للمحاكم
وأضافت أم سلمان «لم أجد أمامي سوى اللجوء إلى المحاكم، وتقدمت بشكوى إلى المحكمة أطلب فيها بحصتي من إرث أبي، ولكن حبل المحاكم طويل وطرقه وعرة، ومع ذلك أخذت على عاتقي إكمال المشوار، ووقفت في طريقي العادات والتقاليد البالية التي لم ينزل بها من سلطان، وعندما حاولت أن استنجد بأهل قريتي -وجميعهم يعرفون حقي ويعرفون إرث إبي وما تركه من بعده- إلا أن الكل تخلصني بحجة أن «المرأة لا ترث لدينا» وهذه عادات تربوا ونشأوا عليها والكل رفض الشهادة، وكنت أول امرأة في قريتنا تطالب بحقها من إرث والدها، وكان رجال القبيلة يرفضون الشهادة خوفاً من أن تتجرأ نساء القبيلة من بعدي بالمطالبة بإرثهن فتضيع من الكثيرين ثروات طائلة؛ حيث هناك نساء غيبي لم يستطعن المطالبة بإرثهن من أجل هذه العادات والتقاليد التي ينادي بها الرجال في قريتنا.

عودة الأمل
وأكملت أم سلمان «بعد ذهابي إلى منازل الجميع محاولة شهادتهم في المحكمة وألا يكتموا الشهادة التي سوف يسألهم الله عنها، وقف معي شخصان فقط من قريتي هما: نائب القبيلة وإمام المسجد اللذان استعدا بالشهادة أنهما يعرفان حقي من والدي الذي تركه من بعده، عند ذلك عاد الأمل يتسلل إلى قلبي حيث تقدما للشهادة أمام قاضي محكمة القطيحة، وظلت

المحكمة في أخذ ورد، وأخذت أتردد على المحكمة التي لم أعرفها طوال حياتي حتى سلب إخوتي حقي ولم يكن يخطر ببالي أن أقف أمام إخوتي، ولم أكن أتوقع أن يكون إخوتي بهذه القسوة.. في ظل هذه الظروف أخذ إخوتي في التشهير بي وأناخي خرجت من عادات وتقاليد القبيلة وأخذوا إرسال التهديدات ولم يسلم نائب القبيلة من التهديد ولا إمام المسجد وظلت القضية تراوح نحو ثلاث سنوات.. بعدها جاء الفرج.

حكم المحكمة

حاولت المحكمة الصلح فيما بيننا واستنفذت جميع المحاولات، وأخذت القضية مجراها وأخذت الجلسات تتوالى على مدار سنوات عجاف ما بين المحاكم والشهود وتعدد الجلسات حتى جاء يوم النطق بالحكم، حيث حكم القاضي لي بشرع الله، وصدر الحكم لي بدفع مبلغ خمسمائة ألف ريال حقي من التعويض، والحكم بإعطاء المدعية (جبعة) نصيبها من بقية الأرض «لذكر مثل حظ الأنثيين» وإلزامهم بذلك، وصُدق الحكم من محكمة التمييز، الدائرة الحقوقية الثانية في منطقة مكة المكرمة، وفرحت فرحاً كبيراً رغم الغصة التي تعتلجني كلما تذكرت موقف إخوتي حيث لم يأت الحكم إلا بعد أن ذقت من الألم ما الله به عليم، وبعد أن نهشت الأمراض جسدي حيث أصبت بجلطة خلال فترة الجلسات والمحاكم، وقمت بإجراء عملية جراحية (ربط شريان) في الدماغ، ثم داهمني الروماتزم وهشاشة العظام، ولكن الحمد لله الذي أظهر الحق ولو بعد حين.

المحكمة العليا

و بعد أن صدر الحكم ومُيز من محكمة التمييز في مكة المكرمة أخذ إخوتي في المماطلة وعدم سداد حقي وتم القبض عليهم والزج بهم في السجن رافضين تنفيذ الحكم، وخلال هذه الفترة -وبعلاقة إخوتي- تمكنا من الوصول للمحكمة العليا، ولم يدر بخلدنا أن المحكمة العليا قد تنقض حكماً تم تمييزه...

تطور القضية

و «بعد تطور القضية، وأنها أصبحت منظورة في المحكمة العليا، توجهت إلى الرياض لمقابلة القضاة في المحكمة العليا وتعريفهم بحقيقة القضية، ولكن فوجئت أنهم يقولون لي إن المحكمة العليا في محافظة الطائف، وتوجهت عبر وسيلة نقل برية (حافلة) إلى الطائف بصحبة ابني حيث ذهبت إلى المحكمة العليا، وحاولت مقابلة رئيس المحكمة العليا، ولكن مدير مكتب الرئيس رفض موضحاً أن الحكم صدر وتوجهت المعاملة إلى محكمة التمييز.

الفاجعة.. نقض الحكم

وحاولت أن اعرف منطق الحكم ولكن دون جدوى، حيث رجعت أدراجي إلى قريتي ونحن نأمل في تثبيت الحكم والانتهاء من هذه القضية التي أنهكت قواي، ولم يعد لدي تحمل في إكمال المشوار، وصلنا قريتنا وتوجهنا مباشرة إلى محكمة الفطيحة حيث نزل الحكم علي كالصاعقة، ولم أعد أميز شيئاً حتى استنفقت وتحدثت مع ولدي الذي قال لي: «المحكمة العليا نقضت الحكم بناء على حجج وإهية وغير حقيقية»، قالت أم سلمان «سبحان الله أخذنا في المحاكم ثلاث سنوات حتى يصدر صك حصتي، وإخوتي في ظرف شهرين يصلان إلى المحكمة العليا وينقضان الصك»، ثم انهمرت دموع السيدة المسنة بحرقة ومرارة، وأضافت «بعد كل هذا المشوار الطويل وصك طوله أكثر من ستة أمتار ينقض الحكم في شهرين.. رحمتك يا رب».

إعادة النظر

ولا تزال المسنة «جبعة» في حيرة من أمرها، وأخذ الحديث، وقال ولدها سلمان «استجدت بالإعلام ولكن لم يتبن قضيتنا أحد، ونأمل في إعادة النظر في القضية، وحاولت توكيل محام لمتابعة القضية من جديد، ولكن طلبوا مبالغ كبيرة ونحن على قدر حالنا».

الشرق تجولت وسط أوكارهم.. ورصدت مشاهد من الواقع كولومبيا ومكسيك" الرياض في حديقة العود" .. مدمنون ومروجون وبائعات هوى !

المصدر: جريدة الشرق الأربعاء 21 محرم 1434 هـ - 5 ديسمبر 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/12/05/609884>

الرياض - يوسف الكهفي
قال لي أحد الأصدقاء «إن في الرياض مكاناً لا يمكن تشبيهه إلا بمناطق في كولومبيا أو المكسيك»، وأقسم لي «إن مدمني مخدرات يتعاطونها أمام المارة دون خوف أو رادع»، بعد ذلك قررت معاينة المكان، وذهبت إلى «حديقة العود» قريباً من شارع الحلة الذي تباع فيه الأدوات الموسيقية، وبعد دخولي الحديقة وجدت أشخاصاً في منتهى البشاعة، أغلبهم نحيلو الجسد وكأنهم هياكل عظمية، يجلسون على فرش نصبوها على الأرض في مجموعات متفرقة، وبعضهم ملقى على الأرض بدون فراش أو غطاء، فيما رأيت شخصاً بعيني يقوم بوخز إبرة المخدر في جسده دون خوف أو حياء! كان عدد الموجودين حينها في الحديقة يقارب 50 شخصاً، وما بين فترة وأخرى يدخل أشخاص الحديقة، ويأتون إليهم ويأخذون منهم المخدرات ويدفعون ثمنها ويذهبون، بعد ذلك توجهت إلى أحواض النخل في الحديقة لأجد أعداداً كبيرة من «الإبر» الملقاة في تلك الأحواض، أما دورات المياه في الحديقة، فوجدت فيها أدوات ملقاة على الأرض، مثل الإبر، وبعض القصاصات المحترقة لمؤخرة علب معدنية، وأشياء أخرى نجهلها. تلك رسالة اقتبسناها من رسالة بعث بها مواطن إلى رئيس تحرير «الشرق» الزميل «قينان الغامدي»، الذي وجه بدوره بالذهاب إلى المكان الذي تحدث عنه المواطن، والوقوف على حقيقة ما يحدث، ورصد المشاهدات والالتقاء بالموجودين في الحديقة.

مخاطرة وحكم الظروف
كنت أسمع عن بعض القصص والمغامرات التي يرونها من اقتراب من هذا المكان، وحجم الخطورة التي يتعرض لها من يدخله غريباً، استجمعت شجاعتي واستعنت بزميلي «فهد الحمود»، وطلبت منه مرافقتي مع زميلنا المصور «رشيد الشارخ»، وكان التوجيه قد وصلنا من رئيس التحرير قبل غروب ذلك اليوم بساعة تقريباً، وصلنا المكان بعد عشاء، وما أن حطت أقدامنا مدخل الحديقة حتى استقبلنا مجموعة من روادها بأنواع «الشتايم والتلطيش»، كان هدفهم في البداية الاستيلاء على الكاميرا التي يحملها المصور، ثم اكتمل التجمهر من حولنا، وبدأت الأيدي تقترب من أعناقنا، فوجدنا أنفسنا في حالة استسلام ولا مجال لطلب العون أو النجدة، وكما قيل «الحاجة أم الاختراع» طرأت على بالي فكرة، حيث اتجهت إلى أكثرهم شراسة وعنفاً، شخص يدعى «محمد الدوسري»، ولوحت له بخمسين ريالاً في يدي، توقف لحظة وهدأت حركته وأمسك بيدي وأخذني بعيداً عن الزحام، قلت له نحن قدمنا إلى هذا المكان لهدف معين وهو تصوير مظاهر العيد في هذا الحي، فثارت ثائرتة وقال: «أي عيد تتحدثون عنه؟ نحن لا نعرف العيد، نحن نأكل من «الزبالة» ونسرق لقمة عيشنا، ونتعاطى ونروج المخدرات ونصنع الخمر ونبيعه لكي نعيش!» قلت له «الذي ليس لديه نقود من أين يتعاطى؟» فقال لي بعفوية «أنا مستعد أعطيك اللي تبني على التصريف!!»، فقلت له «أنتم أبناء البلد، لماذا لا تندمجون في المجتمع، وتعملون وتحصلون على لقمتمكم بالحلال؟» قال «الظروف حكمت أن نعيش هكذا».

أغرب من الخيال
بعدما وجدت منه شيئاً من المرونة ابتعدت به عن أنظار الحاضرين، وزودته أيضاً بـ«مائة ريال»، وبعد أن وضعها في جيبه تغيرت نبرة صوته وهدأ. ومن ثم عاد إلى أصحابه وقال «ابتعدوا عنهم، هم في حمايتي».. كان قائداً عجيباً لتلك المجموعة التي انفكت عن زملائي وأنهت حصارهم! وجدنا أنفسنا محررين نوعاً ما، تجرباًنا بطلب التصوير، فوافق على

أن نكون برفقته حتى لا يؤذينا أحدهم، تجولنا معه في الحديقة والتقطنا الصور وسط شتائم نتلقاها عند مرورنا من كل جمع، وبعد أن وجد الرجل أنه ربما لا يستطيع حمايتنا خاصة عندما اقتربنا من تصوير دورات المياه وحاوليات النفائات؛ طلب منا الخروج بسرعة من الحديقة، ووعدنا بأن يطلعنا على واقع الحارة المجاورة «حلة بن نصار» في حي العود جنوب الرياض، فرضنا طلبه بحثاً عن الأمان، كانت المشاهد في الحديقة أغرب من الخيال، تذكرت رسالة المواطن إلى رئيس التحرير، ووجدت أن ما ذكره الرجل جزء بسيط وسطحي من الواقع، كانت فحوى رسالته لطيفة مقارنة بما يدور أمام عيني.

بيوت لا تسكنها الأشباح

خرجنا من الحديقة وطلبنا منه أن يفي بوعدنا ويرافقنا في جولة داخل الحي، وأن نكون في حمايته مقابل أن نزوده بمبلغ آخر من المال، فكر قليلاً، ثم ذهب وهمس بأذن أحد أصحابه وعاد إلينا موافقاً، اعترض زميلي «الفتوة» وزميلي المصور على الفكرة، قالوا لي بهمس «هؤلاء خططوا لكمين يوقعوننا به داخل الحي.. أرجوك لا تذهب».. قلت لهم «أنا أعشق المغامرة، فإن لم تذهبوا معي ذهبت معه وحدي.. فلم يكن أمامهم إلا أن تحركوا معي، انطلقنا مع الرجل إلى داخل الحارة المجاورة للحديقة، رأينا ما لم نكن نتخيله من سوء وضع ومعيشة، بيوت لا تسكنها حتى الأشباح! «حاوليات الزبالة» خالية من بقايا الأطعمة، لا يمكن أن تجد فيها حتى كسرة خبز يابسة، أشخاص يجوبون الشوارع المتهالكة بحركة مريبة خاصة من أصحاب الدراجات النارية.. كل مرة يعترض طريقنا أحدهم -أو مجموعة منهم- نشعر بأنها النهاية، كان الرجل صادقاً ووفياً معنا رغم أنه كان ثملاً، وكان دائماً ينبري لهم ويقول «هم في حمايتي»، كان كلامه مسموعاً وأمره مطاعاً، تجولنا معه في أرجاء الحي «رأينا العجب!»، وكان يشرح لنا واقعهم ويقول «هذا الحي هجره الكثير من سكانه القدماء، وحل مكانهم آخرون أساءوا لسمعة أهله بالرغم من وجود العديد من الأفراد والعائلات نظيفي الكف، ممن لا شأن لهم، بما يدور بين جنباته»!

إجرام ودعارة وسرقة

روى لنا قصصاً لا يصدقها العقل من إجرام ومخدرات ودعارة وسرقة، وكلها لا يمكن شرحها بالتفصيل احتراماً للقارئ وللذوق العام، وطلبنا منه أن نحصل على مزيد من الآراء والقصص من بعض سكان الحي ومرتادي الحديقة، اختار لنا بعض أصحابه وبعض كبار السن وتحدثوا لنا بأن المتسولات هن الحلقة الأخطر في هذا الحي، فمنهن اللاتي يقمن بعرض أنفسهن على المارة بغرض الإغراء، وممارسة الجنس مقابل كسب المال، وبعضهن من يمتهنّ عرض بضائع المروجين بأصنافها المختلفة على المارة بين الأزقة والبيوت علانية، كما أن أصحاب الإقامات غير النظامية لهم النصيب الأكبر؛ فهم يجدون مبتغاهم في البيوت المهدامة والخرية، ويستخدمونها للتخفي وتناول جرعات من المخدر، وقالوا لـ «الشرق»، نحن لا نخشى على أنفسنا بقدر ما نخشى من الاعتداء على أعراضنا وأطفالنا من المدمنين والمروجين، وحتى السرقات لا نحسب لها حساباً؛ لأنه أساساً ليس لدينا ما يسرقونه، وكما ترون؛ فقد أصبح الحي ملاذاً آمناً لمروجي المخدرات والمطلوبين في قضايا أمنية.

وقد أبلغنا شكوانا مرات عديدة إلى الشرطة ومكافحة المخدرات، وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولكننا لم نجد الاهتمام والتجاوب. وحينما حلّ علينا الظلام خرجنا من داخل الحارة وعدنا إلى الشارع المحاذي للحديقة، وهناك ودعنا الرجل وشكرناه، وقابلنا هو بالأسف على ما واجهناه من ألفاظ واشتباكات من بعض الأيدي التي حاولت أن تمتد إلينا في البداية.

لجنة تتقصى أسباب غيبوبة "رنيم" منع الفريق الطبي من السفر وإشاعات غير صحيحة حول هروب الطبيب المعالج

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 21 محرم 1434 هـ - 5 ديسمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=123479&CategoryID=3

جدة: سامية العيسى
شهدت قضية الطفلة "رنيم" التي ترقد في غيبوبة بمستشفى "عرفان" بجدة، تطورات سريعة أمس، حيث علمت "الوطن" من مصادر مطلعة بالشؤون الصحية بمحافظة جدة، أنه تم تشكيل لجنة للبدء في استدعاء الفريق الطبي المعالج للطفلة رنيم، وسط انتشار إشاعات تفيد بهروب الطبيب الذي أجرى عملية للطفلة ويتهمة والدها بارتكاب خطأ طبي تسبب في دخولها بغيبوبة مستمرة منذ أشهر.
وكشفت المصادر أنه لو ثبت فعليا تهريب الطبيب فإن الشؤون الصحية بجدة ستبدأ على الفور في التحقيق مع المتهمين بتهريبه، خاصة وأن الشؤون الصحية كانت قد وجهت المستشفى قبل نحو أسبوعين، عبر خطاب عاجل بمنع الطبيب ومساعديه المسؤولين عن عملية الطفلة "رنيم" من السفر، وعدم منحهم تأشيرة مغادرة إلا بعد الانتهاء من حيثيات التحقيق في القضية، طالبة تزويدها بما يثبت هويات الطبيب ومساعديه، والأوراق التي تثبت تسجيلهم في هيئة للتخصصات الصحية والتصنيف المهني لهم.
إلا أن مدير الشؤون الصحية بجدة الدكتور سامي باداود نفى لـ "الوطن" أمس، صحة هروب الطبيب قائلا إنه أجرى اتصالا بإدارة المستشفى للتأكد من صحة معلومات مغادرة الطبيب، وأن المستشفى نفى مغادرته. وأضاف باداود أنه خاطب المديرية العامة للجوازات رسميا أمس للتأكد من إفادة المستشفى، وأن تأكيد معلومات مغادرة أو بقاء الطبيب ستوضح نهائيا اليوم.
وقد حصلت "الوطن" على نسخة من قرار موجه من صحة جدة إلى مستشفى عرفان يقضي بمنع أعضاء الفريق الطبي من غير السعوديين من السفر، خاصة الذين باثروا حالة الطفلة رنيم محمد الحداد البالغة من العمر 12 عاما والمنومة في المستشفى بسبب الخطأ الطبي. كما علمت "الوطن" أن موظفين بإدارة المستشفى حاولوا مساعدة الطبيب للخلاص من مشكلته، وحاولوا أيضا إنهاء إجراءات منحه تأشيرة مغادرة أول من أمس، رغم وجود قرار المنع بإدارة المستشفى منذ أسبوعين، إلا أن "الوطن" تؤكد لها مساء أمس أن الطبيب المتهم لا يزال موجودا في المملكة، ولم يغادر ولم يمنح تأشيرة مغادرة بسبب هذه القضية، رغم محاولاته الخروج.
من جهته، أكد والد "رنيم" في حديث إلى "الوطن" أمس أنه تقدم بشكوى إلى مدير الشؤون الصحية برقم (100/890) وعلى هذا أصدرت الشؤون الصحية بجدة قرارا رسميا بمنع السفر في تاريخ 5 / 1 / 1434، كما طال ذلك كافة أعضاء الفريق الطبي بمستشفى عرفان الذي باشر إجراء العملية الجراحية لأخذ خزعة من ورم المخ.
وأشار إلى أن وضع ابنته في تدهور، محملا المستشفى والشؤون الصحية تبعات ما سيحدث لها، لافتا إلى أنه رفع شكوى لوزير الصحة ومدير الشؤون الصحية يستعلم فيها عن دورها في تجاهل شكواه وعدم التحقيق حتى الآن مع الفريق الطبي مما سهل تهريب الطبيب المسؤول إلى خارج المملكة.

"حافز": ملف الـ 8 آلاف لدى "الداخلية"

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 21 محرم 1434 هـ - 5 ديسمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=123574&CategoryID=2

الرياض: نايف الرشيد

وضع صندوق تنمية الموارد البشرية الكرة في مرمى وزارة الداخلية، حول مصير 8 آلاف متقدم على البرنامج الوطني لإعانة الباحثين عن عمل "حافز" من أمهات سعودية وآباء أجانب، حيث أكد مصدر داخل "هدف"، أن الصندوق ينتظر بياناتهم من الوزارة، التي ما زالت تتحقق من بياناتهم. وقال المصدر لـ "الوطن"، إن "هدف" ما يزال ينتظر البيانات من قبل وزارة الداخلية، مشدداً على أن الداخلية تعكف على إنهاء البيانات الخاصة بهم. وأوضح المصدر أن صندوق الموارد البشرية لا يزال ينتظر الخطوة الأخير من وزارة الداخلية، لافتاً إلى أن الأمر تأخر عن الوقت المحدد له، إلا أنه استدرك قائلاً: "سوف ينتهي في القريب". وكان صندوق الموارد البشرية أعلن عن قبول المتقدمين على برنامج "حافز" من أم سعودية وأب أجنبي، مشيراً إلى أن أعداد المتقدمين بلغت 8 آلاف متقدم، لافتاً إلى أن الصرف سيتم عند استلام الصندوق تلك البيانات. وكانت ضوابط الاستحقاق لإعانة البحث عن العمل قد أكدت في شرطها الأول، أن يكون المتقدم سعودي الجنسية أو من أم سعودية، واشترط الصندوق منح مستندات إضافية تقدم آلياً، كما اشترط عدم التسجيل دون رقم الإقامة. يذكر أن وزارة العمل و"هدف" صاغتا ضوابط الاستحقاق للبرنامج، بمساندة استشاريين عالميين ومنظمات عالمية، منها: منظمة العمل الدولية، والبنك الدولي، ودراسات بدول متقدمة في العالم، إضافة إلى مشاركة 12 جهة حكومية عبر قواعد بياناتها، والتي أهاب صندوق الموارد البشرية المتقدمين على برنامج إعانة الباحثين عن عمل تحديثها من مصادرها. كما أن هناك لجاناً مستقلة تعمل في صندوق الموارد البشرية، من أجل فرز وتحديد فئات المتقدمين على برنامج إعانة الباحثين عن عمل، والعمل مع الجهات الحكومية وقواعد البيانات التي تحويها الجهات من أجل التأكد من عدم وجود المتقدمين على برنامج "حافز" في قواعد البيانات الجهات التعليمية أو التأمينات الاجتماعية، أو من المشمولين في برامج الضمان الاجتماعي، أو من المتواجدين في برامج التدريب الحكومية، أو لديهم أنشطة تجارية.

دار جديدة لأيتام جازان

اليوسف: العمل على تذليل الصعوبات التي تواجه نزلاء الدار

المصدر: جريدة الوطن الأربعاء 21 محرم 1434 هـ - 5 ديسمبر 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=123548&CategoryID=5

جازان: موسى محرق

في تطور جديد لقضية "أيتام جازان" التي أثارها "الوطن"، أعلن وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية الاجتماعية الدكتور عبدالله اليوسف أثناء تفقده الدار أمس، عن اعتماد مشروع نموذجي متكامل للأيتام بقيمة 60 مليون ريال سي طرح للترسية في غضون 6 أشهر. وأوضح اليوسف، أن المشروع سيقدم خدماته لأيتام دار التربية الحالي وأطفال دار الحنان التابعة لجمعية الملك فهد الخيرية النسائية بجازان، بما يضمن إمكانية فصل الأيتام حسب العمر.

وأشار إلى أن الوزارة أمنت خلال الأيام الماضية الأثاث المطلوب لدار التربية الاجتماعية. أكد وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية الاجتماعية الدكتور عبدالله اليوسف، أن العمل يجري حالياً لتذليل كل الصعوبات التي تعترض الأيتام في دار التربية الاجتماعية بجازان، مشيراً إلى اعتماد مشروع نموذجي متكامل للأيتام بقيمة 60 مليون ريال، على مساحة 40 ألف متر مربع، لافتاً أن المشروع سيُطرح للترسية في غضون 6 أشهر. وأوضح اليوسف خلال جولة تفقدية للعديد من الدور والمراكز التابعة للوزارة بمنطقة جازان أمس، أن المشروع سيقدم خدماته لأيتام دار التربية الحالي وأطفال دار الحنان التابع لجمعية الملك فهد الخيرية النسائية بجازان، بما يضمن إمكانية فصل الأيتام حسب العمر، مشيراً إلى أن الوزارة أمنت خلال الأيام الماضية الأثاث المطلوب لدار التربية الاجتماعية. وقال إن مشروع دار الملاحظة الاجتماعية سيكتمل قريباً بالانتهاء من مرحلة التأثيث، موضحاً أن المشروع يضم ملاعب ومساحات خضراء ومهاجع مما سيوفر بيئة مناسبة لتربية الأحداث وتأهيلهم ليكونوا أعضاء فاعلين في المجتمع. وشملت الجولة مركز التأهيل الشامل ودار الملاحظة الاجتماعية، أطلع خلالها على الخدمات المقدمة للنزلاء وناقش مع النزلاء والقائمين على تلك الجهات احتياجاتهم وبذل الجهد لتأمينها وتوفير سبل الراحة انطلاقاً من حرص الوزارة على تقديم الخدمات التي يحتاجونها. إلى ذلك استقبل أمير منطقة جازان الأمير محمد بن ناصر بمكتبه بالإمارة أمس الدكتور عبدالله اليوسف لمناقشة الموضوعات المتعلقة بعمل وزارة الشؤون الاجتماعية بالمنطقة، والخدمات التي تقدمها للمواطنين واستعراض المشاريع الخاصة التابعة بالوزارة. وشدد أمير جازان على أهمية العمل الجاد والمخلص وضرورة تضافر الجهود بين فرع الوزارة والجهات التابعة لها والجهات الحكومية الأخرى. من جهته أكد عدد من أيتام دار التربية الاجتماعية بجازان أن الأيام الماضية شهدت زيارة العديد من المسؤولين لهم وأنه تم توفير أسرة جديدة وفرش وبطانيات.



رسوم العمالة: التجار لن يتراجعوا والمقاولون يهددون بـ «الإفتاء» والقضاء

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 21 محرم 1434 هـ - 5 ديسمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/459196>

جدة - منى المنجومي الرياض - سعد الأسمرى وغازي القحطاني يبدو أن المعركة بين رجال الأعمال ووزير العمل عادل فقيه في شأن قراره فرض رسوم على العمالة الأجنبية على المنشآت التي تزيد فيها الأخيرة على عدد العمالة السعودية، ستمضي من تصاعد إلى تصعيد أشد. ففيما يشبه «حرباً كلامية»، نفى قادة مجلس الغرف السعودية أن تكون وزارة العمل نسقت معهم مسبقاً قبل إعلان القرار، وتمسكوا بالتماسهم من المقام السامي وقف تنفيذه. وكان القرار محل نقاش موسع في ورشة عمل أقامتها الغرفة التجارية الصناعية في جدة أمس. واعتراض رجال الأعمال على توسيع صلاحيات وزير العمل في مشروع نظام العمل قبل إقراره من مجلس الشورى. وبلغ رجال الأعمال ذروة التصعيد بإعلان المقاولين في الرياض أنهم سيقاضون وزارة العمل لدى ديوان المظالم. وقال رئيس لجنتهم فهد الحمادي إن لجنة المقاولين في الغرفة التجارية بالرياض ستطلب فتوى المفتي العام للمملكة وهيئة كبار العلماء في شأن الرسوم الجديدة. وحذر مسؤول آخر في غرفة الرياض من أن القرار سينعكس سلباً على قطاع التعليم، وأن ذلك سينعكس بدوره على المستهلك.

وألقى قرار وزارة العمل بطلاله على فعاليات اجتماع مجلس إدارة مجلس الغرف السعودية، الذي عقد في الرياض أمس برئاسة المهندس عبدالله المبيطي. واستحوذ القرار على النصيب الأعظم من المداولات. ونفت الغرف التجارية أن يكون تم إخطارها مسبقاً بالقرار من وزارة العمل، أو وجود تنسيق مسبق بينها وبين الوزارة في شأنه. وأكدت أن القرار لا يمكن بأي حال أن يخدم توجهات الدولة نحو التوطين والسعودة، ولا أن يحقق الهدف المعلن منه وهو رفع كلفة العامل الأجنبي، بل سيقود إلى آثار سلبية على قطاعات الأعمال كافة، وتأثيرات أعمق على القطاعات التي تعتمد على العمالة الفنية والمهنية، التي لا يتوافر مقابلها من الأيدي العاملة الوطنية.

وفي جدة، انتقد عدد من رجال الأعمال التوسع في صلاحيات وزير العمل في مشروع نظام العمل الجديد. وطالب المستشار القانوني حمزة عون بأن تكون المرجعية للوزارة وليس الوزير، وقال: «لوحظ في عدد كبير من البنود التي تم سردها وضع الوزير كمرجعية وحيدة لحسم كل الأمور». وأضاف: «ومنح الوزير كل هذه الصلاحيات يمثل خلافاً قانونياً، خصوصاً أن الناس تريد أن تتعامل مع كيان وليس أشخاصاً»، منوهاً إلى أن المتعارف عليه هو تغيير الوزراء والأسماء، أما النظام فهو باق.

وفي الرياض، صعد المفاوضون وتيرة اعتراضهم على قرار وزارة العمل بفرض رسوم على العمالة الوافدة. واقترحوا في ورشة حول أثر قرار وزارة العمل على قطاع المقاولات والمشاريع أمس (الثلاثاء) تشكيل لجنة للتواصل مع الجهات المختصة في الدولة ووزارة الأمر، لتوضيح أبعاد القرار وآثاره السلبية على القطاع، كما أوصوا بدراسة القرار من الناحية القانونية ورفع لادويان المظالم بذلك. وأكدوا أن تسرع الوزارة في تطبيق القرار تسبب في إلحاق أضرار بالقطاع، منها ارتفاع أسعار أجرة العمالة وهروبها، مؤكدين أنه في حال عدم استجابة الوزارة فإن شركات القطاع ستواجه مزيداً من الصعوبات في تنفيذ المشاريع المتعاقد عليها، ومن ثم توقفها عن العمل والانسحاب من السوق، ولا سيما الشركات الصغيرة.

ورجح رئيس اللجنة الوطنية للتعليم العالمي بمجلس الغرف السعودية الدكتور منصور الخنيزان أن يتسبب قرار زيادة رسوم العمالة الوافدة في آثار سلبية خطيرة على قطاع التعليم، خصوصاً ارتفاع الأسعار، «لأن الكلفة في النهاية سيتحملها المستهلك»، محذراً من أن هذا القرار سيحد من قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة في الداخل والخارج، إضافة إلى الحد من فاعلية سياسات تنويع القاعدة الاقتصادية.



معوقون في يومهم العالمي: حقوقنا ضائعة... ونتعلم ونتعالج

ب جهد ذاتي

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 21 محرم 1434 هـ - 5 ديسمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/459113>

الدمام — «الحياة»

احتشد عشرات من ذوي الاحتياجات الخاصة، أول من أمس، في الاحتفال الذي أقامته جمعية المعوقين في المنطقة الشرقية، بمناسبة «اليوم العالمي لذوي الإعاقة»، الذي يوافق الثالث من كانون الأول (ديسمبر) من كل عام. واستعرض المعوقون وذوهم مطالبهم «التي لم يتحقق منها إلا القليل»، على حد تعبيرهم. وعلى رغم أن عدد المعوقين يزداد سنوياً، إذ وصلوا إلى نحو 26 ألف معوق في الشرقية فقط. إلا أنهم يواجهون قلة مراكز الرعاية النهارية، وبخاصة في المحافظات البعيدة عن الدمام والخبر، ما يشكل «أرقاً»، للأهالي الذين يقطعون مسافات طويلة، من أجل ضمان تحسن صحة أبنائهم، عبر البرامج التأهيلية التي تُقدم في المراكز والجمعيات التي ترعى المعوقين.

وأكدت المطالب، أهمية «إنشاء دور إيواء للمعوقين، الذي يصلون إلى مراحل عمرية متقدمة، ويعجز ذووهم عن رعايتهم، ويجدون صعوبات في التعامل مع المعوق». كما تضمنت المطالب «قبول الفئات العمرية المتقدمة، والسماح لهم بالبقاء في المراكز، وإيجاد آليات عمل متطورة لاستيعابهم». وطالبوا أيضاً بـ «تخصيص المراكز، عبر فصل كل إعاقة

عن الأخرى، من خلال إيجاد مراكز متخصصة في إعاقة النطق، وأخرى في شلل الأطفال، وثالثة للصم، وهكذا. للوصول إلى الجودة في تقديم الخدمات وتحقيق الفائدة». وانتقد أهالي ذوي الاحتياجات الخاصة، رفض الإدارة العامة للتربية والتعليم، الأطفال الذين يعانون من مشكلات بسيطة، مؤكدين أهمية «إلزام المدارس بعمل فصول صعوبات تعلم، لتلافي تفاقم حال أبنائهم، الذين يعانون من مشكلات بسيطة، إلى كبيرة، قد تحولهم إلى «معوقين»، بحسب تعبير إحدى الأمهات. وذكرت الأم أن «أحد أبنائي يعاني من مشكلة تشتت الانتباه، وتخلف عقلي بسيط، وأوضح الفحوص أنه لا يوجد لديه توحّد، إلا أن المدارس الحكومية القريبة من منزلنا رفضته، بسبب عدم رغبتهم في تحمل الفوضى التي يحدثها. كما رفضت استقباله المدارس الأهلية. واعتبروه معوقاً. علماً بأن الأطباء أكدوا أنه يحتاج إلى رعاية خاصة من قبل المدرسة. وهذا يتوافر لدى المدارس التي يوجد فيها فصل لصعوبات التعليم فقط، فكيف يمكن للمجتمع أن يحول ابني من سليم إلى معوق؟». بدورها، ذكرت أم الطفلة شيماء، أن ابنتها «تعاني من إعاقة حركية بسيطة، إلا أن المدارس رفضت قبولها، لأنه لم يتم متابعة الحالة»، مضيفة أن «تعليم ابنتي وعلاجها يتم بجهد ذاتي منا». ولفتت إلى أن «ما يعانيه الشخص الذي يشكو من إعاقة كبيرة هي نفس معاناة صاحب الإعاقة البسيطة».



إلزام المدارس الأهلية بمنح المعلمات ساعة رضاة مدفوعة... يوماً

المصدر: جريدة الحياة الأربعاء 21 محرم 1434 هـ - 5 ديسمبر 2012م

<http://alhayat.com/Details/459197>

الرياض - ظافر الشعلان

ذكرت مصادر متطابقة في القطاع الأهلي لـ«الحياة»، أن وزارة العمل ألزمت جميع المدارس الأهلية للبنات بتخصيص ساعة للمعلمة «المرضعة» بعد عودتها لاستئناف عملها، تكون متصلة أو متقطعة، وتحسب من ساعات العمل الفعلية، واعتبارها ساعة للرضاة، في خطوة تلي مطالب قطاع كبير من المعلمات والمناوبات بإرساء حقوق المرأة. وأوضح مصدر لـ«الحياة» أن المعلمة المرضعة بات من حقها المطالبة عند العودة إلى مزاولة عملها بعد إجازة الوضع أن تأخذ فترة أو فترات للاستراحة بقصد إرضاع مولودها، على ألا تزيد في مجموعها على ساعة في اليوم، بعد أن تم التنسيق مع وزارة الصحة في هذا الشأن. وأشار إلى أن الوزارة ألزمت صاحب العمل بتوفير الرعاية الطبية للمعلمة أثناء الحمل والولادة، بجانب عدم فصلها أثناء فترة مرضها الناتج من الحمل أو الوضع، على أن يُثبت المرضُ بشهادة طبية معتمدة، وألا تتجاوز مدة غياب المعلمة 180 يوماً. وشددت الوزارة على أنه لا يجوز فصلها بغير سبب مشروع من الأسباب المنصوص عليها في نظام وزارة العمل خلال الـ 180 يوماً السابقة للتاريخ المحتمل للولادة. يذكر أن نظام وزارة العمل الجديد ينص في مادته الـ 154 (الباب التاسع) على أنه يحق للمرأة العاملة عندما تعود إلى مزاولة عملها بعد إجازة الوضع، أن تأخذ بقصد إرضاع مولودها فترة أو فترات للاستراحة، لا تزيد في مجموعها على الساعة في اليوم الواحد، وذلك علاوة على فترات الراحة الممنوحة لجميع العمال، وتحسب هذه الفترة أو الفترات من ساعة العمل الفعلية، ولا يترتب عليها خفض الأجر.

طالبت بتحديد المسؤول عن عدم سحب المشروع من المقاول نزاهة“ تبحث تعثر إنشاء مدرسة بنات في عريحاء الرياض

المصدر: جريدة الاقتصادية الأربعاء 21 محرم 1434 هـ - 5 ديسمبر 2012م
http://www.aleqt.com/2012/12/05/article_714721.html

«الاقتصادية» من الرياض

قالت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) صرح مصدر مسؤول إنها تتحرى أسباب تعثر إنشاء مدرسة للبنات في حي عريحاء في العاصمة الرياض، للوقوف على أسباب التعثر وتحديد المسؤولين. وأوضح بيان للهيئة أمس أن الهيئة تابعت ما نشر في صحيفة محلية حول المشروع المتعثر بعنوان «مدرسة مهمة من ستة أعوام.. مرتع للصوص والمخالفين» حيث ذكرت الصحيفة أنها بلا حارس، وأن الأهالي يحمونها من العابثين، وحددت مكانها في حي عريحاء في مدينة الرياض، مخطط رقم (11/16/2008). وأضاف البيان أن الهيئة كلفت أحد منسوبيها بالوقوف على مبنى المدرسة للتحقق مما نشر، وتبين لها أن المشروع هو إنشاء مدرسة بنات متوسطة في حي عريحاء نموذج (880 / 220) وتبلغ قيمة العقد (4,609,931) ريال، ومدة التنفيذ 22 شهراً بدأت من تاريخ تسلم المقاول للموقع بتاريخ 7 / 3 / 1426، حيث كان من المقرر أن ينتهي المشروع بتاريخ 6 / 1 / 1428. وتابع البيان أن نسبة الإنجاز في المشروع حين الوقوف عليه لم تتجاوز 65 في المائة، وهو ما يعني أن المشروع متعثر ومتوقف تماماً، وقد صدر قرار وزارة التربية والتعليم بسحب المشروع من المقاول بتاريخ 9 / 6 / 1428، إلا أن المقاول تقدم بالتماس لإعطائه مهلة لإنهاء المشروع. على أثره تم إيقاف قرار سحب المشروع، بتاريخ 14 / 1 / 1429 وإعطاء المقاول مهلة مدتها ثلاثة أشهر لإنهاء الأعمال، ونظراً لانتهاء المهلة وعدم التزام المقاول بطلب من لجنة فحص العروض بتاريخ 7 / 7 / 1429 استئناف قرار السحب.. إلا أن المعاملة بقيت موجودة في الإدارة المختصة في الوزارة منذ تاريخ 6 / 7 / 1429، وحتى 28 / 7 / 1433، دون إجراء، مما أدى إلى عدم تطبيق قرار السحب، وتسبب في تعطل المشروع وعدم الاستفادة منه طيلة المدة من تاريخ بدء المشروع وهي ما يقارب ثماني سنوات. وقد طالبت الهيئة وزارة التربية والتعليم بإجراء التحقيق، في أسباب تعثر المشروع، والقصور والإهمال الحاصل في متابعته وعدم تفعيل قرار سحب المشروع، وهو ما عطل الاستفادة المواطنين منه طيلة السنوات الماضية، وتحديد المسؤول عن عدم تطبيق قرار السحب ومجازاته وفقاً للنظام، وإفادة الهيئة.



تراهم في الأعياد فقط.. وذووها تقدموا إلى شرطة الحفاير لإنصافها "أم عثمان": زوجي يمنعني من رؤية أولادي رغم "صك الحضانة"

المصدر: جريدة سبق الأربعاء 21 محرم 1434 هـ - 5 ديسمبر 2012م

<http://sabq.org/mNrfde>

نادية الفواز - سبق - أبها:
طالبت "أم عثمان"، والتي تسكن بمركز الحفاير بمحافظة خميس مشيط، بتطبيق صك حضانتها لأولادها، والقاضي بحق زيارة أولادها لها مرة كل أسبوعين، وفي الإجازات الثلث الأول والثالث.
وقالت "أم عثمان" لـ "سبق" إنها حُرمت من رؤية أولادها "عثمان" و"سبر"، البالغين من العمر 11 و13 سنة، مشيرة إلى أن زوجها لا يطبق الصك الذي يحمل الرقم "4" والصادر من محكمة يعرى بتاريخ 20 / 1 / 1431، كما أنه يمنعها من رؤية أولادها، وبعد معاناة تستطيع أن تراهم في مواسم الأعياد فقط.
وقالت: "إنني بحاجة إلى رؤية أولادي والاطمئنان عليهم، فقد كان الطلاق قبل 11 سنة، ومنذ ذلك التاريخ وهو يماطل في الزيارة، ولا تتم أي زيارة لأولادي إلا بعد معاناة وتدخّل من الأهل والأقارب".
وقال أخو "أم عثمان"، سفر سعيد: "تقدمنا إلى شرطة الحفاير مطالبين بتطبيق الصك، وننتظر الدعم والمساندة من الجهات المعنية".



والده: سأرفع شكوى لمدير المدرسة وإذا لم يُعطَ حقه سأقدم لمدير التعليم طالب ابتدائي بجدة يعاني نفسياً بعد 10 ضربات "سيليكون" على مؤخرته

المصدر: جريدة سبق الأربعاء 21 محرم 1434 هـ - 5 ديسمبر 2012م

<http://sabq.org/aOrfde>

عبد الله الراجحي- سبق- جدة:
قال مقيم سوري في جدة إن أكثر من عشر ضربات بأصبع السيليكون على مؤخرة وكتف ابنه، الذي يدرس بالصف الثاني بمدرسة أبي سفيان الابتدائية في حي بني مالك، جعلته "يعاني أموراً نفسية من هذا الإجراء غير اللائق".
وأوضح مصعب سليمان، والد الطفل، أنه أثناء حصة الرياضيات قال المعلم لأحد الطلاب: "قم اسأل الطلاب سؤالاً"، فقال الطالب سائلاً: "ثلاثة زائد ثلاثة كم تساوي؟".
وأضاف سليمان بأن ابنه محمد رد قائلاً: "ستة"، لكن المعلم قال له: "لماذا تجاوب عن السؤال من دون أن أسمح لك؟"، وأخذ أصبع السيليكون ثم ضربه.
وانتقد الأب المقيم هذا الأسلوب التربوي لطالب لا يزال في مقتبل عمره، وقال إنه سيرفع شكوى لمدير المدرسة، وإذا لم يُعطَ ابنه حقه سيتقدم لمدير التعليم بجدة.



يبحث مصير البقمي والحيدان.. وأنباء عن احتجازهما في سجن مطار المتن بعد 6 سنوات.. العراق يعترف بوجود المعتقل السعودي "الحويطي"

المصدر: جريدة سبق الأربعاء 21 محرم 1434 هـ - 5 ديسمبر 2012م

<http://sabq.org/iOrfde>

سبق- الدمام: اعترفت السلطات العراقية بوجود المعتقل السعودي محمد عبدالله الحويطي، المحتجز لديها منذ ست سنوات، في مبنى وزارة الداخلية "فرع وكالة الاستخبارات". وقالت إنها ما زالت تبحث مصير المعتقلين السعوديين ماجد سعد البقمي وفهد خلف الحيدان، مع توارد معلومات بأنهما محتجزان في سجن مطار المتن. وأوضح رئيس لجنة قضايا المعتقلين السعوديين بالعراق في مجموعة الجريس للمحاماة ثامر البليهد لـ "سبق": "تقدمنا بخطاب رسمي لوكيل وزير الداخلية العراقي عدنان الأسدي أثناء زيارته الأخيرة للرياض، نستفسر فيه عن مصير المعتقلين السعوديين الثلاثة، الذين دخلوا العراق منذ عام 2006م، وقبضت عليهم السلطات العراقية، ولم يُعرف مصيرهم بعد ذلك". وأضاف البليهد بأن الأسدي استفسر عن مصير المعتقلين، مبيناً أنه تم العثور على المعتقل محمد عبدالله الحويطي محتجزاً في سجن وكالة الاستخبارات، ونُقل إلى سجن الرصافة الخامسة في بغداد، وستتم إحالته إلى سجن التاجي لمحاكمته. وقال البليهد: "ما زلنا ننتظر رد الوزارة بخصوص المعتقلين السعوديين ماجد سعد البقمي وفهد خلف الحيدان، بالرغم من وجود معلومات حصلنا عليها بأنهما يقبعان في سجن مطار المتن".



متهمان أنكرا التهم الموجهة إليهما وتأجيل محاكمة الثالث لغياب المتهم المدعي العام يطالب بأقصى عقوبة لعنفي معاقى تأهيل عفيف

المصدر: جريدة سبق الأربعاء 21 محرم 1434 هـ - 5 ديسمبر 2012م

<http://sabq.org/cOrfde>

فهد الروقي- سبق- عفيف:
طالب المدعي العام بإيقاع أقصى العقوبة على ثلاثة أسويين بتهمة تعنيف معاقى التأهيل الشامل قبل أشهر عدة بعفيف، في أولى جلسات محاكمتهم بمحكمة المحافظة اليوم الثلاثاء.
وقال المتهم الأول في القضية، الذي ظهر في مقطع الفيديو يشد أذن أحد المعاقين، إنه كان يريد إطعامه بسبب نقص وزنه لعدم الأكل، وذلك بتوجيه من إدارة المركز.
وأنكر المتهم الثاني التهمة التي وُجّهت له بأنه سكت عن فعل زميله ولم يبلغ عنه، وقال إنه طالب زميله بالتوقف عن ذلك السلوك مع المعاق؛ فاستجاب وتوقف فوراً.
وتعدّر الاستماع لدفاع المتهم الثالث بسبب اختلاف لغة المترجم الذي أحضرته المحكمة معه، في حين دافع المتهمان الآخران بواسطة المترجم عن فعليهما.
وعلمت "سبق" أن القاضي أجل محاكمة المتهم الثالث، الذي كان يظهر وهو يعنف معاقاً في الدرج، إلى غد الأربعاء بعد حضور مترجم تتفق لغته معه.



باداود: نقدر ظروفه النفسية والتحقيقات جارية ونتأجها غداً والد الرضيعة "فاطمة" يرفض تسلم جثمانها لليوم الثاني

المصدر: جريدة سبق الأربعاء 21 محرم 1434 هـ - 5 ديسمبر 2012م

<http://sabq.org/UMrfde>

سمران القمامي- سبق- جدة:
رفض والد الرضيعة "فاطمة القمامي"، التي توفيت بمستشفى الثغر بمحافظة جدة، لليوم الثاني على التوالي منذ إعلان وفاتها، تسلم جثمانها حتى يماط اللثام عن أسباب وفاتها ويحدد المسؤول عن الخطأ الطبي الذي أودى بحياتها، وتتم محاسبة كل من له علاقة من الفريق الطبي المشرف على ولادة زوجته، ويكشف غموض الحادثة، بحسب قوله.

من جانبه، أوضح مدير الشؤون الصحية بمحافظة جدة الدكتور سامي باداود لـ "سبق" أن التحقيقات في وفاة الرضیعة "فاطمة" لا تزال جاریة، مشیراً إلى أن اللجنة الاستشاریة المكلفة بملف التحقیق فی الحادثة ستنتهی إجراءات التحقیق یوم غدٍ الأربعاء.

وعن رفض والدها تسلم جثمانها، أوضح باداود أن صحة جدة تقدر الظروف النفسية لذوی الطفلة، متوقعاً تسلم الجثمان بعد مرور یوم أو یومین من إعلان نتائج التحقیقات. وكانت "فاطمة" توفیت بعد مرور 14 یوماً على دخولها فی غیوبة، بعد أن عانت من جرّاء انقطاع الأكسجین عن خلايا المخ أثناء الولادة، وتأخّر مباشرة أخصائیه النساء والولادة حالة أمها لأکثر من 20 دقیقة، حسبما أفاد والدها.



المواطن والصحة

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 21 محرم 1434 هـ - 5 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121205/Con20121205553244.htm>

عبدالله ابو السمع

یبدو أن الأحداث الطبیة تغلب على الأخبار فی المملكة، ومعظمها عن الأخطاء الطبیة وتعثّر وزارة الصحة فی وضع أنظمة دقیقة لتعریف الخطأ الطبی وجزاءاته، ذلك نقص یهدد صحة المواطنین. الوزارة فی حالة الخطأ الطبی الجسیم - كما حدث مؤخرًا - تتخذ قرارات أشد تأثيراً على المجتمع من الخطأ، فأغلبها یجیء ردة فعل؛ كقرارات الإلغاء والإقفال فی مبدیة فیها نقص حاد فی منشآت الرعاية الطبیة. تأثير الضجة الإعلامية قوی بلا شك.. ولكن یجب أن تصدر قرارات مؤثرة. وكما سبق لی أن كتبت أن ما حدث، مؤخرًا، من خطأ فی أحد المستشفيات الخاصة فی جدة (عرفان) یتوجب اتخاذ إجراءات سریعة ضد الإدارة ومحاكمتها، بل وكف يد الإدارة وانتداب آخرین لإدارة المستشفى من داخله، أي من أطبائه وتفریغهم لذلك، أو من خارجه من الوزارة أو من الجامعات أو من شركات متخصصة. أما إغلاق المستشفى فهو عقاب لمبدیة جدة، وفعلًا لم تجد الوزارة أماكن لمرضى «عرفان» فی المستشفيات الأخرى، ما استدعى استمرار عمل المستشفى لخدمة المنومین فیهِ. إغلاق مستشفى فی بلدنا خسارة؛ لأن إيجاد سواه یتغرق سنوات، بینما المطلوب والواجب هو إصلاح المستشفى وإعادة إدارته، لیس مستشفى «عرفان» فقط، بل أي مستشفى تتكرر أخطاؤه.. دائماً وأبداً الهدم أسرع بمئات المرات من البناء. لا تعاقبوا جدة بإغلاق أي مستشفى فیها، ولكن سارعوا إلى التصحیح وإلى انتداب إدارة أخرى.. على وزارة الصحة أن تجد وسیلة لإيجاد إدارة طوارئ عمل Task Force تتحرك بسرعة.

ما أسباب العنف ضد المرأة؟ (1)

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 20 محرم 1434 هـ - 4 ديسمبر 2012م

<http://www.al-madina.com/node/418058>

د. سهيلة زين العابدين حماد

يحتفل العالم في 25 من نوفمبر من كل عام باليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة، وهذا يعني أن هناك إقراراً عالمياً بممارسة الرجال عنفاً ضد النساء، فثلث نساء العالم يتعرضن لمختلف أنواع العنف، ويرجع هذا في المقام الأول إلى موروث فكري وثقافي يمتن المرأة ويحقّر من شأنها ويسلبها أهليتها، لدى كل الأمم وأصحاب الديانات المختلفة بمن فيهم معتنقو الديانات السماوية، الذين ينسبون هذا العنف إلى أديانهم لتبريره، وإعطائه «القدسية» بكونه أمراً إلهياً، مع أنه موروث فكري وثقافي تغلغل في نفوسهم، وأصبح جيئاً من جيئاتهم، وعند تتبعنا تاريخ المرأة في الأديان السماوية، وفي القوانين الوضعية الحديثة نجدها تكرر العنف ضد المرأة باسم الدين والقانون، والدين يتبرأ مما ينسبونه إليه. فاليهود يعتبرون المرأة لعنة لأنها أغوت آدم، وقد جاء في التوراة: «المرأة أمر من الموت، وإن الصالح أمام الله ينجو منها»، وكانت بعض الطوائف اليهودية تعتبر البنت في مرتبة الخادم، ولأبيها الحق في بيعها قاصرة، وما كانت تراث إلا إذا لم يكن لأبيها ذرية من البنين، وإلا ما كان يتبرع به لها أبوها في حياته. وإذا آل إليها الميراث لعدم وجود لها أخ ذكر لم يجز لها أن تتزوج من سبط آخر، ولا يحق لها أن تنقل ميراثها إلى غير سبطها، وتكون ممتلكات الزوجة تحت التصرف الكامل للزوج، ونظراً لما تحتله المرأة اليهودية من مرتبة دنيا في المجتمع، فشهادة الرجل الواحد تعادل شهادة مائة امرأة [دول ديرانت : قصة الحضارة، 14/11]

أما المسيحيون فلقد حملوها تهمة الخطيئة الأزلية، وأن الله حكم بسيادة الرجل عليها، وأوعز رجال الدين المسيحي الأوائل انتشار الفواحش والمنكرات إلى المرأة، وأعلنوا أن المرأة باب الشيطان وقرر مجمع في روما أن المرأة كائن لا نفس له، وأنها لن تراث الحياة الأخروية لهذه العلة، وأنها رجس يجب أن لا تأكل اللحم، ولا تضحك بل ولا تتكلم، وعليها أن تمضي أوقاتها في الصلاة والعبادة والخدمة، وعلى الرجال أن يمنعوها الكلام، و جعلوا على فيها قفلاً من حديد، هذا غير العقوبات البدنية التي كانت تتعرض لها المرأة باعتبار أنها أداة للإغواء يستخدمها الشيطان لإفساد القلوب.

وفي سنة 586م عقد في فرنسا مجمع ماكون لبحث هل المرأة جسم لا روح فيه أم لها روح؟ أتعد إنساناً أم غير إنسان؟ وقبل هذا المجمع طرحت هذه التساؤلات: هل هي أهل لأن تتلقى الدين؟ وهل تصح منها العبادة؟ وهل يتاح لها أن تدخل الجنة، وقرر الجميع: أن المرأة إنسان ولكنها مخلوقة لخدمة الرجل، وخلو روحها من الروح غير الناجية من عذاب جهنم ما عدا أم المسيح.

واستمر احتقار الغربيين للمرأة وحرمانهم لحقوقها طيلة القرون الوسطى، حتى أن عهد الفروسية الذي كان يظن فيه أن المرأة احتلت شيئاً من المكانة الاجتماعية، فقد ظلت تعتبر قاصرة لا حق لها بالتصرف بأموالها دون إذن زوجها! ولما قامت الثورة الفرنسية «نهاية القرن الثامن عشر»، وأعلنت تحرير الإنسان من العبودية والمهانة، أعلن نابليون بونابرت في اجتماع مجلس الدولة لتشكيل دستور الثورة وقوانينها الجديدة رأيه في المرأة قائلاً: «إن الطبيعة قد جعلت من نساننا عبيداً لنا»

وبموجب هذا الإعلان صدر القانون الفرنسي أستاذ القوانين الحديثة ليدفع بالمرأة إلى الهوان في أكثر من موضع فجاءت المادة 213 من القانون الفرنسي لتفرض عليها ما أوضحه الفقه الكنسي، واستقر عليه القضاء من الالتزامات التي تنص على: «ليس للمرأة التصرف في أي شيء، ولو كان من مالها الذي كانت تملكه قبل الزواج إلا بإذن زوجها، وليس لها جنسية بعد الزواج إلا جنسية زوجها، وتفقد اسم أسرتها فور الزواج لتحمل اسم زوجها، ونصت المادة 214 على بيت الطاعة، وإلزام الزوجة بقوة الشرطة العيش في بيت الزوجية الذي يحدده الزوج، وقد طبّقت بعض البلاد العربية التي أخذت بالقانون الفرنسي، ونسبه الكثير إلى الإسلام، والإسلام منه بريء، فالإسلام لا يجبر المرأة العيش مع زوج تكرهه.

ونصّت المادة 215 من القانون الفرنسي على أنه ليس للمرأة المتزوجة الحق في إجراء قضائي إلا بإذن زوجها، وتستثنى المادة 216 من هذا الإذن أن تكون مطلوبة في أمر من الأمور الجنائية، أو من الشرطة. وجاءت المادة 1124 من القانون نفسه بالنص التالي: «ولا يتمتع بأهلية التعاقد ثلاثة: القاصرون، والمحجور عليهم، والنساء المتزوجات في الحالات التي حددها القانون» واستمر هذا القانون حتى عام 1928م حيث عدلت بعض نصوصه لصالح المرأة، ولكن لا تزال فيه بعض القيود على تصرفات المرأة المتزوجة. ولم يكن هذا مقصوراً على فرنسا وحدها، فكانت الحال أسوأ في بلاد أوربية معروفة بالتدين المسيحي مثل إنجلترا، كما يقرر فيلسوفها الكبير «ستيوارت» أنّ ذلك لم يكن مقصوراً على القوانين المكتوبة، وإنما كان سارياً في التقاليد والأعراف المستقرة في الشعوب المسيحية إلى القرن الثامن عشر، بل إلى القرن العشرين، وظل القانون الإنجليزي حتى عام 1805م يبيح للرجل بيع زوجته، وحدد ثمن الزوجة بستة بنسات، وحدث أنّ إنجليزياً باع زوجته عام 1931م بخمسمائة جنيه، ولما كان قانون بيع الزوجات قد ألغي فحكم على الزوج بالسجن عشرة أشهر، وفي عام 1961م باع إيطالي زوجته لأخر على أقساط، فلما امتنع المشتري عن سداد الأقساط الأخيرة قتله الزوج البائع! للحديث صلة.



”الخلافات” والعنف الأسري في دول الابتعاث

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 20 محرم 1434 هـ - 4 ديسمبر 2012م

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=14621#.UL0q34zx6A.twitter>

مرام عبدالرحمن مكاي

تناولت بعض التقارير الصحفية مؤخراً قضايا الخلافات الأسرية بين المواطنين والمواطنات في دول الابتعاث، والتي انتهى بعضها بلجوء أحد الأطراف المتنازعة إلى السلطات الأجنبية، أو قد تكون هذه الأخيرة قد تدخلت من تلقاء نفسها بعد ملاحظتها وجود مشكلة، كما في قضايا العنف الأسري. ومن خلال علاقتي المستمرة مع المبتعثات في بريطانيا وأميركا، فقد استمعت لقصص من طالبات أو مرافقات عن تعرضهن لمشكلات مع أزواجهن أو ربما إخوانهن. بعض هذه المشكلات تضمنت إساءة المعاملة والإهانة وسوء الخلق، وأخرى وصلت إلى حد الضرب أو السرقة أو حتى التهديد بالقتل. هناك أيضاً حوادث عن الإساءة للأطفال، أو في أحسن الأحوال الإهمال، سواء من قبل الأب أو الأم أو زوجة الأب. وهذه الأمور يجب ألا تعتبر غريبة بحكم أن الابتعاث قد أتيح لفئات المجتمع المختلفة، ولم يعد كما كان في السابق خاصاً بالمعبددين ومنسوبي الجامعات وأوائل الطلبة والمبتعثين من جهات العمل. ومع وجود ما يزيد عن المئة ألف مبتعث ومبتعثة حول العالم، فإنه لن نعدم من بين هؤلاء وجود أقلية لم تنتهم الغربية عن الإساءة لعائلاتهم وصورة دينهم وسمعة وطنهم.

أسباب هذه الخلافات الأسرية متعددة كأي علاقة زوجية في الوطن الأم، لكن هناك نوعاً آخر من الخلافات خاصاً بالطلبة المبتعثين، وهو ذلك الناتج من تغير ديناميكية العلاقة بين الزوجين في دولة الابتعاث. فالزوج مثلاً، ولاسيما الذي عاش مع زوجته عدة سنوات في السعودية قبل البعثة، قد تعود على علاقة زوجية - ليست بالضرورة سيئة - لكن له فيها اليد العليا، فهو غالباً معيل الأسرة الأول، وكلمته هي الفاصلة، وليس مطلوباً منه المساعدة في أعباء المنزل والأولاد، خاصة في ظل وجود الخادمتين والسائقين، وبدون إذن لا يتمكن أفراد أسرته من التنقل من مكان لآخر، فهذا مجتمعنا وتلك عاداته التي نتعايش معها.

فماذا يحصل عندما تنقلب المعادلة فجأة رأساً على عقب ويصبح الزوجان ندين لبعضهما وفق قوانين البلد الجديد، وفي ظل غياب النضج والوعي والثقافة؟ بل ماذا يحصل حين تتفوق عليه زوجته؟ كأن تكون مجيدة للغة البلد الجديد أكثر منه،

أو مكنتها درجاتها العالية من الحصول على بعثة وقبول جامعي بعكسه، فهو فقط المرافق لها، وبالتالي فراتبه أقل من راتبها، وحتى وضعه القانوني بحسب تأشيرة الدخول يجعله هو المعتمد عليها.. هل سيكون ذلك دافعاً له ليجتهد أكثر ويطور نفسه مستغلاً هذه الفرصة الثمينة التي أتاحتها له بعثة زوجته، أم سيحاول معالجة عقدة نقصه بممارسة رجولة كاذبة عليها؟

أو كيف تتأثر العلاقة الزوجية حينما تنسى زوجة أن حقوق زوجها عليها وفق دينها لا ترتبط ببلد معين، فخروجها لغير ضرورة دون إذن أو تحقيرها له أمور لا تجوز لا شرعاً ولا عرفاً، بل وليس تصرفاً لائقاً في حق من قد يكون ترك أهله وتخلّى عن وظيفته لتحقيق أحلامها.

كذلك فإن بعض الأزواج والذين ترافقهم زوجاتهم ليقمن على شؤون بيوتهم وأطفالهم فيما يتفرغ هو لدراسته يجد أحدهم نفسه يحتقر زوجته ويقارنها بزميلاته وزوجات معارفه، وقد يسهر مع أصدقائه كل ليلة، فيما يحرمها هي حتى من دراسة اللغة أو الاختلاط بالأخريات، بل وقد يتزوج عليها في الغربة، أو يتورط في علاقات غير مشروعة مستغلاً وجوده في بلد لا يرى في هذه العلاقات جريمة، دون أدنى مراعاة لمشاعر المرأة التي تغربت لا لشيء إلا لأجل مستقبله.

هذه أمثلة لبعض مشكلات الأسر السعودية في بلدان الابتعاث المختلفة. وكأي مشكلة أسرية فإن الخطأ غالباً يكون مشتركاً، لكن أحياناً تكون مسؤولية أحد الأطراف أكبر، ولا سيما إذا تطورت المشكلات إلى ضرب أو حبس أو غير ذلك من التصرفات التي لا يقرها شرع ولا منطق. فكيف يمكن لهذه العائلات المغتربة التعامل مع المشكلات الأسرية سواء بغرض حلها بالإصلاح أو بالطلاق؟

بحسب تصريح سابق لوكيل وزارة التعليم العالي الدكتور عبدالله الموسى، نشرته صحيفة الوطن قبل عامين بعنوان: "لا لتصدير خلافات المبتعثين الزوجية للحكومة الأميركية"، جاء فيه أن "على الزوجين ترتيب أمورهما قبل الابتعاث والاتفاق على المسؤوليات قبل المغادرة، كي لا يحدث ما لا تحمد عقباه"، مضيفاً أن "الوزارة ترفض أن يمتد الخلاف لتصل الشكوى للسلطات الأميركية في ظل وجود ممثلات سعودية هناك معنية برعاية شؤون السعوديين". كما حذر الموسى الأزواج المبتعثين من إلغاء البعثة إذا خالفوا الأوامر أو لجؤوا إلى خارج الإطار الرسمي السعودي، وذلك لمخالفتهم التعهدات الموقعة من قبلهم قبل صدور قرار الابتعاث.

فمشكلة اللجوء للسلطات الأجنبية عن طريق رفع الدعاوى بين السعوديين على بعضهم سواء كانوا أزواجاً أو إخوة أو زملاء أو معارف، تعني أن على الحكومة السعودية، التي تقتضي أنظمتها ألا يظل سعودي في السجون الخارجية، أن تتحمل تكلفة الترافع عن المتهم، وغالباً ما سيتم الإفراج عنه بكفالة مالية، ليعود للمملكة ربما دون أن يحصل صاحب الحق على ما يريده. وهنا يجدر القول إنه لا بد من وجود تشريعات تقتضي بأن المتهمين في الخارج والذين تتمكن البعثات السعودية من الإفراج عنهم، يجب ألا يطلق سراحهم بشكل تلقائي في المملكة، بل أن يعودوا للسجون السعودية لاستكمال التحقيق معهم ومحاكمتهم، ولا سيما المتورطين بقضايا من العيار الثقيل، فكوننا خلصنا المجتمعات الأجنبية من شرورهم لا يعني أن نتركهم يسيحون بحرية في شوارعنا الأمانة.

فإذا اعترفنا بأن المشكلات الزوجية والأسرية تحصل في الخارج، وتم توجيه المواطنين والمواطنات بعدم اللجوء للسلطات الأجنبية، وبالتالي لا يبقى أمامهم إلا اللجوء إلى الملحقيات والسفارات السعودية، فكيف تتعامل هذه الأخيرة معها لاحتوائها ومحاولة حلها قبل تفاقمها؟ وما الحلول التي يمكن بها استباق وقوعها قبل وأثناء فترة الابتعاث؟ الجزء الثاني من المقال سيتناول الإجابات على هذه الأسئلة.

هل هي مشكلة مواطنة أم أزمة كفاءة؟

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 19 محرم 1434 هـ - 3 ديسمبر 2012م

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=14608>

علاء ناجي

تسعى وزارة العمل بشكل حثيث لرفع مستوى السعودة، وعلى الرغم من سعيها الحثيث وصوتها العالي، إلا أننا ما زلنا حتى اليوم نسمع منها جعجعة ولا نرى طحنا موازيا لتلك الجعجعة، ما زلنا نرى قرارات عشوائية أشبه ما تكون بقرارات مرسى بشأن الدستور توضع من قبل الوزارة بليل ونفاجأ بها في النهار، والنتيجة النهائية ما تزال الأرقام هي ذاتها وما تزال المشكلة تتفاقم وما يزال معدل "الأجنبية" في مقابل "السعودة" مرتفعاً. فما هي المشكلة يا ترى؟

هل المشكلة مشكلة "مواطنة" من قبل أرباب العمل؟ هل هم يتعنون بإبقاء أبناء الوطن عاطلين؟ هل يقصدون الإضرار بأبناء الوطن عنوة؟ إن كان الجواب على أي من هذه الأسئلة هو "نعم" فإن ما تقوم به الوزارة حالياً من جهود صحيحة بنسبة كاملة، لأن مواطنا بلا مواطنة لا يستحق إلا أن يقاد اقتيادا نحو تفعيل مواطنته وأدائه لواجبه وفقاً لما تمليه مصلحة الوطن، ولكن إن كانت الإجابة عليها هي "لا" فلا بد أن هناك أسباباً أخرى تتعلق بغير أرباب العمل، وإن كانت نتيجتها لا تظهر إلا لديهم بحكم أنهم المسؤولون عن تعيين الموظفين في منشأتهم.

ما هذه المشاكل الأخرى يا ترى التي تدفع بأرباب العمل وطالبي التوظيف لأن يكون بينهم هذا الجفاء؟ هل وقفت عليها وزارة العمل بالشكل الملائم بحيث تكون حلولها جذرية واستراتيجية لا عشوائية وتقليدية؟ هل قدمت وزارة العمل لنا نحن المواطنين ما يمكن لنا معه أن نعتبر أنها تتعامل معنا بشفافية وتنسيق دائمين بحيث نتيح لنا أن نسمعها صوتنا وإشكالاتنا لنتمكن هي من وضع الرؤى الملائمة والخطوات المناسبة لوضع الحلول بدلاً من فرض القرارات العشوائية وقسر المواطنين عليها بشكل لا ينفذ كثيراً طالبي الوظائف ويضر أرباب العمل؟

إشكالية القطاع الخاص مع السعودة ليست عدم الرغبة فيها، بل إن انخفاض مستوى السعودة ما هو إلا نتيجة لأسباب متداخلة وانعكاس لواقع الحال الذي يفرض علينا أن نقوم بدراسته وأن نكون صريحين مع أنفسنا بشأنه، وعند النظر إليها (أعني الأسباب الأخرى) سنجد أنه من الظلم أن نشير بإصبع الاتهام لوزارة العمل وحدها على أنها هي المسؤولة عن انخفاض نسبة السعودة وتوطين الوظائف، كما أننا سنجد أنه من الظلم أن نطلب من وزارة العمل وحدها أن تقوم بحل المشكلة. بالنظر لهذه الأسباب المتداخلة سنجد أن وزارة العمل هي الترس الأهم في وضع الحلول ولكنها ليست بالضرورة المصدر الأوحدها، وسنجد أنها مهما أبدعت في حلولها فإنها (إلا أن يقضي الله أمراً غير ذلك) ستبقى في دوامة التعرید خارج السرب والإبداع الجزئي التكتيكي دون استراتيجية واضحة، مثلها تماماً مثل من يبذل الجهد اللازم لتسليق السلم على الجدار الخطأ. القطاع الخاص يعتمد في تعييناته ووظائفه وأداء أعماله على "الكفاءة والجدارة" ولا بد أن نبحث عن المفومات التي توفر في السعودي هاتين الخصلتين.

إشكالية السعودة تمس كل واحد منا حسب دوره وقدره في المجتمع دون توجيه أصابع الاتهام لأحد، فهي تقع علينا نحن معشر الآباء والأمهات بأن نربي أبناءنا على تلك القيم الفاعلة المكونة للكفاءة والجدارة التي نبحث عنها في أعمالنا لدى غير السعودي من انضباط وجد والتزام، إنها تقع على وزارة التخطيط بأن تضع خططها الوطنية بما يؤهل الوزارات المعنية لأداء اللازم لوضع المواطن على قدم المنافسة مع غير السعودي من حيث كفاءة الأداء، إنها تقع على وزارة التعليم بأن تعلم أبناءنا جنباً إلى جنب مع منهج التوحيد والفقه والرياضيات معنى المواطنة التطبيقية بدءاً من احترام طابور الصباح والنشيد الوطني واليوم الوطني ومروراً بتهيئة البنى التحتية للمدارس ومبانيها بحيث تمثل حقيقة ما يريد الوطن أن يمنحه لمواطنيه وبحيث تؤهل المدرسين وتمكنهم من أداء دور "المعلم" الحقيقي لمفاهيم المواطنة وغرس بذور الكفاءة وفقاً لمناهج متطورة تسير الركب وتنقل إلينا "علم التطور" و "تقنيات التطبيق" لتسلم أبناءنا حين تستلمهم الجامعات جاهزين لتعلم المزيد من العلوم المتخصصة بحيث يكونون قادرين على تطبيقها بكفاءة وإتقان بموجب ما تعلموه في البيوت ثم في المدارس من مبادئ الالتزام واحترام النظام، إنها مسؤولية الجميع بالإضافة لوزارة العمل.

لست هنا أُمْنَح وزير العمل عذرا مقبولا لحال السعودية وعدم اتساق قراراته وما ينتج عنها من محاولات التفاف عليها من قبل القطاع الخاص، ولكن أضيف إلى مسؤوليته عن اتخاذ القرارات مسؤوليات أخرى تتعلق بالتواصل مع المجتمع بشفافية والاستماع لشجون أرباب العمل ورفع مستوى الثقافة والتوعية لديهم ولدى الراغبين في العمل، وكذلك مسؤولية التنسيق مع الوزارات الأخرى المعنية بهذا الأمر.



المرضى النفسيون من الحرق للإهمال

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 19 محرم 1434 هـ - 3 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121203/Con20121203552650.htm>

صالح إبراهيم الطريقي

حين تعود لتاريخ البشرية مع «المرضى النفسيين»، سيخبرك التاريخ أن البشر وقبل آلاف السنين كانوا يحرقون أجساد «المرضى النفسيين»، وخصوصا المصابين بالصرع، إذ أنهم كانوا يفسرون تلك التشنجات العضلية وخروج الزبد من فم المريض، بأن هناك روحا شريرة غاضبة تلبسته، ولا يمكن حل مشكلته إلا بحرقه هو والروح الشريرة التي سكنته. فيما بعد فسر الأمر على أن «الشيطان» تلبسه، وأصبح يسجن ويعذب إلى أن يموت، ثم انتقلت البشرية وبواسطة الكهنة والحاخامات إلى جلد ذاك المريض النفسي بصفته ممسوسا، وكان الكهنة يطعمون المريض الفضلات والبراز لا اعتقادهم أن مثل هذه النوعية من الأكل ستجعل الشيطان يشمئز «ويصك خشمه ويطلع».

إلى أن جاء الطب النفسي بعد أن تطور الطب قبل تقريبا 200 عام، وبنت البشرية مستشفيات للمرضى النفسيين، وأصبحت المستشفيات والكثير من الأفراد يحلون مرضاهم النفسيين للمستشفيات ليجدوا الرعاية التي يستحقونها، إذ عرفت البشرية أن ما حدث للإنسان خلل في أداء الدماغ، وربما مع العلاج يعود سويا فيخرج للعالم من جديد.

ما أصبح طبيعيا أو روتينيا في كل مستشفيات العالم، يبدو أن مستشفى الملك فهد في المدينة المنورة لا يعرف عنه شيئا أو هي لا مبالاة من الأطباء ومساعد مدير عام الشؤون الصحية للخدمات العلاجية الدكتور الشلاحي، وهم يحكون لصحيفة «عكاظ» قصة المسن المربوط بسرير رقم 29 في قسم الطوارئ منذ 4 أشهر.

الطبيب المشرف على قسم الطوارئ أكد أنه لا يعلم عنه سوى أنه جاء للمستشفى بسبب حادث مروري، فيما مساعد مدير عام الشؤون الصحية للخدمات العلاجية الدكتور محمد الشلاحي وضح لـ«عكاظ» أن الرجل المسن المربوط معروف لدى الشؤون الصحية، وأن هذا المسن لا فائدة منه، فهو يقوم بالدخول والخروج على «مزاجه»، وأنه تمت مخاطبة الجهات المختصة لاتخاذ الإجراءات اللازمة، ولكن دون فائدة.

ولم يحدد «الشلاحي» من هي الجهات المختصة، وهل هي الشرطة، ولا حتى أخبرنا لماذا ربط هذا المسن وأهمل؟ مع أن الأمر بديهي جدا، وأن هذا المسن المسكين وبسبب الحادث أصبح لديه اضطرابات نفسية يمكن حلها إن أرسل لمستشفى نفسي، لكنهم ربطوه إلى أن يتحول الاضطراب إلى مرض يصعب علاجه.

هذه حكاية المرضى النفسيين من الحرق للإهمال.

حقوقيات

المصدر: جريدة الوطن الأحد 18 محرم 1434 هـ - 2 ديسمبر 2012م
<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=14589>

سالة الموشي

هناك فارق كبير بين أن تكون موظفا في منشأة حقوقية، وأن تكون حقوقيا فعليا، ذلك ما يحدث فارقا بين هنا وهناك في طريق الحقوقيات النساء. الكثير من النساء اللواتي يطالبن بحقوق المرأة يكتفين بالتنظير وتحديد اللواتي يعملن في مكاتب حقوق الإنسان. هناك مثل يقول: ما فائدة الدنيا الوسيعة ما دام حذاؤك ضيقا. وهذا ينطبق على واقع فروع حقوق الإنسان التي تعمل بها المرأة شكليا ليس أكثر. بالاكتهاف بالمكانة والوظيفة دون العمل على تحويل ذلك إلى عمل فعلي من خلال المناشط والفعاليات ذات العلاقة. إن العمل الجاد وخصوصاً العمل الحقوقي هو أحد أهم العوامل نحو تحقيق معنى الحقوقيّة، إذ إن كلمة (حقوق) كلمة مطلقة يندرج تحتها تاريخ بأكمله. إن العمل الجاد الواضح هو ما سيحقق النتائج، فالموظفات في أماكن حقوقية لسن ناشطات أو مطالبات بحقوق المرأة، إذ ليس لهنّ صلاحيات ذات تأثير، ويكتفين بالعمل داخل مكاتبهنّ ليس أكثر.

حقوق المرأة بين التنظير والواقع في المجتمع السعودي مدخل مناسب للواقع المعاش وما يدور حوله من إشكاليات ولغط له بداية وليست له نهاية، فحقيقة.. الضجيج الذي يثار حول حقوق المرأة يفوق كثيرا الواقع العملي، فنحن ما زلنا في طور الثمرة اللامجدية في شأن المرأة وحقوقها حتى إن الحقوق التي حصلت عليها - كما يُعتقد - ما هي إلا حقوق شكلية، والبقية حقوق غير قابلة للتطبيق على أرض الواقع. أعتقد أن ملحمة الحقوق المزعومة ليست بأكثر من معارك ورقية مجرد أصوات وعناوين/ حوارات/ مقابلات تلفزيونية/ برامج/ ندوات/ دراسات وكتب.. تنظير في تنظير زاد في السنوات الأخيرة بشكل ملفت. كما أن الكثير ممن يطالبون بالحقوق لا يستطيعون تطبيقها في مجتمعاتهم الصغيرة مثل الأسرة - القبيلة - الحي.. يظلون مقيدين، يعانون من ازدواجية في معايير الرضا والقبول، الرجال والنساء على حد سواء.. هذا جزء من الخلل الذي يفاقم انهزام الأفكار الحقوقية على أرض الواقع.

بالرغم من هذا يظل هناك نساء مواطنات متفردات يعملن بشكل فردي في مجال حقوق المرأة، ومنهن عدد من الأميرات السعوديات ناشطات جدا مثل الأميرة عادلة بنت عبدالله والأميرة مشاعل بنت فيصل بن تركي والأميرة سارة الفيصل والأميرة أميرة الطويل وغيرهن.. فهن لا يترددن في دعم ومساندة أي ناشطة أو مثقفة أو إعلامية بل وغالبا يقمن بهذا بعيدا عن الأضواء، وبلا شك نعول عليهن في الكثير من الدعم الحقيقي للحراك الثقافي لما يمتلكنه من إمكانيات تسهم في مجالي تنمية المرأة ثقافيا وحقوقيا، مثل الأميرة عادلة بنت عبدالله أميرة مثقفة وواعية وتنبنى قضايا المرأة، وبالفعل هي تقوم برعاية عدد من المشاريع الإنسانية للمرأة والطفل، وهي تحرص على دعم أية مبادرات من النساء في أي مجال، وقد التقيت بها أكثر من مرة وكانت أول مرة التقيت بها في حفل مدرسي خيري لدعم الأطفال المعاقين، وهي أميرة لها حضورها الحقيقي في نشاطات المرأة السعودية، فتقديري لكل حقوقية تعمل على أرض الواقع.

من أجل وعي حقوقي أفضل

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 18 محرم 1434 هـ - 2 ديسمبر 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20121202/Con20121202552366.htm>

سعود الجراد

لا يختلف اثنان ناضجان على مدى أهمية التغطية التأمينية ودورها الملموس في تحقيق الأمان الاجتماعي والاستقرار الوظيفي.. ولكن البعض القليل وهو يؤمن نظرياً بهذا الطرح، ربما لا يحبذ التغطية، وبخاصة وهو في مقتبل العمر وحماس الشباب. لا يحبذ أن تقتطع المؤسسة (9 %) من راتبه الشهري، ولكن بعد تقدمه في العمر أو اعتلال الصحة أو بعد الملل من روتين الشغل وكثرة طلبات الأسرة الصغيرة سوف يكون كلامه مغايراً وعقلانياً، وربما بحث بطريقة غير نظامية عن خدمة ما لتسجل له ومن ثم تؤهله لمعاش تقاعدي مبكر فيما بعد. ومن واقع تجربة خلال أكثر من ثلاثين سنة في العمل التأميني، رأيت الكثير من الحالات التي ندم فيها أصحابها بعدم الخضوع للنظام منذ البدايات، حيث خبروا بين الخضوع وعدم الخضوع رغم أن النظام كان إلزامياً ولا يوجد تخيير في هذه المسألة. وفي إحدى الفترات الماضية، رأينا بعض الحالات المحدودة جداً، وفي منشآت لها وضع خاص أجازته المشرع - آنذاك - وعلى وجه التحديد للذين عملوا في الحقل الزراعي، فكان لهم الخيار والاختيار بين الخضوع وعدم الخضوع للنظام، وبعد أكثر من عقدين من الزمان وجدنا البعض الذي اختار عدم الخضوع لنظام التأمينات - مع الأسف - يبحث عن تلك الخدمات غير المسجلة ويطالب بتسجيلها بأثر رجعي. لكن تلك المنشآت الوطنية قد خيرتهم بين الخضوع وعدم الخضوع، وأخذت عليهم المستندات اللازمة لذلك؛ حماية لنفسها وهو ما حدث. فرأينا، البعض الذي كان لا يرغب في الخضوع، في الأمس البعيد، يقوم بتقديم الشكاوى والرغبة بتسجيل تلك الخدمات الساقطة بأثر رجعي.. لكن بعد فوات الأوان. ومع انتهاء المهلة النظامية المحددة بتاريخ 1428/12/30هـ، لتسجيل الخدمات بأثر رجعي. على العامل التأكد من تسجيل خدمته، بداية الخدمة، والأجر... إلخ، وذلك أولاً بأول سواء بزيارة أحد مكاتب التأمينات المنتشرة في مدن المملكة، أو بزيارة موقع التأمينات أون لاين؛ لأن معالجة وتصحيح الأخطاء - إن وجدت - في البدايات مع منشأة قائمة وملاكها أحياء يرزقون تكون ممكنة وسهلة. وتتعجب من أناس لا يعرفون أي شيء عن خدماتهم وأجورهم التي ستبنى عليها معاشاتهم التقاعدية فيما بعد. ربما بعضهم عن لا مبالاة أو عن جهل.. إلى حد أن بعض الورثة تجددهم يستجدون (الضمان الاجتماعي) بينما حقوقهم التأمينية مجمدة. الشاهد أن تلك الحقوق المجمدة سببها انعدام الوعي الحقوقي للمشاركين وعناوينهم غير معروفة. تلك الحقوق الآن معروضة على الشبكة العنكبوتية، في موقع التأمينات الاجتماعية: ومن خلال أيقونة (الاستعلام عن مستحقات تأمينية). وأغلب تلك المدد مسجلة في فترة التسعينيات الهجرية، وبدون رقم الهوية الوطنية، وبيانات اتصال واضحة.

جمعية حقوق المرأة السعودية

المصدر: جريدة الحياة السبت 17 محرم 1434 هـ - 30 ديسمبر 2012م

<http://alhayat.com/OpinionsDetails/457896>

مها الشهري

قد يجد العقل الناقد تفسيراً مباشراً لأهم عوامل وأسباب التأخر والانحطاط الاجتماعي، حين يفتقد المجتمع وجود المرأة لانعدام الشعور بقيمة وجودها في الحركة الاجتماعية والسياسية، فليس الحديث عن دور المرأة وحقوقها بمعزل عن الحديث عن النهضة والتنمية بشكل عام، إذ تطرح قضية المرأة اليوم وبقوة لتفرض نفسها على الساحة الثقافية والعلمية والعملية، حتى أصبح الإقرار بحقوقها وتلبية حاجاتها مسألة ضرورية وملحة، من شأنها تحقيق الهدف التنموي ومضاعفة ملكات العقل لإحراز تقدمنا البشري.

يمكن القول إن الصدمات الحديثة التي يصدم بها المجتمع السعودي بين الحين والآخر تترك أثراً مأمولاً في الواقع يظل رهيناً بين الأخذ بالرد والتنازع، وبدلاً من انتظار هذه الصدمات حتى توتري ثمارها علينا أن نحسن استثمارها سعياً لإيجاد القيم الإنسانية، وبالطريقة اللافتة للنظر التي من شأنها اختصار الوقت أمام المرأة السعودية لاستثمار طاقاتها حتى تقف على أقدام الكفاءة أمام المنجزات وثمار المعرفة.

من الضروري للمرأة تجاوز الذهنية التي استغلت قضيتها وقامت بتصوير حال النساء «كمشكلة» تلزمها بتحمل العبء لوحدها، فلم تحمها من الضرر بل عجزت عن حل أبسط مشكلات العنف والإيذاء الذي تتعرض لها، ولا تزال هذه الذهنية، بما فيها خطابات وعظية، تقدم الحلول بالأسلوب غير الإلزامي للرجل، ثم لم تدرك بنفسها أن المجتمع والخطب الهزيلة تضعها خلف الهامش، وإن تحدثت عن دورها قدمتها «عاملة أو متعة»، وفي نهاية المطاف تجد نفسها تنتقل بين السلطات الذكورية من بيت الأب إلى بيت الزوج من دون تحقيق للذات، أو إحراز أي نجاح حقيقي، وسكوت المرأة جعلها محور القضايا، ما سهل استخدام وضعها للاقتدار على مد التسلط الاجتماعي وعرقلة التقدم، وفي سياق التنفير سيخرج علينا من الآراء المناهضة، التي أتوقع أن تحمل شعار «عداء الدين لكل ما هو مدني»، وهذا الخطاب في أصله يرى أن كل أمور الحياة المدنية عدو يهدد وجود الدين، وبهذا فنحن بحاجة إلى إصلاح هذه المفاهيم، وقيام المؤسسات والجمعيات، وبناء المجتمع المدني، والنهوض بالمجتمع بما يمكن المرأة المشاركة فيه وتفعيل مشاركتها على أرض الواقع.

إن الفكرة لتأسيس جمعية نظامية لحقوق المرأة السعودية ليست وليدة اللحظة، بل إنها تواردت بها الأحاديث، وكانت تجربة ناجحة في المجتمعات الأخرى، إذ يعتبر تأسيسها لتنظيم شؤون المرأة مطلباً وضرورة في المجتمع المتحضر، ويمكن أن نضع لها رؤية تجسد خطاباً ثقافياً يساعد في تحريك البنية الاجتماعية من الجمود، وإحراز تحول اجتماعي ضمن ظروف موضوعية تفرز تشكلات جديدة، باعتبار أن الخطاب موجه وبشكل خاص للمرأة، وبالتالي يمكن مناقشة المرأة في موقعها المهم ودورها الاجتماعي، والعمل من خلال الجمعية على منح الكثير من النساء حقوقهن الفردية، وبدورها ستحل الكثير من المشكلات التي يعاني منها الكثير من النساء في المجتمع، إذ تتركز الرؤية على تأسيس فكر للمرأة، وبهذا يمكن تفعيل دور الخطاب الثقافي والتربوي والقانوني، إضافة لوجود التخصصات الاجتماعية والنفسية ضمن هيكلية مقترحة للتأسيس، وتحقيق هذه الرؤية سيكون من خلال الأنشطة التي ستمارسها الجمعية.

يمكن تحديد الأهداف في المواضيع التي تناقشها الجمعية، ومنها التأهيل للزواج، وحل مشكلاته الأسرية، ومناقشة شؤون الأطفال والحضانة بعد الطلاق، ودرس الظواهر السلبية ووضع الحلول لها، والقضاء على ظواهر العنف تجاه النساء والأطفال، سواء اللفظي والسلوكي، إضافة إلى محاربة التمييز العنصري بأشكاله، والنظر في معوقات التمدن، وتطوير الوعي لدى المرأة لتهيئتها للحراك، ولتقوية مشاركتها في الحياة العامة، الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وحتى السياسية. هناك أيضاً أنشطة يمكن إنجازها من خلال برامج تقوم على التثقيف للوعي بالحقوق الإنسانية والتعليم وبرامج لمحو الأمية، والاستماع للنساء المعنفات، إضافة للدعم النفسي والإرشاد القانوني، وزيادة على ذلك برامج للوعي الصحي، يمكن أيضاً وضع برامج لتنمية مواهب التصوير والرسم والنحت والفنون والأعمال الحرفية، وإنشاء المعارض لها،

وتنظيم المسابقات، والتكريم ونيل الجوائز، ويمكن أيضاً إدخال نظام العضوية للجمعية، ووضع الشروط التي تضمن حقوق الأعضاء، وهذا يشمل أحقية العضو بالاقتراح، ومشاركة الرأي، والإطلاع على المستندات، وحضور الاجتماعات، وحق التصويت فيها.

وقد قمنا بعمل دراسة يمكن العمل عليها والاستفادة من الدراسات الأخرى لاستثمار المرأة وتنميتها، مع حاجتنا للتضامن وإيجاد الاقتراحات من المشاركين والمؤسسين في خلق التصور العام والإسهام في تقديمه للجهات المعنية ومحاولة الاستفادة من التجارب الأخرى، ولكن المهم أن يكون قانون الجمعية التنظيمي يتوافق مع توجهاتها وتصوراتها، وليست وثيقة تكمل الملف الإداري فقط، فمن السهل الإحاطة بكل ما هو قانوني وعملي في إطار تأسيس الجمعية، ولكن من المهم أن يكون ذلك بناء على وجود عناصر أهمها الدعم من الدولة والتوثيق والإرادة ووضوح الأهداف والسعي في تحقيقها. الكثير من النساء يعرفن حقوقهن، ويدركن أحقيتهن في الحصول عليها، ويعلمن أهمية دورهن الإنساني، سواء على المستوى الأسري أو الاجتماعي، ولكن المرأة تفضل السكوت والصبر على الانتهاك، لأنها تعلم أنها لن تجد من ينصفها حين المطالبة بحق، وبهذا الرأي النسائي بالاتحاد للمطالبة بإقامة هذه المؤسسة وإنشائها كجهة معنية بالتوجيه والإرشاد ومساعدة المرأة في نيل حقوقها تحت مظلة شرعية وقانونية، وهذا سيساعد في تخطي المعوقات التي ساعدت في تسلط والهيمنة على حياة المرأة.

بالمناسبة، اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد المرأة، الذي يوافق 25 تشرين الثاني (نوفمبر) من كل عام، لا يزال، ومع الأسف، يمر مرور الكرام على واقع المرأة والطفل في السعودية!



حقوق الخريجات يا وزارات

المصدر: جريدة الشرق السبت 17 محرم 1434 هـ - 1 ديسمبر 2012م

<http://www.alsharq.net.sa/2012/12/01/604056>

صالح الحمادي

من المؤكد أن قتل فرحة أي خريجة بتعيينها تقتلها دهاليز وزاراتنا التي فطست فيها أعداد كبيرة من الوظائف العائمة، ومن المؤكد أن وزارة التربية والتعليم وحدها التي أعلنت عن 52 ألف وظيفة تعليمية أهدرت نصف هذا الرقم دون استثماره.

الخريجات المتكدسات خلف حيطان المنازل استسلمن للأمر الواقع وفضلن الصمت على الكلام؛ فالبكاء على لبن الوظائف التائهة لا يجدي نفعاً، ما دامت الوزارات ذاتها هي التي تضع الفرص الوظيفية وتحجز منها ما تشاء وتترك ما تشاء دون حسيب ولا رقيب في ظل اكتفاء وزارة الخدمة بدور الوسيط.

مضى على بعض الخريجات أكثر من عشر سنوات ولا يزلن صابرات محتسبات لعل الفرع يطرق باب الوزارات، بعد أن اشتكين لطوب الأرض واكتفين أخيراً بالكف والأسود وشحوب وتجاويد السنين على محياهن.

تصوروا فرحتهن بإعلان وزارة الخدمة المدنية لأكثر من ثمانية آلاف مرشحة على وظائف تعليمية قبل عام لم ينفذ من هذا الإعلان 10% وقد تم إبلاغ بعض المعينات بالتعيين وانتظرن تنفيذ هذا التعيين ولم يتم شيء بهذا الخصوص، فأين ذهبت الوظائف؟ ومن ينصف المعينات المجدات؟

تذرعت وزارة الخدمة بشرط إثبات الإقامة وبعد ضياع الفرص على المعينات تم إلغاء الشرط! وهالك بنذ من بنود الخدمة المدنية ينص على أن يبقى اسم المرشح أو المرشحة حتى يتم الاحتياج لمدة عام في حين تم استبعاد المعينات فوراً، والدليل معاودة وزارة الخدمة المدنية الإعلان عن الدفعة الثانية من الأمر الملكي، حيث خلت القائمة من أسماء المعينات السابقات وشملت أسماء جديديات دون الالتفات للقيديات.. يبدو أن انتظار السابقات واللاحقات سيطول.

حقوق الانسان في العالم

لتعزيز الترابط الأسري ومكافحة الفقر وتوفير الأمن الغذائي شراكة بين الأسرة العربية ومشروع غرب سكوت بالسودان

المصدر: جريدة الاتحاد السبت 17 محرم 1434 هـ - 1 ديسمبر 2012م

<http://www.alittihad.ae/details.php?id=115214&y=2012>

الشارقة (وام) -

وقعت منظمة الأسرة العربية، ومشروع غرب سكوت الزراعي بالسودان اتفاقية لتعزيز الترابط الأسري ومكافحة الفقر وتوفير الأمن والأمان الغذائي.

جرى التوقيع على الاتفاقية بمقر غرفة تجارة وصناعة أبوظبي وبرعاية اتحاد غرف التجارة والصناعة بالدولة من قبل الدكتور جمال بن عبيد البح رئيس منظمة الأسرة العربية، والدكتور عبدالفتاح محمد فرح رئيس مجلس إدارة مشروع غرب سكوت الزراعي، وبحضور شاهين علي شاهين الأمين العام المساعد لاتحاد غرف التجارة والصناعة في الدولة، وأحمد الصديق عبدالحى سفير السودان بالدولة، ومحمد الحسن إبراهيم القنصل العام لجمهورية السودان بدبي.

حضر توقيع الاتفاقية، الدكتور عبدالله النيادي رئيس خيمة التواصل الاجتماعي، وعمر أورك الدين نائب القنصل العام لجمهورية السودان بدبي، والمستشارة منيرة أبو قصيص، وعثمان علي خليل ممثلاً من قرى غرب سكوت والصادق إبراهيم أحمد أرسد مندوباً عن لجان المشروع بالسعودية.

وألقي السفير السوداني، أحمد الصديق عبدالحى كلمة خلال حفل التوقيع على الاتفاقية هنا فيها منظمة الأسرة العربية وإدارة مشروع غرب سكوت بالسودان على إنشاء هذا المشروع للتنموي الزراعي في السودان في ظل تدفق رؤوس الأموال الإماراتية للاستثمار في السودان في القطاعات الاقتصادية المختلفة علاوة على النمو المطرد في حجم التبادل التجاري بين السودان والإمارات.

وقال إن الاتفاقية تعتبر تجربة رائدة على المستويين العربي والدولي وسابقة من خلال إقامة عمل مشترك يزاوج ما بين العمل الخيري والاستثماري لإنشاء مشروع اقتصادي يعود ريعه على تحقيق التنمية الاقتصادية لمواطني غرب سكوت بالسودان، ويذهب جزء منه إلى إقامة مشاريع مجتمعية وقفية تعنى برعاية الأسرة وتوفير الخدمات الأساسية لها في إطار ما تسعى إليه منظمة الأسرة العربية من أهداف منشودة نبيلة كمنظمة مهتمة برعاية الأسرة العربية من كل جوانبها مما يعود بالنفع العام على الجميع.

وأشاد بمستوى العلاقات المتميزة بين السودان والإمارات والتي تخطت مفهوم العلاقات بين الدول لترسي علاقات أخوية صادقة في مختلف المجالات بفضل الرعاية الكريمة والعناية الخاصة من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة حفظه الله، والرئيس السوداني عمر حسن أحمد البشير حتى أصبحت دولة الإمارات من أهم الشركاء للسودان.

وألقي الدكتور جمال بن عبيد البح رئيس منظمة الأسرة العربية كلمة أكد فيها أن الاتفاقية تهدف إلى تعزيز ودعم الثقافة الأسرية والنهوض بالأسرة باعتبارها الخلية الأولى في المجتمع والحلقة الأقوى في المنظومة المجتمعية ومن منطلق أن الارتقاء والسمو بالأسرة رسالة وأمانة يجب أن يحملها ويؤديها الجميع بمصادقية وشفافية وتجرد.



الأردن يقدم تقريره امام مجلس حقوق الانسان في شهر تشرين

الاول 2013

المصدر: جريدة الوطن الدستور 18 محرم 1434 هـ - 2 ديسمبر 2012م

http://www.addustour.com/ViewTopic.aspx?ac=%5CLocalAndGover%5C2012%5C12%5CLocalAndGover_issue1867_day02_id452822.htm#.ULsOkuTtTSg

العقبة - الدستور

اختتمت في العقبة امس اعمال ورشة العمل التدريبية الاولى في مجال الاليات الدولية لحماية حقوق الانسان في الاردن، التي نظمتها اكااديمية التعبير للدراسات الديمقراطية والتنمية بمشاركة 20 شخصا من اربعة قطاعات معنية بحقوق الانسان.

واكد المشاركون في الورشة الذين مثلوا وزارات الخارجية والتنمية السياسية والتنمية الاجتماعية والعدل والداخلية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية ووسائل الاعلام ضرورة بناء الشراكة بين هذه القطاعات الاربعة من اجل تحقيق الهدف الاسمي في مجال هذه الحقوق.

وقال رئيس الاكاديمية كمال المشرقي في حفل الختام ان الورشة التي استمرت خمسة ايام تأتي ضمن مشروع الاليات الدولية لحماية حقوق الانسان وأثرها عليه والذي تنفذه الاكاديمية والهادف الى حماية حقوق الانسان في الاردن. وضمن برنامج المشروع تستأنف ذات المجموعة المشاركة في هذه الدورة اعمال الورشة الثانية الشهر المقبل حول آلية الاستعراض الدوري الشامل لحقوق الانسان.

واوضح المشرقي وهو ايضا المدرب الدولي في الورشة في مجال حقوق الانسان ان المشروع سيحقق اهدافا فرعية تتمثل في زيادة قيمة وأهمية متابعة التعليقات النهائية والتوصيات التي أثارها مجلس حقوق الإنسان في جنيف وتحسين أوضاع حقوق الإنسان في الأردن والتدابير التي يقوم بها الأردن للوفاء بالتزاماته وتنفيذ الملاحظات والتوصيات الختامية وتقييم المعوقات التي تحول دون التطبيق الكامل للاتفاقيات حقوق الإنسان من جانب الأردن.

واشار الى ان الاردن سيقدم تقريره امام مجلس حقوق الانسان في شهر تشرين الاول 2013.

وقال ان تقارير الاستعراض الدوري الشامل والتعليقات والتوصية تصبح المرجعية الدولية لحقوق الإنسان لتحسين الوضع في الأردن ومن ثم التوقيع والمصادقة على بقية الاتفاقات الدولية في هذا المجال.

ووقع الاردن وصادق على سبع اتفاقيات اساسية من أصل تسع اتفاقيات، فيما ينتظر إنشاء فريق من الخبراء لمساعدة الحكومة في صياغة التقارير لجعل مختلف الأطراف على بينة من آليات الإنسان في الأمم المتحدة وكذلك من مجلس حقوق الإنسان.

واوضح ان المشروع سيركز على كسب المشاركين لمهارات التعامل مع الآليات الدولية التي هي من بينها الاستعراض الدوري الشامل واكتساب المهارات من كتابة تقارير حقوق الإنسان والحصول على عرض لآليات صياغة التقارير الدولية المختلفة.

ومن نتائج المشروع المباشرة تشكيل شبكة وطنية متخصصة في مجال التعامل مع آلية الاستعراض الدوري الشامل والمراجعة الدورية لمنظومة الامم المتحدة المتعلقة بحقوق الانسان .

أب يعذب ابنته حتى الموت لأجل 24 ريالاً

المصدر: جريدة الجزيرة أون لاين الثلاثاء 20 محرم 1434 هـ - 4 ديسمبر 2012م
<http://www.al-jazirahonline.com/2012/20121203/pa26645.htm>

متابعة - عبدالإله بن جليغم
لقيت طفلة مصرعها على يد والدها بعد أن عذبها وصعقها بالكهرباء، لإجبارها على الاعتراف بالاستيلاء على 40 جنيهًا (24.55 ريال سعودي).
وبحسب صحيفة (المصري اليوم)، تلقى اللواء سعد زغول، مدير أمن الفيوم، اليوم الاثنين، إخطارًا من مستشفى الفيوم العام يفيد بوصول الطفلة (آية. ن) التي تبلغ من العمر 14 عامًا، وتلميذة بالصف الأول الإعدادي، جثة هامدة، وأن هناك شبهة جنائية في وفاتها.
وأفادت تحريات مباحث مركز إطسا، أن هناك شبهة جنائية حول مقتل الطفلة، وذلك بعدما تبين وجود آثار ضرب وصعق بالتيار الكهربائي في أنحاء متفرقة من جسدها.
وكشفت التحريات أن الطفلة لم تتحمل قيام والدها بتعذيبها وصعقها بالتيار الكهربائي، ولفظت أنفاسها الأخيرة بالمنزل أثناء محاولة إجبارها على الاعتراف بالاستيلاء على مبلغ 40 جنيهًا.



دبي تصدرت.. والكويت والقاهرة سبقتا جميع مدن المملكة الرياض تحتل المرتبة التاسعة عربياً في مؤشر جودة المعيشة

المصدر: جريدة سبق الأربعاء 21 محرم 1434 هـ - 5 ديسمبر 2012م
<http://sabq.org/sMrfde>

سبق- متابعة:
احتلت مدينة الرياض المرتبة التاسعة في قائمة المدن العربية التي تقدم أفضل مستوى وجودة معيشية لسكانها على مستوى الوطن العربي، بينما جاءت مدينة جدة في المرتبة العاشرة عربياً بحسب الأرقام الصادرة عن مؤشر "ميرسر" لجودة الحياة المعيشية للعام 2012.
وتصدرت دبي القائمة بعد أن جاءت في المركز 73 على مستوى المدن العالمية، واحتلت العاصمة الإماراتية أبو ظبي المرتبة الثانية عربياً و 78 عالمياً، تلتها مسقط التي جاءت في المرتبة 103 عالمياً والدوحة رابعاً وفي المرتبة 106 عالمياً، وجاءت بعدها مدن الكويت وعمان والمنامة والقاهرة والرياض، بالإضافة إلى جدة وبيروت على التوالي.
وتنزيلت العاصمة العراقية بغداد، قائمة أفضل مدن العالم في المرتبة الأخيرة عربياً والمرتبة 221 عالمياً، سبقتها العاصمة السودانية الخرطوم بالمركز 217 والعاصمة اليمنية صنعاء في المركز 216.
وعلى المستوى العالمي تصدرت مدينة فيينا النمساوية قائمة الدول الأفضل معيشة على المستوى العالمي، تلتها مدينة زيورخ السويسرية ثم أوكلاند النيوزلندية، وميونخ الألمانية وفانكوفر الكندية على التوالي.

وألقى التقرير الضوء على أن أغلب المدن العربية تراجعت على مستوى الترتيب العام، خصوصاً العاصمة السورية دمشق والقاهرة والمنامة بالإضافة إلى طرابلس وصنعاء، باعتبار أن هذه المدن شهدت ثورات وما زالت تداعياتها تؤثر عليها، وفقاً لما أوردته شبكة CNN الأمريكية.

أما على صعيد الدول الخمس الأولى عالمياً في ما يتعلق بالبنى التحتية، بحسب ما جاء في مؤشر ميرسر، تصدرت مدينة سنغافورة القائمة تلتها في المركز الثاني مدينة فرانكفورت الألمانية وميونخ الألمانية ثالثاً ثم كوبنهاغن الدنمركية وديسلدورف الألمانية في المركزين الرابع والخامس على التوالي.



كاريكاتير



Al-Jazira
الجزيرة

المصدر: جريدة الجزيرة السبت
17 محرم 1434 هـ - 1 ديسمبر
2012م

<http://www.al-jazirah.com/2012/20121201/cartoon.htm?pic=fah.jpg&nam=%DD%E5%CF%20%C7%E1%CC%C8%ED%D1%ED=&sms>



Al-Watan
الوطن

المصدر: جريدة الوطن السبت 17
محرم 1434 هـ - 1 ديسمبر
2012م

<http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=4194>

خطأ! خطأ!

شعار جديد لوزارة التربية!



الاقتصادية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد
18 محرم 1434 هـ - 2 ديسمبر
2012م

http://www.aleqt.com/2012/12/02/article_714076.html

عضل البنات



Al-Jazirah
الجزيرة

المصدر: جريدة الجزيرة الاحد
18 محرم 1434 هـ - 2 ديسمبر
2012م

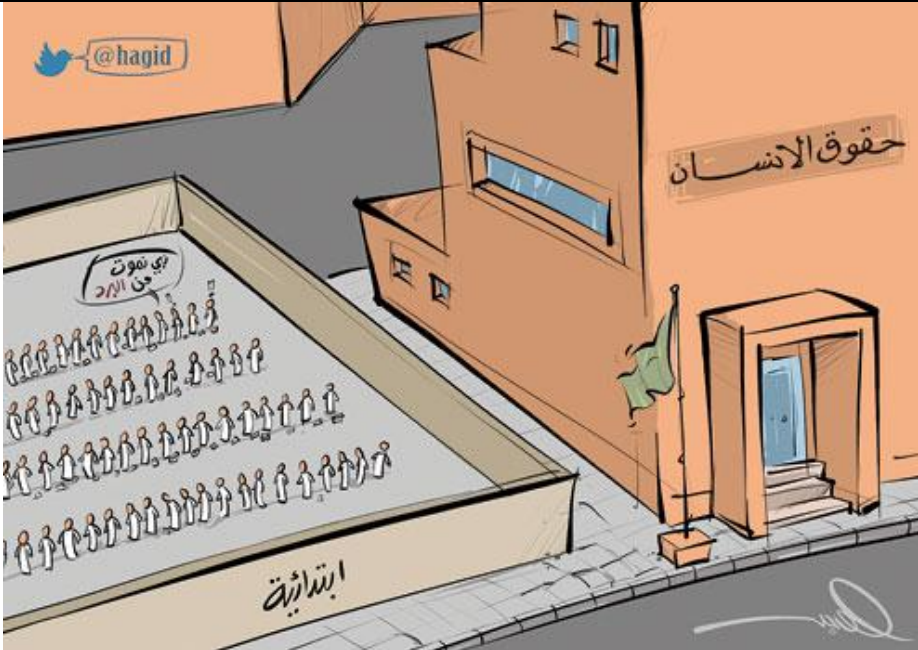
<http://www.al-jazirah.com/2012/20121202/cartoon.htm?pic=haged.jpg&nam=%E5%C7%CC%DC%CF&ms=6567>



الحياة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 19
محرم 1434 هـ - 3 ديسمبر
2012م

<http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/458459>



الجزيرة

المصدر: جريدة الجزيرة الاثنين
19 محرم 1434 هـ - 3 ديسمبر
2012م

<http://www.al-jazirah.com/2012/20121203/cartoon.htm?pic=marz.jpg&nam=%C7%E1%E3%DC%DC%D1%D2%E6%DE&sms=6694>



الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الثلاثاء 20 محرم 1434 هـ - 4
ديسمبر 2012م

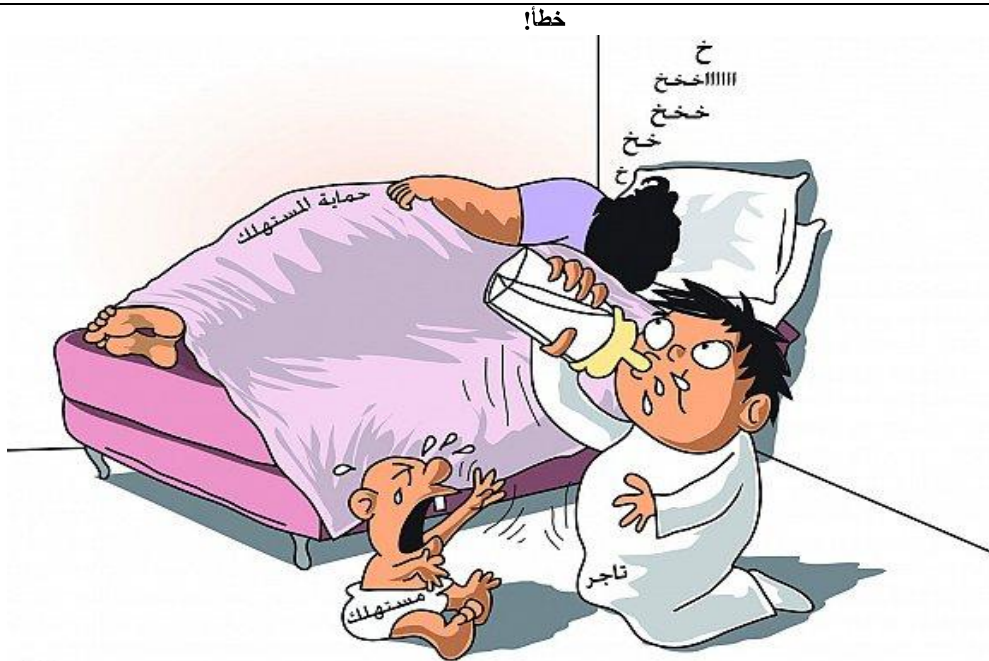
http://www.aleqt.com/2012/12/04/article_714526.html



Al-JAZIRAH
الجزيرة

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء
20 محرم 1434 هـ - 4 ديسمبر
2012م

<http://www.al-jazirah.com/2012/20121204/cartoon.htm?pic=haged.jpg&nam=%E5%C7%CC%DC%CF&sms=6567>



www.alriyadh.com

الرياض
www.alriyadh.com

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء
21 محرم 1434 هـ - 5 ديسمبر
2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/12/05/article789910.html>



Al-Jazirah

الجزيرة

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء
21 محرم 1434 هـ - 5 ديسمبر
2012م

<http://www.al-jazirah.com/2012/20121205/cartoon.htm?pic=haged.jpg&nam=%E5%C7%CC%DC%CF&sms=6567>